جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

عوامل تهديد المواقع الأثرية في الضفة الغربية
(الجدار العازل دراسة تحليلية)

إعداد
إكرام وهبي امبدا أبو الهيجاء

إشراف
د. هيثم الرطروط

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2008م

عوامل تهديد المواقع الأثرية في الضفة الغربية

(الجدار العازل دراسة تحليلية)

إعداد

إكرام وهبي إمبدا أبو الهيجاء

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 6 /2008/11 وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. الدكتور هيثم الرطروط (مشرفاً ورئيساً)	.....
2. الدكتور جمال عمرو (ممتحناً خارجياً)	.....
3. الدكتور علي عبد الحميد (ممتحناً داخلياً)	.....

الإهداء

إلى رمز الحب والحنان وكل الأمل والأمان.... والداي وأخوتي الأحباء

إلى من هم عنوان سعادتي.... زوجي وابنتي وأمي وأخواتي

إلى الشموع التي تحترق لتضئ لنا الطريق.... أساتذتي

إلى أجمل هدية من السماء..... أصدقائي

إلى كل طالب علم

شكر وتقدير

الشكر أولا لله سبحانه وتعالى

أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور هيثم الرطروط المشرف على هذه الأطروحة لما بذله من جهد هائل لإتمامها

والى الدكتور علي عبد الحميد لما قدمه لي من توجيهات وإرشادات والى الأستاذ نبيل الخطيب والى كل من ساعدني في إنجاح هذه الدراسة.

إقــرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

عوامل تهديد المواقع الأثرية في الضفة الغربية (الجدار العازل دراسة تحليلية)

اقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	إقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ط
	فهرس الأشكال	ي
	فهرس الملاحق	ل
	الملخص	م
الفصل الأول: مقدمة عامة		**1**
1-1	تمهيد	2
2-1	مشكلة الدراسة	4
3-1	أهمية الدراسة ومبرراتها	4
4-1	أهداف الدراسة	5
5-1	منهجية الدراسة	6
6-1	مصادر المعلومات	6
7-1	محتويات الدراسة	7
الفصل الثاني: المواقع الأثرية في الضفة الغربية ومسببات دمارها		**8**
1-2	المواقع الأثرية في الضفة الغربية والمسوحات العلمية المختلفة لها	9
1-1-2	مسوحات الخرائط البريطانية	9
2-1-2	المسوحات الإسرائيلية	13
3-1-2	المسوحات الفلسطينية	14
2-2	تدمير المواقع الأثرية ومسبباتها	16
1-2-2	المواقع الأثرية والاحتلال الإسرائيلي	17
2-2-2	التنقيب غير المشروع ولصوص الآثار	44
3-2-2	تدني الوعي بأهمية الحفاظ على المواقع الأثرية	53

الرقم	الموضوع	الصفحة
4-2-2	الاستثمار والاحتياجات السياحية وإلحاقها الضرر بالمواقع الأثرية	57
5-2-2	ضعف الإمكانيات المادية والبشرية	59
6-2-2	غياب التنسيق الفعلي بين المؤسسات العاملة في مجال الآثار مع الدائرة المختصة	62
7-2-2	العوامل الطبيعية وإهمال الزراعة	66
الفصل الثالث: الجدار العازل وأثره على المواقع الأثرية في الضفة الغربية		70
1-3	مقدمة	71
2-3	إنشاء الجدار العازل	71
1- 2-3	اصل فكرة إنشاء الجدار العازل ومتى صيغت؟	71
2-2-3	الهدف من إنشاء الجدار العازل	73
3-2-3	الوصف الهندسي للجدار العازل	74
4-2-3	مراحل بناء الجدار العازل	75
5-2-3	البوابات المقامة في الجدار وتصاريح الدخول	82
3-3	المواقف وردود الفعل الإسرائيلية والفلسطينية والدولية من بناء الجدار العازل	83
1-3-3	الموقف الإسرائيلي	83
2-3-3	الموقف الفلسطيني	84
3-3-3	الموقف الدولي	86
4-3	آثار الجدار العازل على النواحي الحياتية	87
1-4-3	تأثير الجدار العازل على المياه	87
2-4-3	تأثيرا لجدار العازل على الصحة	88
3-4-3	تأثير الجدار العازل على التجمعات السكانية	89
4-4-3	تأثير الجدار العازل على الاقتصاد	90
5-4-3	تأثير الجدار العازل على قطاع التعليم	93
6-4-3	تأثير الجدار العازل على البيئة	94
5-3	الجدار العازل و المواقع الأثرية والتراثية	95
1-5-3	محافظة جنين	99

الرقم	الموضوع	الصفحة
3-5-2	محافظة طوباس	107
3-5-3	محافظة نابلس	109
3-5-4	محافظة طولكرم	110
3-5-5	محافظة قلقيلية	115
3-5-6	محافظة سلفيت	125
3-5-7	محافظة رام الله	129
3-5- 8	محافظة القدس	132
3-5-9	محافظة بيت لحم	139
3-5-10	محافظة الخليل	148
الفصل الرابع: المواقع الأثرية و قوانين حماية الآثار والمعاهدات الدولية		156
4-1	مقدمة	157
4-2	التطور التاريخي لقوانين الآثار في فلسطين	159
4-2-1	قانون الآثار في الفترة العثمانية	159
4-2-2	قانون الآثار في الفترة الانتدابية	160
4-2-3	قانون الآثار أثناء الحكم الأردني للضفة الغربية	164
4-2-4	قانون الآثار في فترة الاحتلال الإسرائيلي(الأوامر العسكرية الإسرائيلية)	165
4-2-5	قانون الآثار الفلسطيني	168
4-3	القوانين والمعاهدات الدولية للحفاظ على الآثار وحمايتها.	170
4-4	الخلاصة	175
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات		**177**
5-1	النتائج	178
5-2	التوصيات	181
	المراجع	185
	الملاحق	198
	Abstract	b

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (3-1)	المقاطع الرئيسية للجدار المصادق عليها من قبل الحكومة الإسرائيلية.	79
جدول (3-2)	حالة الجدار العازل حتى شهر نيسان 2007.	82
جدول (3-3)	عدد المنشآت الاقتصادية المدمرة في التجمعات السكانية التي يمر فيها الجدار العازل حسب المحافظة وبعض خصائصها، آب 2003.	92
جدول (3-4)	أداء وزارة التربية والتعليم في المحافظات المتضررة.	93
جدول (3-5)	اثر مسار الجدار العازل في محافظات الضفة الغربية.	154

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (2-1)	المواقع الأثرية بالضفة الغربية	11
شكل (2-2)	عدد المواقع الأثرية في الضفة الغربية استناداً إلى المسح البريطاني سنة 1944	12
شكل (2-3)	الحرم القدسي في القدس	18
شكل (2-4)	الحرم الإبراهيمي بالخليل	19
شكل (2-5)	مقام النبي يوسف في نابلس	22
شكل (2-6)	جبل أبو غنيم في القدس	26
شكل (2-7)	مقام النبي صمويل في القدس	27
شكل (2-8)	غرفة الضريح مقام الشيخ مسلم في نابلس	30
شكل (2-9)	الهيبودروم الروماني في نابلس	33
شكل (2-10)	كنيسة سانتا ماريا في بيت لحم	33
شكل (2-11)	خارطة المستوطنات في الضفة الغربية	35
شكل (2-12)	مقام السقواتي المهدد بالهدم الذي يعود تاريخه إلى 800 سنة ميلادية	41
شكل (2-13)	سرقة الآثار في تل تعنك في محافظة جنين	45
شكل (2-14)	مغارة في تعنك في محافظة جنين	47
شكل (2-15)	مغارة أثرية في قرية العرقة في محافظة جنين	48
شكل (2-16)	بئر حسن في الجلمة في محافظة جنين.	52
شكل (2-17)	بئر في خربة طفسة في اماتين في قلقيلية	54
شكل (2-18)	احد البيوت التاريخية في قرية عزموط واثر التوسع السكاني	55
شكل (2-19)	مسجد سبسطية في محافظة نابلس بعد إضافة المتوضأ إليه	63
شكل (2-20)	احد البيوت التي تهدمت في زلزال 1927 نابلس	65
شكل (2-21)	بيت قديم في طوباس وتظهر الأعشاب والشجر في جدرانه	66
شكل (2-22)	سلاسل حجرية أثرية في الخليل مهددة بالتدمير	68
شكل (2-23)	احد مناطير الفلاحين المهملة في رام الله	69

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (3-1)	الرسم الهندسي لعناصر الجدار العازل.	74
شكل (3-2)	خارطة الجدار بمراحله.	81
شكل (3-3)	احد البوابات المقامة المستخدمة في الجدار.	83
شكل (3-4)	عدد المواقع الأثرية الواقعة خلف الجدار استنادا للخرائط البريطانية	96
شكل (3-5)	العلاقة بين عدد المواقع الأثرية ومسافة البعد عن الجدار.	97
شكل (3-6)	المواقع الأثرية التي سيمر منها الجدار في الضفة الغربية.	98
شكل (3-7)	خارطة مسار الجدار في جنين	100
شكل (3-8)	مقام الشيخ زيد في محافظة جنين	102
شكل (3-9)	مغارة خربة الملكة في محافظة جنين	103
شكل (3-10)	احد آبار طورة في محافظة جنين	106
شكل (3-11)	حفريات حول مستوطنة شافي شمرون في نابلس	110
شكل (3-12)	خارطة مسار الجدار في محافظتي قلقيلية وسلفيت.	116
شكل (3-13)	مسجد أهل الكهف في سنيريا في قلقيلية.	118
شكل (3-14)	مسجد حجة في محافظة قلقيلية	122
شكل (3-15)	مقام فرعتا في محافظة قلقيلية	124
شكل (3-16)	خربة قفسة في محافظة قلقيلية	125
شكل (3-17)	خارطة مسار الجدار في محافظة رام الله	130
شكل (3-18)	خارطة مسار الجدار في محافظة القدس	134
شكل (3-19)	قبة راحيل في بيت لحم	141
شكل (3-20)	قصر من قصور الفلاحين في قرية الخضر في محافظة بيت لحم	143
شكل (3-21)	خربة عليا الأثرية المدمرة في بيت لحم	144
شكل (3-22)	قلعة مراد في بيت لحم	145
شكل (3-23)	خربة المخروم المعزولة في بيت لحم.	147
شكل (3-24)	خارطة مسار الجدار في الخليل	150
شكل (3-25)	خربة غوين في محافظة الخليل	152

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	الطرق الالتفافية المنشأة في الضفة الغربية خلال الفترة 1994 -1999	198
ملحق (2)	قائمة بالأسماء الأصلية للمدن والبلدات والقرى الفلسطينية التي قامت إسرائيل باحتلالها أو استعمارها وأطلقت عليها مسميات عبرية	201

عوامل تهديد المواقع الأثرية بالضفة الغربية (الجدار العازل دراسة تحليلية)

إعداد

إكرام وهبي امبدا أبو الهيجاء

إشراف

الدكتور هيثم الرطروط

الملخص

إن تدمير المواقع الأثرية يؤدي إلى خسارة كبيرة على المستويين المحلي والإقليمي وأي انقطاع للماضي يؤثر سلباً على الحاضر والمستقبل. كما أن المحافظة على المواقع الثرية وحمايتها يشكل مردوداً اقتصادياً وحضارياً وثقافياً وتراثياً للشعوب.

تهدف هذه الأطروحة بشكل رئيسي إلى استعراض عوامل تهديد وتدمير المواقع الأثرية في محاولة للوصول إلى الأساليب التي تحد من ذلك التهديد وتحافظ على ما بقي من الآثار الفلسطينية، بالإضافة إلى دراسة تحليلية للتأثير المباشر وغير المباشر للجدار العازل على هذه المواقع الأثرية في الضفة الغربية.

وترتكز الأطروحة في منهجيتها على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال دراسة وتحليل الخرائط والصور والمخططات والبيانات المتعلقة بالمناطق التي يمر بها الجدار العازل وتأثير ذلك على المواقع الأثرية في هذه المناطق. وذلك بالاعتماد على المعلومات المتوفرة لدى المصادر ذات العلاقة وكذلك نتائج المسح والزيارات الميدانية التي قامت بها الباحثة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الإجراءات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية تعتبر أهم عوامل تهديد وتدمير المواقع الأثرية في الضفة الغربية، كما أن بناء الجدار العازل كان سبباً في تدمير وعزل عدد كبير من هذه المواقع. كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن الأنشطة العمرانية المستمرة تشكل سبباً آخر في اختفاء الكثير من المواقع الأثرية، بالإضافة إلى الأضرار الكبيرة التي تلحقها أعمال التنقيب غير المشروعة التي يقوم بها لصوص الآثار، ومن جهة أخرى فقد أشارت نتائج الدراسة إلى قلة الوعي الأثري لدى معظم المواطنين الفلسطينيين.

وأوصت الدراسة بضرورة تكاثف الجهود من قبل الجهات والمؤسسات الفلسطينية المعنية وعلى رأسها وزارة السياحة والآثار لمواجهة الجدار العازل وتأثيراته السلبية على المواقع الأثرية من جهة ولوضع حماية المواقع الأثرية والحفاظ عليها ضمن أولوياتها من جهة أخرى، لما لهذه المواقع من أهمية سياسية واقتصادية وحضارية تمس هوية وحق الفلسطينيين في أرضهم.

وأوصت الدراسة كذلك بضرورة التركيز على دور الإعلام والتوعية الجماهيرية، إلى جانب أهمية تطوير المناهج التدريسية التي لها دور فاعل في بناء جيل واع لأهمية المواقع الأثرية وأهمية الحفاظ عليها. وأخيراً أكدت الدراسة على أهمية إيجاد كافة التدابير والوسائل القانونية والعلمية والتقنية والإدارية التي تساهم في حماية المواقع الأثرية والحفاظ عليها.

الفصل الأول

مقدمة عامة

1-1 تمهيد

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهمية الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 منهجية الدراسة

6-1 مصادر المعلومات

7-1 محتويات الدراسة

1-1 تمهيد

يعود لعلم الآثار الفضل في زيادة معرفتنا بالأماكن والناس والحضارات التي قامت منذ أقدم العصور، فهو يمدنا بمخلفاتهم وأثارهم التي تساعد في معرفة تفاصيل حياتهم من أنشطة اقتصادية وسياسية واجتماعية ودينية، كما ويعتبر علم الآثار مادة للبحث العلمي وتنمية المعلومات التاريخية، وله دورا آخر مهما في المجال الاقتصادي لأنه يؤلف مادة قيمة للصناعة السياحيّة، وهذا وغيره دفع الدول كافة إلى الاهتمام بها وحمايتها، فالنظرة الحالية للآثار غير محصورة بدولة واحدة أو تلك التي تحويها، بل تعتبر ملك عالمي، وهذا حدا بالمنظمات الدولية والوطنية المختصة بالآثار إلى المساعدة في إنقاذ كثير من الآثار المهددة.

وتعتبر فلسطين من أغنى الدول في العالم بنتاج هذه الحضارات، رغم صغر مساحتها وذلك لموقعها الهام والمميز، حيث تربط بين قارتي آسيا وأفريقيا، وهذا أدى إلى إقامة علاقات تاريخية وثيقة وطويلة الأمد مع المناطق المجاورة، ويزيد من أهميتها اعتبارها مهدا للديانات السماوية الثلاث، حيث سكنها العديد من الأقوام والشعوب، وبقايا العصور الحجرية والبرونزية والبيزنطية والإسلامية، تقف جميعا شاهدا على تاريخ فلسطين.

كما وتعتبر الضفة الغربية ذات ثقل حضاري وذلك لأنها تضم عددا كبيرا من المواقع الأثرية، والتاريخية المنتشرة بالإضافة إلى مدنها التاريخية الهامة كالقدس وبيت لحم والخليل ونابلس، وباعتبارها جزء من تراثنا الحضاري والثقافي المادي، فيجب المحافظة عليها والاهتمام بها، ولكن وللأسف لا نجد كثيرين يقدرون أهمية هذه الثروة، فيعتبرها البعض أنها مجرد عقبة في طريق التخطيط الحضري، والبعض الآخر يعتدي عليها بالتنقيب غير المشروع وغيره، مما يفقدها الكثير من قيمتها الأثرية، كما أن غياب الوعي الشعبي بالنسبة للأهمية الآثار والحفاظ عليها ونقص الموارد المالية والكوادر المؤهلة يلعب دورا كبير في ذلك، والإهمال بالزراعة من العوامل المهمة التي لا يمكن تجاوز دورها في عملية تهديد المواقع الأثرية.

ويظهر دور الاحتلال الإسرائيلي وما يقوم به من تدمير ضمن سياسته وممارساته غير القانونية، حيث دمر كثيرا من المواقع الأثرية، سواء بمنع الجهات الفلسطينية في المحافظة عليها، أو بهدمه هذه المواقع من خلال الإجتياحات المتكررة للمدن، أو ببنائه للمستوطنات وشق طرقها الالتفافية، حيث كان له الدور الأكبر في تلك الكارثة، ويعتبر بناء الجدار العازل الشاهد الأوضح على هذه الانتهاكات، لاسيما أدى وسيؤدي إلى تدمير كثيرا من المواقع الأثرية، و التاريخية الفلسطينية على امتداد الجدار عند اكتماله، حيث أن العديد من المواقع الأثرية موجودة في نطاق الجدار، وتبرر السلطات الإسرائيلية للرأي العام أن دائرة الآثار الإسرائيلية، تقوم بإجراء حفريات إنقاذية وعاجله في المواقع التي تكتشف أثناء بناء الجدار، ولكن هذه الحفريات غير دقيقة ولا تخضع لعملة التوثيق ولا تتفق مع الأسس العلمية للعمل الأثري، كما أنها تخترق مبادئ حماية المواقع الأثرية ضن التشريعات و القوانين المحلية والدولية، وسيقوم هذا الجدار بفصل مدينتي القدس وبيت لحم اللتين تشكلان أحد أهم المقاصد السياحية الدينية في فلسطين، من خلال إعاقة الحركة السياحية بين المدن الواقعة في الشمال والجنوب وخاصة مدينة الناصرة ورام الله وجنين، حيث سيؤدي إلى عزل منطقة أريحا و البحر الميت عن بقية المناطق في الضفة الغربية.

ومن هنا تظهر الحاجة الملحة لدراسة عوامل التهديد التي تؤثر على الآثار والتراث الحضاري الفلسطيني في الضفة الغربية، ولا سيما أهمية وجود دراسة تحليليه وشامله لأثر الجدار العازل عليها، لما لذلك من أهمية في الحفاظ على الآثار، ولمواجهة المنهجية الإسرائيلية في تدميرها، ورغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت الدراسة كقلة في المعلومات، وندرة في الدراسات السابقة التي تتطرق للموضوع بشكل شمولي ومفصل، حيث كان معظمها مجرد معلومات متناثرة في الصحف والمجلات، أو حتى في صفحات الإنترنت، كما كانت هناك صعوبة في الحصول على الخرائط للمواقع الأثرية حيث لم تجد الباحثة مصدرا متخصصا للحصول منه على جميع الخرائط التي استلزمتها الدراسة، كما وشكل الوضع السياسي عائق كبير للإتمام الدراسة حيث لم تتمكن الباحثة من الوصول إلى العديد من المواقع التي تعتبر دليل قاطع على صحة المعلومات والتقاط الصور لإثبات الأدلة العلمية، رغم محاولاتها الحثيثة للوصول إلى ذلك.

1-2 مشكلة الدراسة

ارتبطت بالآثار الفلسطينية العديد من المشاكل، إذ أنها تعتبر من آخر أولويات الفلسطينيين بشكل عام، في وقت تأخذ فيه الأوضاع الاقتصادية جزءا كبيرا في سلم الاولويات الفلسطينية، ثم تتبعها الأوضاع الاجتماعية والصحية، ونتيجة لذلك الإهمال، تم تدمير كمنهج للمواقع الأثرية في فلسطين وتحديدا في الضفة الغربية لأنها مركز الثقل، سواء عن طريق الفلسطينيين أو الإسرائيليين، وتم ذلك في معظم الأحيان تحت الدوافع السياسية والدواعي الأمنية، وكان للجدار العازل الذي أقامته إسرائيل تأثيرا كبيرا على هذه المواقع، حيث سرع في تدميرها، أو حتى أساء إلى قيمتها الحضارية، حيث ادعت إسرائيل حجج ومبررات وذرائع أمنية وسياسية لا تنسجم مع القوانين الفلسطينية والمعاهدات الدولية.

ومن هنا تظهر المشكلة التي تقوم الدراسة بمعالجتها، ولاسيما أن موضوع الآثار من المواضيع الحساسة ليس فقط بسبب قيمتها الأثرية والعلمية، ولكنها شاهدا حيا للهوية الفلسطينية وحقها التاريخي على ارض فلسطين.

1-3 أهمية الدراسة

إن تدمير المواقع الأثرية يؤدي إلى خسارة كبيرة على المستوى المحلي والإقليمي، وأي انقطاع للماضي يؤثر بالسلب على الحاضر والمستقبل، كما أن المحافظة على المواقع الأثرية يترتب عليها مردودات اقتصادية وتاريخية ويعمل على الإبقاء على ما تتضمنه من هوية وقيم معمارية وتاريخية وأثرية ووثائقية واقتصادية وسياسية، حيث أن الصراع الموجود في فلسطين من وجهة النظر الإسرائيلية هو صراع حضاري يحاولون إثبات الحق التاريخي لهم في فلسطين عن طريق علم الآثار وطمس المعالم الأخرى لغيرهم، وتظهر أهمية هذه الدراسة من خلال مايلي:

1) الحاجة الماسة لمناقشة موضوع حماية المواقع الأثرية عن طريق دراسة عوامل تهديدها وتدميرها، لاسيما انه لم يحظى هذا الشئ بما يستحقه من اهتمام وتم تهميشه في كثير من

الأحيان إما بشكل مقصود أو غير مقصود، إذ حاولت الباحثة أن تكون هذه الدراسة دراسة أولية وقاعدة ذات خطوط عريضة، يمكن أن تنطلق منها دراسات لاحقة أكثر عمقا وشمولا وتفصيلا، خاصة أنها الأولى التي تتناول هذا الموضوع.

2) تحديد أسباب وعوامل تدمير المواقع الأثرية.

3) توضيح حلول للمشاكل التي تواجهها ومحاولة التخفيف من أثرها.

4) الكشف عن مدى الأضرار التي لحقت بالآثار.

1-4 أهداف الدراسة

إن قضية حماية الآثار والتراث الحضاري ليست حديثة العهد في فلسطين، فقد سنت قوانين منذ الانتداب البريطاني مرورا بالحكم الأردني والاحتلال الإسرائيلي، وأخيرا بالسلطة الفلسطينية، وذلك لحماية المعالم والمواقع الأثرية، غير أن هذه السلطات لم تطبق هذه القوانين بصوره فاعله، بل أهملتها، مما أدى إلى ضياع مواد كثيرة.

وتهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى دراسة تأثير الجدار العازل على المواقع الأثرية ودراسة عوامل تدمير المواقع لأثرية بشكل عام، كما وان هناك عدة أهداف أخرى تسعى الدراسة لتحقيقها وأهمها:

1) رصد المواقع المتضررة بالاعتماد على الدراسة الميدانية لها في الضفة الغربية.

2) التعرف على الأضرار التي يتسبب بها الاحتلال بسبب تدمير واختفاء الآثار التاريخية سواء عن طريق الحفريات الأثرية، أو بناء المستوطنات وشق طرقها الالتفافية أو بإقامة الجدار العازل على الأراضي الفلسطينية.

3) محاولة لفت الانتباه الشعبي والمؤسساتي لقيمة هذه المعالم، والتعرف على التأثيرات والأبعاد التي يسببها غياب الوعي الشعبي والمؤسساتي على تلك الآثار.

4) دراسة قوانين حماية الآثار وبيان مدى جدوى تطبيقها ودورها في حماية المواقع الأثريـــة والتراث الحضاري.

5) تحليل وتحديد للمشاكل التي تعاني منها الآثار مع وضع بعض التوصيات والمقترحات التي تساعد في الحفاظ على هذه المواقع والتعامل معها، ودراسة إمكانية تطبيقها.

1-5 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي ودراسة الحالة والمنهج التحليلي، وقامت الدراسة بالتطرق إلى الأسباب المختلفة التي دمرت تلك الآثار وتساهم في تهديدها، كما تم تتبع مسار الجدار بمراحله المختلفة في مدن الضفة الغربية معتمدة على الأدوات العلمية كالعمل الميداني من خلال زيارة تلك المواقع ورصدها وتوثيقها واخذ مختلف الملاحظات العلمية عليها حيث وضحت على مجموعة من الخرائط والصور والجداول للمناطق التي مر بها الجدار والمناطق التي أدى مرور الجدار فيها إلى فصلها وعزلها وتأثير ذلك على المواقع الأثرية.

كما تم عرض مظاهر الاعتداء على المواقع الأثرية سواء عن طريق الإسرائيليين بالطرق المختلفة كالحفريات الأثرية أو احتلال المدن والجدار الفاصل وغيرها كما تم دراسة مظاهر التعديات على الآثار عن طريق الفلسطينيين أيضا، بالإضافة إلى ذلك تحليل القوانين المتعلقة بالآثار ودورها في الاعتداءات من خلال أسلوب المقارنة بين هذه القوانين ومدى نجاعتها في الحفاظ على الموروث الحضاري، كما تم وضع عدد من النتائج والتوصيات خلصت بها الدراسة لمحاولة حماية هذه المواقع الأثرية.

1-6 مصادر المعلومات

1) مصادر مكتبية: تشمل الكتب والمراجع والدوريات والخرائط.

2) مراكز البحوث والجامعات ورسائل الماجستير.

3) العمل الميداني: ويعتمد على زيارة بعض المواقع الأثرية المهددة بالاندثار أو المدمرة وخاصة التي يهددها الجدار، وذلك بأساليبه وأدواته المختلفة من حيث التصوير الفوتوغرافي، واخذ الملاحظات العلمية.

4) مقابلات شفوية مع عدد من المختصين بحقل الآثار، والمهتمين بالجدار العازل، بالإضافة لمقابلة بعض رؤساء البلديات والمجالس القروية، وكانت من الأساليب المهمة في جمع المعلومات المنقوصة.

1-7 محتويات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة السابقة تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول كمايلي:

الفصل الأول: مقدمة عامة وتشمل لمحة عن الدراسة و أهميتها و أهدافها و منهجيتها وإشارة لمنطقة البحث والمشاكل والأخطار التي تتهدد الآثار، و الدراسات السابقة لموضوع البحث أن وجدت.

الفصل الثاني:يستعرض هذا الفصل مختلف عناصر تهديد المواقع الأثرية في الضفة الغربية وتأثيرها أو انعكاساتها عليها.

الفصل الثالث: دراسة الجدار العازل من حيث تسمياته واصل فكرة نشأته، ومختلف وجهات النظر حول الموضوع سواء وجهة النظر الإسرائيلية أو الفلسطينية أو الدولية تبع مساره في الضفة الغربية، و دراسة أثره على المواقع الأثرية مرفقة بخرائط للمواقع التي تعرضت للتدمير سواء شكل مباشر أو غير مباشر.

الفصل الرابع: ويشتمل على دراسة قوانين حماية الآثار التي طبقت في فلسطين خلال الفترات الزمنية، والاتفاقيات الدولية التي سنت بخصوص موضوع الحماية، ومدى اختراقها من قبل إسرائيل.

الفصل الخامس:يحتوي على عرض لمجمل النتائج المتعلقة بتحليلات الدراسة و تخرج بتوصيات للمحافظة على المواقع الأثرية والإرث الحضاري.

الفصل الثاني

المواقع الأثرية في الضفة الغربية ومسببات دمارها

2-1 المواقع الأثرية في الضفة الغربية والمسوحات العلمية المختلفة لها

2- 2 تدمير المواقع الأثرية ومسبباتها

الفصل الثاني

المواقع الأثرية في الضفة الغربية ومسببات دمارها

ينتشر في أرجاء محافظات الضفة الغربية وغزة ما يربو على 12000 معلم لم تكشف الحفريات عن معظمها بعد، حيث تعكس تنوعا كبير في الحضارات التي قامت على ارض فلسطين وان نظره سريعة على خارطة توزيع المواقع والمعالم الأثرية في الضفة الغربية خارطة(2-1)تشير إلى وجود 1750 موقع اثري رئيسي((Hamdan: 2004, 69)، وقد تم عمل العديد من المسوحات للمواقع الأثرية في فلسطين عبر الفترات التاريخية المتعاقبة، حيث أن المسوحات الأثرية توفر معلومات هامة عن هذه المواقع الأثرية إذ تعطي فهم أفضل للمنطقة، وهي بذلك تكون محاولة منهجيه لتحديد معالم المواقع الأثرية.

2-1 المواقع الأثرية في الضفة الغربية والمسوحات العلمية المختلفة لها

هنالك عدد من المسوحات المختلفة تم انجازها منذ بداية القرن التاسع عشر توضح مدى أهمية وغنى الضفة الغربية بالمواقع الأثرية وأهمها:

2-1-1 مسوحات الخرائط البريطانية

لقد كان أول مسح نفذ في الفترة من 1871 إلى 1878 قام به كلـــود كونـــدر وهو ضابط بريطاني كان مسئولاً عن عملية مسح فلسطين بالنيابة عن صندوق استكشاف فلسطين مع تشارلز وارين، وقد ألَّف هذين العالمين معاً كتاباً من عدة أجزاء عنوانه مسح فلسطين الغربية (Survey Of Western Palestine)، وكان ذلك أول مسح ورسم لخرائط دقيقة لكامل الجزء الجنوبي من بلاد الشام، حيث شمل عدة فصول، كل فصل تضمن جغرافية المنطقة ومعالمها الطبيعية، وقسم يتعلق بالآثار ووصف للمواقع الأثرية فيها، مع التركيز على ما يدعونها بالفترة التوراتية و الرومانية و الصليبية، فقد كانت دراستهم محاولة لتحديد المواقع الأثرية وربطها مع التوراة حيث أطلق على 600 موقع مسميات وردت في الكتاب المقدس

(Conder and Kitchener:1887, 3)، كما شمل المسح فلسطين كاملة وقام المساحين بالتدقيق في كل مدينة و خربة و قبر أو أكوام من الحجارة أو حتى شجرة مقدسه وعملوا على تسجيلها بدقة، حيث شملت الدراسة 6000 ميلا مربعا مرفقة بمجموعة من خرائط مفصلة(Conder and Kitchener:1887, 20).

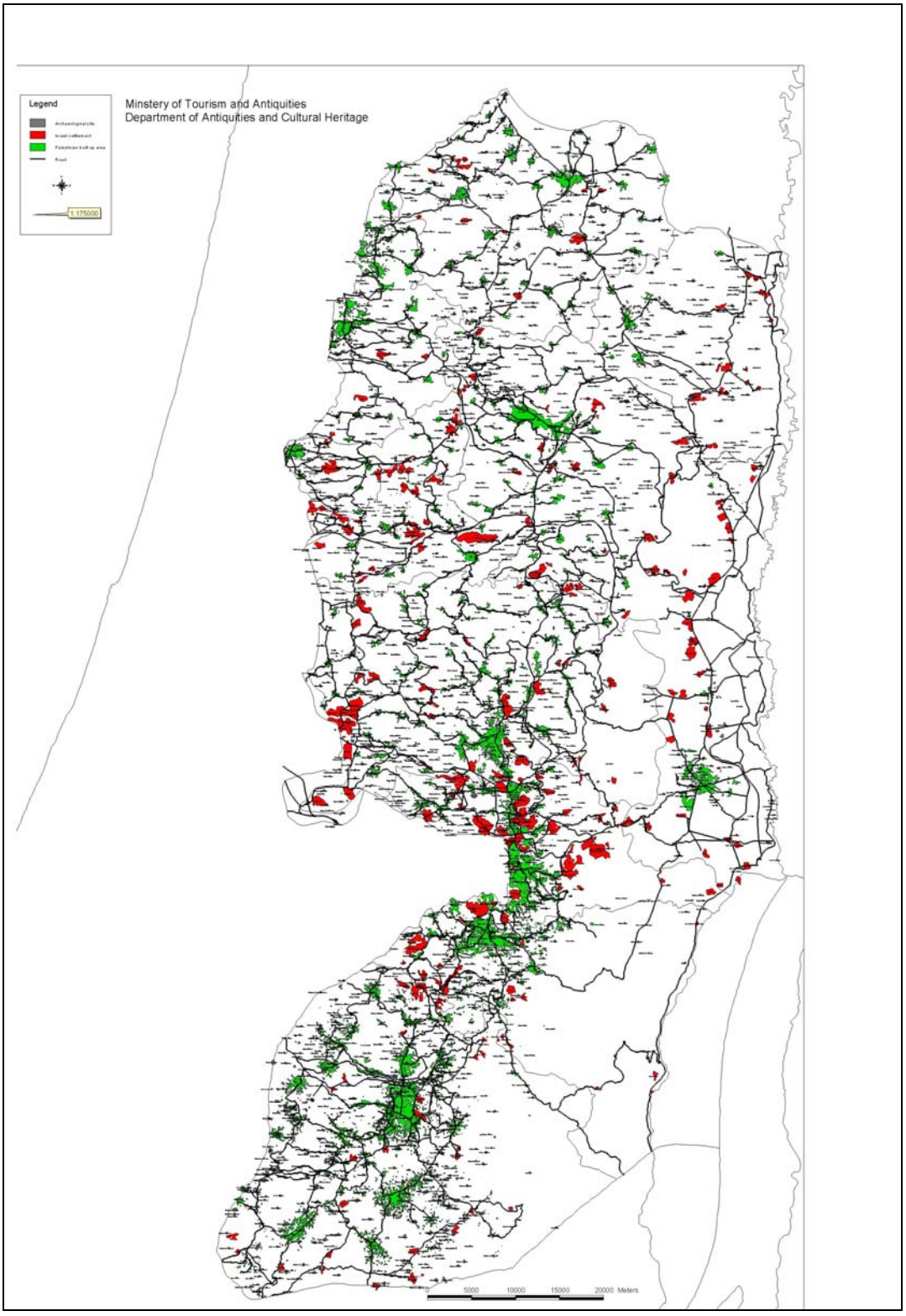

خارطة(2-1): المواقع الأثرية بالضفة الغربية.

المصدر: دائرة الآثار الفلسطينية، 2007.

وفي عام 1944– 1945 تم مسح فلسطين ونشر النتائج في ثلاثة مجلدات أعدته الجنة البريطانية الخاصة التابعة للأمم المتحدة بشان فلسطين (UNESCO) والذي تضمن ثروة من البيانات الإحصائية عن جميع القطاعات الحياتية تقريبا أثناء الانتداب البريطاني، كالأراضي وملكيتها و سكان الأقاليم والزراعة والصادرات والتعليم والأحزاب السياسية والمناخ والمواقع الأثرية وغيرها (The British Mandate:1945, 54).

إذ أن عدد المواقع الأثرية المنتشرة في الضفة الغربية حوالي 10583 منها 1084 موقعا اثريا رئيسيا، وحوالي 9499 معلم تشكل المعالم الأثرية مثل الأبراج وعيون المياه ومصانع الشيد ومقالع الحجارة والمقامات الدينية، الشكل (2–2) (برغوث وجرادات:2004, 2).

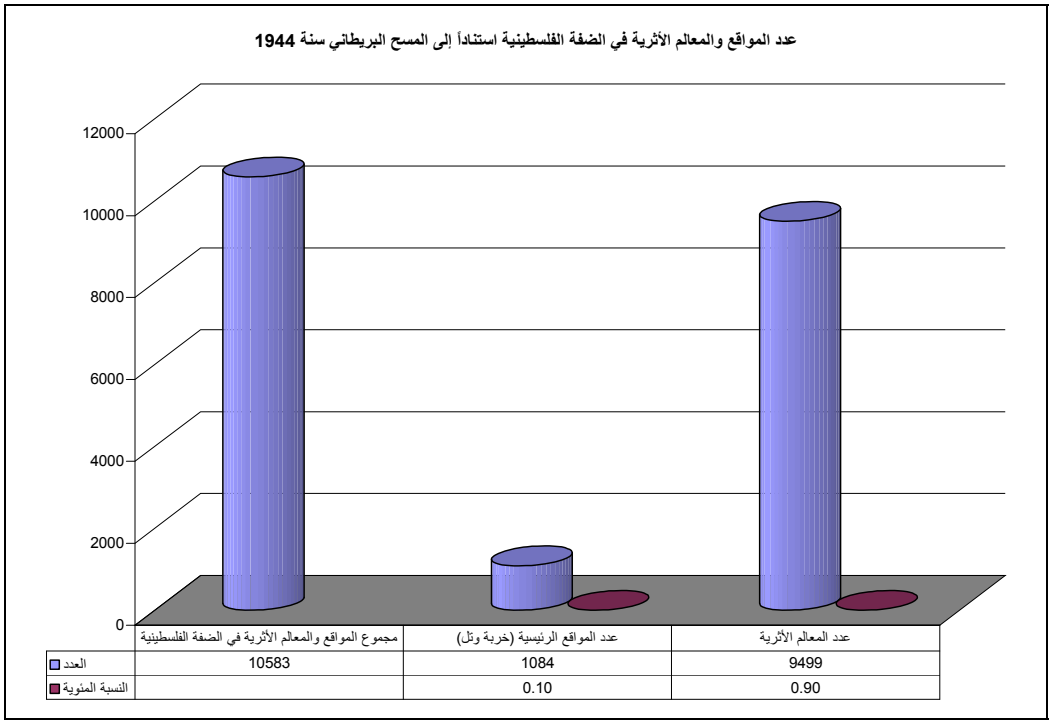

الشكل (2–2) عدد المواقع الأثرية في الضفة العربية استنادا إلى المسح البريطاني سنة 1944.

المصدر: برغوث وجرادات، جدار الفصل العنصري، 2004.

وقد أعلنت حكومة بريطانيا المنتدبة سنة 1944م في جريدتها الرسمية أن فلسطين تحتوي على 2862 من المواقع الأثرية فقط (أبو طالب: 1985، 26).

وبلغ عدد المواقع الأثرية في مسوحات دائرة الآثار الفلسطينية التابعة لحكومة عموم فلسطين التي تم مسحها في الفترة الواقعة بين سنة 1918 – 1948 حوالي 3725 موقعا اثريا في فلسطين الانتدابية، يقع منها حوالي 1319 موقع في حدود الضفة الغربية (برغوث وجرادات: 2004، 3).

2-1- 2 المسوحات الإسرائيلية

عقب إنشاء دولة إسرائيل اقترح الدكتور شمويل أول مدير لدائرة الآثار الإسرائيلية على رئيس الوزراء بن غوريون عمل مسح اثري للدولة، فتم ذلك عام 1964 وقامت العديد من الفرق بمسح المنطقة وجمع معلومات عن المواقع الأثرية و المخلفات المنتشرة في كل أنحاء البلاد، حيث عملت الهيئات الأثرية الإسرائيلية في الضفة الغربية لمدة تزيد عن الثلاثين عاما بشكل متواصل، وقد كان أول من ترأس المسح الأثري الإسرائيلي الدكتور زئيف ثم خلفه الدكتور أموس والدكتور رودولف كوهين، وكان كل مسح يغطي مساحة 10 في 10 كم على مقياس رسم 1:20000، ونشرت خرائط المسح في كتاب يحتوى على معلومات عن كل موقع، وموقعها على الخريطة الملحقة، وأماكن وجودها وخصائصها وفتراتها التاريخية والرسوم التوضيحية لها، حيث سميت هذه المواقع بمسميات عبرية أو انجليزية، إذ شمل المسح ربع المساحة الكلية للبلد بمعدل 328 خريطة (Dagan: 2005, 3).

كما وأجرت دائرة الآثار عددا من الدراسات الاستقصائية الرئيسية في حالات الطوارئ مثل مسح الجولان ومسح منطقة نابلس أو ما أطلقوا عليه مسح يهودا والسامرة ومسح النقب تحت إدارة البروفسور موشيه من خلال جمعية استكشاف إسرائيل(Baruch: 2006, 4).

وقد أظهرت نتائج المسوحات من سنة 1967 – 2000 أن عدد المواقع التي تم مسحها والتي تغطي الأجزاء الشمالية والوسطي وبعض أجزاء الجنوب من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ما يقارب 3170 موقعا ومعلما اثريا (برغوث وجرادات: 2004، 2).

2-1-3 المسوحات الفلسطينية

منذ العام 1994 بدأ مركز رواق بالعمل على مشروع تسجيل المباني التاريخية في فلسطين على مدار عشر سنوات، ويوفر هذا السجل معلومات معمارية موسوعية وصفية حول 50320 مبنى تاريخي وموقع اثري يعود تاريخها إلى ما قبل العام 1945م، كما يحتوي السجل على أرشيف لأكثر من 400 خريطة محوسبة بنظام أل (GIS)، و يتضمن كذلك أرشيفاً لأكثر من 45000 صورة للمواقع الأثرية والمباني التاريخية.

ويعتبر هذا المشروع وثيقة مهمة تجمع بين المعلومات الأثرية وتحديد مواقعها على الخرائط، بالإضافة إلى الصور، كما ويعتبر هذا الإنجاز على درجة عالية من الأهمية لما يحتويه من فوائد لا حصر لها حيث يعطينا معرفة دقيقة بالممتلكات الأثرية و المبانِي التاريخية، وما هي أحوال هذه المباني وأوصافها وموقعها الدقيق على الخريطة، كما يفيدنا في مجال التخطيط وإدارة المواقع وحمايتها لأنه يعتبر اشمل مسح للآثار أنجز حتى الآن (رواق: 2008، 20).

وقامت دائرة الآثار الفلسطينية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي في عام 1999 م بمحاولة متواضعة لعملية مسح لبعض المواقع الأثرية المختارة في مشروع معالم التراث الثقافي والحضاري المهددة في محافظات الضفة الغربية، وكان هدف المسح تحديد المحيط أو الخلفية التاريخية والجغرافية للمعالم المذكورة و تحديد بيئاتها، كما ركز المسح على العناصر المختلفة للمعلم والعناصر البارزة للبيئات الثقافية و الحضارية المحيطة بها، كما تم إجراء تقييم للنوعية والوضع الراهن له، وعمل ملخص موجز للحفريات التي أجريت في الموقع، حيث شمل التقرير 50 معلما فقط، وقد مثلت هذه الدراسة عينة نموذجية من المعالم الأثرية المنتشرة في محافظات

الضفة الغربية، والتي تعرض مختلف العصور التاريخية، وكما ركزت على المعالم الهامة والمهددة بالاندثار (وزارة التخطيط والتعاون الدولي: 1999، 20).

وقام المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) عام 2002 بعمل مسح آخر للمواقع الأثرية والتاريخية وتسجيل العمائر التاريخية والمباني التقليدية، وتم وضع قاعدة معلومات منظمة حول الممتلكات الثقافية وذلك من خلال عمل استمارة قام بتعبئتها فريق ميداني مؤهل، وقد اشتملت الاستمارة على معلومات عامة عن الموقع من حيث تسميته وملكيته وجغرافيته ووصف البيئة المحيطة بالأثر، واحتوت أيضا على بند لوصف حالة الموقع والوصف المعماري للمبنى من الخارج والداخل، وتم تسجيل كل بناء قد تم تشيده قبل عام 1950م مع التقاط صورة له. وقد شمل المسح تجمعات من المحافظات بلغ عددها 158 تجمعا في كل المدن في الضفة ولم يشمل مناطق (ج) أو(c) كما يطلق عليها والتي مازالت تحت الإدارة الإسرائيلية.

وأنتج مشروع بكدار قاعدة بيانات تشمل المعلومات الأثرية حول 2742 موقعا اثريا من مجموع 393 تسجيلا اثريا لمدينة و قرية (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، 2002، 8).

وأظهرت الدراسة وجود 50000 ممتلك معماري يتمركز معظمها في الضفة الغربية إلا أن أكثر من 45% منها في حالة سيئة أو متوسطة الحالة وان 50% من العمارة التقليدية في فلسطين إما مستخدمة جزئيا أو مهجورة(بكدار: 2002، 15) وتم ربطها بنظام المعلومات الجغرافي (GIS).

ويمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة الهامة في تحديد كل من الملكيات الثقافية في كل مدينة و قرية وإنتاج قائمة بالمواقع الأثرية وحجمها والوضع القائم العام الذي وصلت له و سبل المحافظة عليها، عدا عن أهميتها في عملية إصدار التشريعات الهامة لحمايتها من التدمير(المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار: 2002، 8) .

وخلاصة القول أن نتائج المسوحات المختلفة السابقة للمصادر البريطانية والإسـرائيلية والفلسطينية تعكس مدى تنوع وغنى المحافظات الفلسطينية بالمواقع والمعالم الأثرية التي تتجاوز أكثر من 12000 موقعا ومعلما اثريا وما يزيد عن 70000 بيتا تقليديا في القـرى الفلسـطينية التقليدية وما يزيد عن 12000 مبنى عام في المدن التاريخية الأربعة وهي القـدس و نـابلس و الخليل وبيت لحم في مساحة لا تتجاوز 5595.5 كيلو متر مربع (برغوث وجـرادات، 2004، 4)، وهي بحاجة إلى اهتمام اكبر وحماية أسرع للمحافظة عليه.

2- 2 تدمير المواقع الأثرية ومسبباتها

لقد تعرضت الأراضي الفلسطينية إلى عدد من إجراءات التعدي على الآثار والتراث الديني والثقافي والحضاري سواء على يد السلطات الإسرائيلية بشكل متعمد بهدف الإمعان في محو الهوية الفلسطينية للأرض والشعب، أو عن طريق الاعتداءات من قبل بعض المواطنين بسبب الجهل وغياب الوعي لأهمية هذه المعالم والتعامل معها كأنها مجرد حجارة عادية تتشابه مع ما هو قائم في المقالع الصخرية التي تستثمر في مشروعات تشييد الأبنية السكنية، كما وتلعب العوامل الطبيعية دورا هاما آخر في تدمير وإتلاف المواقع الأثرية.

2-2-1 المواقع الأثرية والاحتلال الإسرائيلي:

يعتبر الاحتلال من أهم الاعتداءات وعوامل تهديد المواقع الأثرية في الضفة الغربية والناتجة عن النشاط الإنساني والطبيعي حيث عرضت وتعرض الممتلكات الثقافية الفلسطينية بسببها إلى الفقدان والضياع، ووضع الإسرائيليون العديد من المبررات المختلفة لذلك ودعموها بروايات توراتية تبرر الاستيلاء على فلسطين.

وفي متاحف إسرائيل تشاهد الآثار الفلسطينية والتراثية من أواني فخارية وأدوات زراعية وعملة قديمة، كما ولا تخلو أي مدينة أو مستوطنة إسرائيلية من لجان متخصصة تهتم بالتراث والآثار، ومهمتها (كما يدعون) المحافظة على تراث الشعب الإسرائيلي وإبرازه, لكن حقيقية الموضوع هي تدمير كل تراث لا يخص الإسرائيليين، أو على الأقل تغييبه في أحسن

الأحوال ولن يمر وقت طويل إلا وينسى التاريخ شعباً اسمه الشعب الفلسطيني بعد تغييب تراثه وطمسه أو تزيفه حسب رأي الوزيرة الإسرائيلية جولدا مائير (شعث:2008).

وقام الإسرائيليون بإنشاء العديد من المؤسسات التي تعمل ضمن الرؤية والفكر الإسرائيلي مثل الجمعية اليهودية للاستكشافات، ودائرة الآثار والمتاحف الإسرائيلية التابعة لوزارة التربية والثقافة، ومعهد الآثار التابع للجامعة العبرية بالقدس، وغيرها الكثير، وقامت تلك المؤسسات بإصدار عدد من الكتب والمجلات لتبني نظرياتها ونشرها أو حتى إقناع الرأي العام العالمي به في صورة أسس علمية، ومن أهمها سلسلة التنقيبات والمسوح الأثرية في إسرائيل، وموسوعة التنقيبات الأثرية بالأرض المقدسة، ومجلة جمعية الاستكشافات الإسرائيلية، بالإضافة إلى ما تنشره الموسوعات والمجلات الأخرى بإسرائيل وخارجها في كل العالم، وهناك أساليب أخرى من الاعتداءات الإسرائيلية على الآثار الفلسطينية و أهم مظاهرها:

1. تغير معالم القرى والمدن الفلسطينية الإسلامية والمسيحية:

يقوم الإسرائيليون بتحويل كثير من القرى والمدن الإسلامية والمسيحية إلى معالم يهودية من خلال أسماء عبرية وذلك دعما للتواجد الروحي للمهاجرين اليهود من مختلف العالم، ولقد قاموا بتغير مسميات العشرات من القرى والمعالم والمواقع الأثرية الفلسطينية وإبدالها بمسميات عبرية، وأصبح كل موقع تقريبا يمثل بطولات وأمجاد أو محنة لليهود سعيا لتقوية علاقة الإسرائيليون بالأراضي الفلسطينية وتقوية ارتباطهم بها، ومحاولة لكسب عواطف الرأي العام الغربي وإقناعهم بأنها ارض إسرائيل.

وللأسف إن إعادة تسمية المناطق جلبت نوعا من التغير الذي أصاب المشهد الحضاري، على اعتبار أن التسميات الأصلية كانت مرتبطة بتراث الحضارات الفلسطينية وتعبر عن وظائف لها مدلول ثقافي اجتماعي له علاقة بحياتهم (جبر: 2003، 30).

وهناك المئات من المواقع في المدن الفلسطينية التي تدل على ذلك أهمها ما حصل في مدينة القدس في طريق سليمان القانوني حيث أطلق عليه اسم شارع المظليين، وباب المغاربة

فأطلق عليه اسم رحوب بيتى محى، أما حارة الشرف أطلق عليها اسم مشقاق لداخ، وأيضا خربة زنوع قرب دير ابان أطلق عليها زانوح وغيرها الكثير (عمارة:2004، 4)، وتم تغير 637 من الأسماء الأصلية للمدن والقرى الفلسطينية لأسماء عبرية.

وقامت السلطات الإسرائيلية أيضا بتغيير معالم المواقع التاريخـــية والأثرية وطمس هويتها العربيـــة الإسلاميـــة والاعتـــداء على المقدسات المسيحيـــة والإسلاميـــة، كالمسجـــد الأقـــصى في القدس، فقاموا باعتداءات كثيرة للاستيلاء عليه فقاموا بإحراقه، كما قام الإسرائيليون بأسلوب آخر لمحاولة السيطرة على المسجد وذلك عندما قامت جمعية ماسونية أمريكية بمحاولة شراء الحرم من المسلمين بمبلغ 100 مليون دولار لإقامة الهيكل مكانه(المركز الصحافي الدولي: 2005، 2) شكل(2-3).

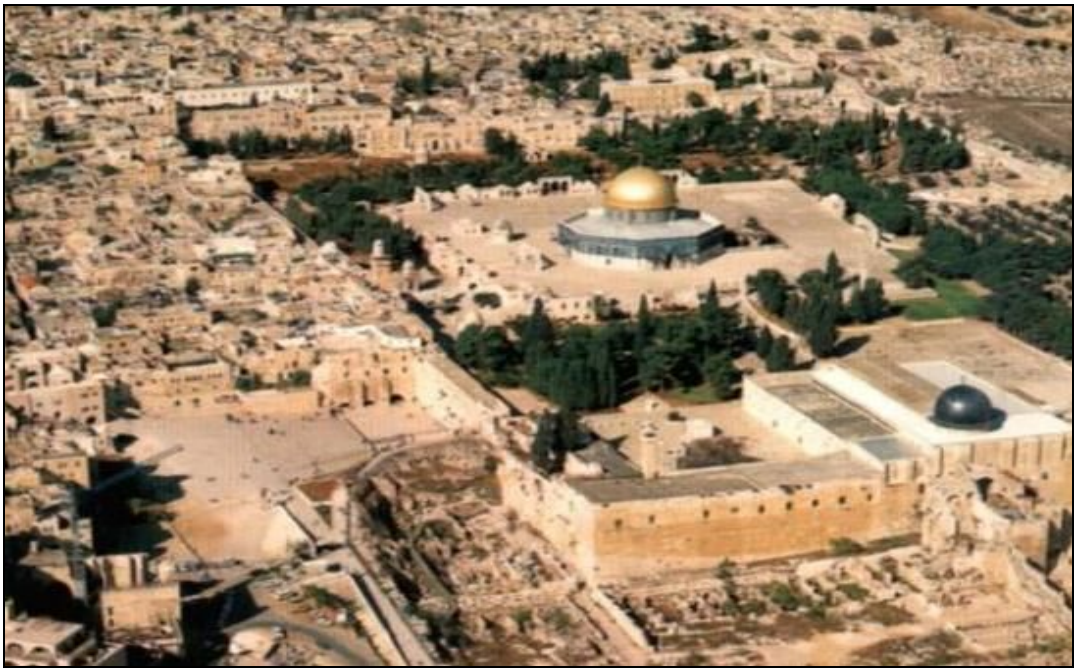

شكل(2-3): الحرم القدسي في القدس.

المصدر: khayma.com 2007

وتشكلت بعد ذلك عدة منظمات يهودية بهدف الاستيلاء على المسجد منها جماعة أمناء الهيكل، كما دعمت الحكومة الإسرائيلية برنامج طويل الأمد للقيام بحفريات في المنطقة المحيطة

في الحرم للبحث عن بقايا الهيكل المزعوم، وما زالت الحفريات جارية حتى الآن، وقد تسببت في انهيار وتصدع المباني الإسلامية الأثرية الموجودة في منطقة الحرم(مصالحة: 1997، 171).

وحاول الإسرائيليون أيضا تنفيذ خطتهم في الاستيلاء على الحرم الإبراهيمي منذ العام 1967، كمحاولة العثور على مدخل خاص باليهود، ونسف الإسرائيليين في عام 1968 الدرج الممتد من الركن الجنوبي الغربي للحصن السليماني، ونسف الباب الرئيسي الأثري في محاولة للعثور على مدخل آخر للحرم، كما عمدوا إلى فرض إقامة الطابع اليهودي على الحرم، من خلال سعي اليهود إلى اعتبار الحرم الإبراهيمي كنيساً يهوديا، قاموا برفع الأعلام الإسرائيلية عليه، وإضاءة شموعاً على شكل نجمة داود التي استخدموها كشعار دولة إسرائيل(المركز الصحافي الدولي:2005، 2)، شكل(2-4).

شكل(2-4): الحرم الإبراهيمي بالخليل

المصدر: tlebnights.ne 2007

واستولت السلطات الإسرائيلية عام 1970 على قبر الشيخ يوسف النجار في زاوية الإشراف بالخليل، وغيرت معالمه، وادعت أنه قبر القائد اليهودي ابنير بن نير الذي كان قائداً لجيش شاؤول ملك إسرائيل، في حين وضعت كسوة من قماش عليها كتابات عبرية تؤكد ما يدعونه.

وفي عام 1980 اقتحم عدد من المستوطنين مدينة نابلس، ودخلوا مسجد جامع الأنبياء بحجة أن القبور في الداخل تعود لأبناء يعقوب، وذلك بهدف الاستيلاء على المسجد وتحويله لمزار يهودي. وفي نفس العام حاول المستوطنون إضرام النار في الجامع الحنبلي في المدينة، وقاموا بوضع الأوساخ والقاذورات والعبارات الاستفزازية المهينة على جدرانه(الهيئة العامة للاستعلامات: 2005، 3).

وبشكل عام تأثرت الكثير من المواقع الأثرية بالممارسات الإسرائيلية عن طريق تنفيذ مخطط منظم يستهدفها على مراحل زمنية متتالية ومتصاعدة أملا في وضع الرأي العام العالمي أمام أوضاع جديدة لا رجعة فيها، أي سياسة الأمر الواقع.

2. استيلاء السلطات الإسرائيلية على المواقع الأثرية والدينية الفلسطينية:

لقد تم تحويل عدد كبير من المواقع الأثرية والدينية إلى ثكنات عسكرية ومؤسسات إسرائيلية مثل ما حدث للعديد من الكنائس والمساجد والمقابر الأثرية والتاريخية التي تعود إلى مئات السنين، أهمها دير نوتردام دي فرانس للآباء حيث اتخذه الإسرائيليون قاعدة رئيسية لهم عام 1948 لمهاجمة القدس وضربها بالقنابل والرصاص وقد هدم بكامله، ودير راهبات القربان المقدس في القدس المعروف بدير الأخوة الذي نسف معظمه، و كذلك تم الاعتداء على بطريركية الأرمن الارثوذوكس وكنيسة قسطنطين وهيلانة و دير القديس جاورجيوس للروم الارثوذكس، و دير القديس إبراهيم القريب منه، و دير القديس سبيريدون ودير القديس يعقوب وغيره (الاعتداءات على المقدسات: 2005، 2).

وفي العام 1967م أي بعد احتلال المدينة المقدسة قامت السلطات الصهيونيّة المحتلة بالاستيلاء على مسجد النبي داود بالمدينة والذي يعتبر من أقدم المساجد في القدس يعود تاريخ بنائه إلى القرون الوسطى، وأيضا استولوا على المدرسة التنكزية بالقدس (الصاوي:2002، 22)، كما قامت بالاعتداء على كنيسة القديس بولس في شارع الأنبياء بالقدس حيث قام المستوطنون الإسرائيليون بإحراق أبوابها والكتب المقدسة فيها، كما قاموا بالاستيلاء على دير يوحنا المجاور لكنيسة القيامة والإقامة فيه حتى اليوم(PNA: 1998, 19) .

وقامت السلطات الإسرائيلية بنفس الممارسات في بيت لحم حيث حولت الموقع المعروف باسم قبة راحيل إلى ثكنة عسكرية وكذلك مصلى بلال بن رباح داخلها إلى كنيس يهودي، وكذلك الحال ما حصل في خربة أبو اسود في بيت لحم حيث تم تجريفها وتحويلها إلى ثكنة عسكرية(دائرة آثار بيت لحم، 2007)، ودير الآباء الهندوكيين الذي تهدم برجه وتهدمت كنيسته في بيت لحم، أما كنيســة المهــد فقد تعرضت أيضا للضرر، وقاموا بتدمير مقام القديسة بربارة الواقع إلى الغرب من قرية عابود بمسافة كيلو متر واحد، وتؤرخ الكنيسة إلى القرن السادس ميلادي، ويحوي الموقع بناء متكامل مكوّن من ثلاث غرف والوسطى منها يوجد بها كنيسة مستطيلة الشكل، وبعد تفجيرها لم يبقى منها سوى الأساسات التي هي مدفونة اليوم بالتراب والتي دمرت 2002م عمدا(عبد الحي:2004، 4).

كما وقامت السلطات الإسرائيلية بإقامة سجن مجدو على موقع اثري نادر حسب تصريحات دائرة الآثار الإسرائيلية، ويشمل الموقع على بقايا فسيفساء لتصاميم هندسية وأسماء وتشير الدراسات الأثرية انه يعود إلى الفترة الانتقالية في التحول من الرومانية إلى الديانة المسيحية(Israel antiquities authority, 2005, 2) .

ومن ضمن الاعتداءات الإسرائيلية الأخرى الاستيلاء على تل الراس على جبل جرزيم في نابلس وإلحاق أضرار به بحجة إقامة نقطة عسكرية، وكذلك مقام النبي يوسف في المدينة حيث حاولوا الاستيلاء عليه وقاموا بإحراقه(الفارس: 2006، 1)، شكل (2-5).

شكل: (2– 5) مقام النبي يوسف في نابلس.

المصدر: الباحثة

وقام الإسرائيليون بإضافة المسميات اليهودية العبرية على الشوارع العربية والساحات العامة واستبدلوها بأخرى يهودية سعيا لطمس المعالم العربية في المدن ولاسيما القدس مثل طريق سليمان سمي بشارع المظليين وتل الشرفة الذي سمي جبعات هفتار وباب المغاربة الذي أطلق عليه رحوب محسي أما الهضبة الفرنسية سميت بحي شابيرا وغيرها (PNA: 1998, 22).

وتم الاستيلاء على المنازل و البنايات التاريخية وقاموا بتحويلها إلى مؤسسات إسرائيلية وغالبا ما تم التعدي على المعالم التاريخية من خلال أسلوبين: الأول الاستيلاء التـــدريجي بعـــد إهمال ومنع المالكين أو المستأجرين من الترميم والإصلاح وعندما يصل الأمر إلى حد الانهيار فتصدر السلطات الإسرائيلية أمراً بهدم العقار الأثري، أما الأسلوب الثاني فهو بشكل مباشر عن طريق مصادرته و الاستيلاء عليه.

وكان الاعتداء على المساجد يتم بعدة أساليب كتركها وإهمال ترميمها لتهدم تدريجياً بعد ذلك، أو تحويل بعضها إلى نوادٍ ليلية مثل جامع حسن بك بيافا(الجعفري وآخرون، 1992، 55)، ومسجد عين حوض قضاء حيفا، و المسجد الجديد في قيسارية. وحولت مساجد أخرى إلى متاحف مثل جامع بئر السبع، وأخرى حولت إلى ملاهي ليلية كمسجد مجدل عسقلان، وأخرى إلى معارض للتماثيل والصور وملتقى للفنانين كالمسجد الأحمر و مسجد السوق في صفد، أو حول جزء آخر إلى مكاتب للبلدية مثل مسجد القلعة في صفد و المسجد القديم في قيساريا ومسجد المالكية بالقدس وغيرها الكثير (نور الله: 2005، 2).

واستولت السلطات الإسرائيلية على المقامات وحولت بعضها إلى معابد أو كنس يهودية مثل مقام يعقوب في صفد، أو إلى قبور لليهود مثل مقام ياقوق في قضاء طبرية تم تحويله إلى قبر باسم حبقوق، أو مقام الست سكينة في طبرية الذي حول إلى قبر يهودية باسم راحيل، ومقام الشيخ دانيال في قضاء بيسان الذي حول إلى قبر يهودي باسم دان، ومقام النبي يامين في قلقيلية حول إلى قبر يهودي باسم بنيامين (نور الله : 2005، 1)، أما مقام علاء الدين في يافا الذي حول إلى مقهى وأيضاً هناك مقامات للأولياء الصالحين في قيسارية، التي حول بعضها إلى مراحيض عامة أو هدم وشوه ما تبقى منها(أبو خلف: 2007، 3).

واستخدم الإسرائيليون أساليب أخرى للتدمير تحت ذرائع تنظيمية أو تطويرية ذهبت كثير من المعالم الأثرية فيها، كما هو الحال في حارة الشرف وحي سوق الحصر وحي باب السلسلة في القدس، حيث كانت تلك الحارات تضم مبانٍ أثرية جرى هدم بعضها واستبدلت بمبانٍ حديثة مكانها وإعادة استخدام بعضها الآخر بوظيفة لا تلائم ومكانتها الأثرية.

ولم تسلم المقابر من هذه الاعتداءات أيضا فقد تم نبشها وتدميرها وكان آخرها ما حدث لمقبرة مأمن الله وهي مقبرة إسلامية قديمة دفن فيها العديد من علماء المسلمين والصحابة والصالحين، حيث صادرت السلطات الإسرائيلية أكثر من نصفها وتنوي تدمير باقي القبور لإقامة متحف أطلقوا عليه اسم متحف التسامح والذي تم بدء العمل فيه 2005 (مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية: 2005، 2)، وكذلك مقبرة الرملة الإسلامية حيث جرى شق شارع

فيها فقسمها إلى قسمين، ثم تم توسيعه مرة أخرى بحيث جرف عشرات القبور فيها، أما مقبـــرة يازور في يافا فقد تم توسيع الشارع الرئيسي مما أدى إلى اقتطاع جزء كبير منها، وتم بناء حي سكني بمقابر أخرى كمقبرة الجماسين في يافا، وفي مقبرة الشيخ مؤنس أقيم على جزء منها أبنية جامعة تل أبيب وأما المصانع والمشاغل فاستولت على القسم المتبقي منها وغيرها الكثيـــر(أبـــو خلف:2007، 3).

وصادرت السلطات الإسرائيلية ما يحتويه المتحف الفلسطيني من آثار، وحولته إلي مقر لدائرة الآثار الإسرائيلية، وكذلك سرقت أرشيف دائرة الآثار الفلسطينية(البكري: 1992، 10)

ودمر الإسرائيليون 418 قرية في فلسطين عام 1948م إما بشكل كلي أو جزئي وبمـــا تحويه من مباني ومساجد ومقامات و غيرها من الممتلكات الأثرية والتاريخية (الخالدي: 1998، 26).

3. الحفريات الأثرية التي نفذتها المؤسسات التوراتية الأجنبية و الإسرائيلية

وجد الإسرائيليون أن علم الآثار هو أهم وسيلة وخير أسلوب لإقناع العالم بمخططاتهم حيث ربطوا بينه وبين كتبهم الدينية، وقاموا بالتركيز على الحفريات الأثرية في فلسطين لأنهم بحاجة إلى دعم علمي مساند للدعم الديني، و تعتبر هذه الحفريات من أهم عوامل تهديد و تدمير المواقع الأثرية الفلسطينية وطمس معالمها من خلال ربطها بالتوراة وليس بصورة علمية. وتم وضع جدول زمني لا يرتكز على الشواهد الأثرية ولم يكن له أي أساس علمي في هذه المواقع بل قائم على المعطيات التوراتية، حيث اختلق الباحثون التوراتيون كيانا يدعى بإسرائيل القديمة وصوروها على أنها قوة عظمى أو حتى إمبراطورية، وهذه الأفكار بلا شك لها دوافع سياسية واضحة في الحاضر، فاعتبروا التوراة كتابا تاريخيا وجاءوا إلى فلسطين لإثبات ذلك بالحفريات (الأسعد: 2004، 3)، مثل حفريات تل عراد، وتل الشيخ أحمد العريني، وتل الأساور، وعتليت وتل بئر السبع، وتل بيت مرسيم وقيسارية وتل دان وغيرها الكثير، وقامت بعثات التنقيب بالتخلص من طبقات أثرية تضم آثار عربية إسلامية، من خلال جرفها من سطح التلول الأثرية

مما سبب تدميراً للطبقات الأثرية، بحجة أن هذه الطبقات لا تهم تخصص المنقب أو أنها باتت معروفة على حد ادعائه (الأسعد: 2004، 4).

وللأسف لم تحظى البقايا الحضارية العربية والإسلامية باهتمام يذكر مع أنها أرغمت العديد من العاملين في الآثار الفلسطينية على دمجها في حلقة التسلسل التاريخي إذ أصبح من غير الممكن التمسك بالتقسيمات التاريخية التي أرادها أصحاب المدرسة التوراتية والتي أرخت من مرجعيات سياسية ودينية وليست علمية.

ومن الأمثلة على هذه الحفريات ما حدث في مدينة القدس في المسجد الأقصى حيث تدعي المعتقدات الدينية أن هيكل سليمان موجود تحت الأقصى، ومنذ عام 1967 وحتى الآن قامت السلطات الإسرائيلية بأعمال الحفريات في محيط المسجد الأقصى تحت الأسوار على أمل إيجاد هيكل سليمان دون الحصول على أي نتيجة (غلمي:1999)، وتشير كثير من الدراسات إلى انه تم الحفر في نفس الموقع أيام الانتداب البريطاني ولم يتم العثور على شيء مع أن قواعد البحث العلمي تمنع إعادة الحفر في الأماكن التي حفرت سابقا (الصاوي:2002، 36).

وتعرضت حارة المغاربة الواقعة غرب المسجد الأقصى للهدم من قبل السلطات الإسرائيلية عام 1970، وبلغ مجموع الأبنية الأثرية نحو 135 أثراً، وتعود تلك للعصر الأيوبي والمملوكي والعثماني منها المدرسة الأفضلية ومزار الشيخ عبد، وزاوية المغاربة، وتحولت حارة المغاربة إلى ساحة للصلاة قرب حائط البراق ويطلق عليه الإسرائيليون الآن حائط المبكى (اشتيه:2005، 2).

وهناك حفريات أخرى قام علماء الآثار الإسرائيليين بالتنقيب من خلال نفق طويل بالقدس، وقد امتدت حفرياته من أسفل المحكمة الشرعية التاريخية ومر أسفل خمسة أبواب من أبواب الحرم الشريف كما مر أيضا من تحت أربعة مساجد، وسوق القطانين، وعدد من المدارس التاريخية، وبيوت لحوالي 3000 فلسطيني، وأدى ذلك إلى تدمير وتهديد كثير منها (المركز الفلسطيني للإعلام : 1997، 2). وادعت السلطات الإسرائيلية أن هنالك أثر إسرائيلي

لكنها لم توضح حقيقة ماهو، ووصلت حفريات هذا النفق إلى عمق يتراوح بين (11–14م) تحت الأرض وطول حوالي (450م) وارتفاع (2,50 م) (نجم:2008، 2).

وتواصلت الحفريات الإسرائيلية من جهة الجنوب للمسجد الأقصى والزاوية الغربية له لحفر أنفاق متعددة قامت الأوقاف الإسلامية بإغلاقها، إلا أن الحفريات استمرت قرب المصلى المرواني وأسفل المنطقة الواقعة بين المدرسة العمرية وقبة الصخرة لاسيما أنها واقعة تحت السيطرة الإسرائيلية وذلك بهدف تحويل المدرسة العمرية إلى كنيس يهودي(إبراهيم:1990، 55).

وهناك حفريات إسرائيلية أخرى تمت على جبل أبو غنيم الذي استولت السلطات الإسرائيلية عليه بحجة أنه محمية طبيعية، واكتشف هناك كنيسة بيزنطية، حيث تصدعت أجزاء كبيرة منها نتيجة الحفريات التي قامت في محيطها، بدعوى وجود مقبرة يهودية عليه.(نجم:2008، 3)، شكل(2–6).

شكل (2–6): جبل أبو غنيم في القدس.

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية، 2008.

أما حفريات مقام النبي صموئيل بالقدس وهو مقام إسلامي، يعود أصله لكنيسة صليبية ويحتوي على بقايا حظيرة محصنة، وخزان ماء منقور بالصخر، بالإضافة إلى صهاريج ومدافن(الوقائع الفلسطينية: 1940، 1636)، و قد انشات السلطات الإسرائيلية مستعمرة على أراضي القرية، وحول المقام إلى كنيس يهودي سمحت لليهود الصلاة فيه (الدباغ، 1988، 95) شكل (2-7).

شكل (2-7) مقام النبي صمويل في القدس.

المصدر: palestineremembered.com.2008

أما في مدينة مجدو والتي تعرف بتل المتسلم، حيث تقع في شمال فلسطين في الجهة الغربية من مدينة جنين، وتعتبر من إحدى أشهر المدن الكنعانية العربية في فلسطين، وقد تميزت بالبناء الحجري، والأسوار الكبيرة المحيطة بها من كل جانب، وبالقصور الفخمة والإسطبلات الكبيرة والكثيرة والجرار الفخارية والتقدم الزراعي وبصناعة النسيج والملابس، وقام الإسرائيليون بعملية اختلاق تاريخ يهودي لمدينة مجدو واستبدال تاريخها الحقيقي، ونسبة كل ما فيها من مواد أثرية لإسرائيل، دون توفر أي دليل علمي على ذلك (إبراهيم: 1990، 66).

ونشرت نتائج الحفريات التي أجريت في المواقع المصنفة تحت اسم توراتي في تقارير بصورة مبالغ فيها وبلغات متعددة وبصورة واضحة، وجاءت لتبرر سياسة التوسع الإسرائيلي بحجة إنقاذ الآثار اليهودية، وأخذت السلطات الإسرائيلية المواد الأثرية الناتجة عن الحفريات الأثرية وأودعتها في متاحفها (إبراهيم: 1990، 67).

ويبدو من الصعب على الباحث أن يتطلع على أي تقرير اثري دون أن يكون مبني على الأفكار الإسرائيلية والأسس التوراتية التي تقف عائقا أمام الأثرين العلميين العاملين لدى إسرائيل، والذين يرفضون المفهوم التوراتي في التنقيبات الأثرية، واعتبر هؤلاء من الفرق الناقدة لأسلوب التوراتيين التقليديين في العمل والذين أكدوا على أهمية البحث عن الآثار والتعامل معها بشكل متكافئ، وضرورة تكريس جميع الوسائل العلمية للكشف عن هذه الآثار ومعالجتها من خلال وظيفتها وإطارها العام المرتبط بطبيعة المجتمع الذي وجدت فيه، وتعتبر عالمة الآثار البريطانية كاثلين كينيون من العلماء الرائدين في هذا المجال، إلا أن هذا التيار كان ضعيفا ومستهدفا، و ظلت المدارس التقليدية هي المسيطرة والمحتكرة على البحث والتنقيب الأثري حيث تربي أجيالا تسير على الطريقة التقليدية القديمة لاسيما أن الهدف السياسي هو المسيطر على ذلك (إبراهيم:1990، 6).

وتقوم السلطات الإسرائيلية من خلال الباحثين والمنقبين باستحداث تاريخ خاص بهم والادعاء على انه إسرائيلي الأصل وذلك لدعم الادعاءات بأحقيتهم بالأرض، ويعتقد الباحثين التوراتيين بأن فترة نشوء إسرائيل القديمة كانت حوالي 1200 ق.م، حيث استحوذت هذه الفكرة تماما على تفكيرهم، مما دفعهم إلى تركيز تنقيباتهم الأثرية على هذه الفترة بالتحديد، واستخدامهم علم الآثار وسيلة لاكتشاف وتأكيد المطالبات الإسرائيلية بالحق في الأراضي الفلسطينية. ويقوم الإسرائيليين بملاحقة كل من ابدي رأياً علمياً مخالفاً لآراء التوراتيين التقليديين، كما حدث للباحث الأمريكي في علم الآثار (توماس طمسون)، حيث طردته جامعة ماركويت في الولايات المتحدة من منصبه عام 1992، بعد نشر كتابه المسمى التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي، حيث يثبت فيه بالحجج العلمية أن مجموع التاريخ الغربي لإسرائيل يستند إلي قصص خيالية من العهد

القديم، فقد رأت المنظمات الإسرائيلية في نتائج بحثه خطراً شديداً وحاولوا إسكاته، رغم أن نائب رئيس الجامعة التي طردته اعترف بمكانته العلمية، وقد لقي المقاومة والعداء نفسيهما باحث آخر هو (كيس وايتلام) لما نشر كتابه عام 1996 تحت عنوان اختلاق إسرائيل القديمة وإسكات التاريخ الفلسطيني أوضح فيه أن مملكة إسرائيل موجودة فقط في التوراة(الأسعد: 2004، 2).

مع هذا لم يستطع علم الآثار والتنقيبات التي لا تزال مستمرة في فلسطين منذ حوالي مئة عام, أثبات وجود مدن إسرائيل التوراتية الرئيسية، أو حتى إيجاد أي إثبات علمي على وجود مملكتي يهوذا وإسرائيل, أو حتى لهيكل سليمان عن طريق الدلائل الأثرية.

والاهم من ذلك لم يستطع علم الآثار والحفريات العثور على رقيم واحد كامل لنص عبري متماسك على امتداد جغرافية فلسطين وضفتي نهر الأردن أو حتى في صحراء سيناء لذلك ومن هنا نجد أن البحث الأثري كان مركزا لخدمة غايات دينية وعسكرية وسياسية إسرائيلية تم التخطيط لها على نطاق واسع.

4. تدمير المباني التراثية في المدن والقرى الفلسطينية

أدى الاجتياح الإسرائيلي الذي وقع على المدن والقرى الفلسطينية عام 2002 إلى تدمير كثير من الممتلكات الأثرية والتراثية في مدن بيت لحم ورام الله والخليل وجنين وطولكرم، إذ كانت نابلس أكثر ما تضررت من هذه المدن، وقام فريق من دائرة آثار نابلس بتفقد المواقع الأثرية والأبنية المنتشرة في حارات وأزقة البلدة القديمة وكانت الأضرار كمايلي:

مقام الشيخ مسلم: يقع في الزاوية الشمالية الشرقية من حارة الحبلة جنوبي جامع الأنبياء، ويعود للشيخ مسلم الصمادي أحد المجاهدين المرافقين لصلاح الدين الأيوبي، حيث أسس المقام في القرن السادس عشر الميلادي، وقد تم تدمير الجدار الشمالي منه، وكذلك جزء من غرفة الضريح بواسطة الجرافات والدبابات العسكرية وإطلاق القذائف على جدرانه(دائرة آثار نابلس: 2006)، وهو عبارة عن غرفة كبيرة تمتد من الشمال إلى الجنوب ويؤدي إليها مدخل

معقود صغير يؤدي إلى داخل الغرفة، ويقوم في الجهة الجنوبية الشرقية منها قبر الشيخ مسلم في حين يغطيها قبو ذو طراز بناء محلي شكل(2-8).

شكل (2-8) غرفة الضريح في مقام الشيخ مسلم في نابلس.

المصدر: دائرة آثار نابلس، 2006

الجامع الكبير: والمعروف بالجامع الصلاحي، كان في الأصل معبد روماني ثم تحول إلى كنيسة بيزنطية، وأخيرا تحول إلى مسجد (المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي:2000، 142) حيث تكسر كافة النوافذ الزجاجية فيه.

سرايا الحكم العثماني: وتقع وسط باب الساحة مقابل ساحة المنارة والساحة القديمة، وتعود للعهد العثماني، و تضم دوائر ومؤسسات الحكم التركي العثماني وعددها أربعة عشر دائرة، وتعدّ دار حكم الوالي التركي للمدينة إلا أنها حولت إلى دور سكن مع نهاية حكم الأتراك وقد تم قصف الجزء العلوي الشمالي منها وهدم وتدمير الأسقف والواجهات(دائرة آثار نابلس: 2006).

حمام الشفا الجديدة: ويقع في حارة الغرب مقابل جامع البيك وقد أنشأه أفراد من عائلة طوقان، ويتألف من قاعة الاستقبال المشلح الصيفي وقاعتين صغيرتين هما بمثابة المشلح الشتوي وقاعة

الاستحمام تتوزع فيها مجموعة من الخلاوي والغرف الصغيرة التي تقوم فيها أحواض تجميع الماء اللازم للاستحمام، وتم قصف القسم الشمالي الشرقي من قاعة الاستحمام وأدت إلى تصدع السقف وإحداث فتحات بقطر 40 سم تقريباً في جدران قاعة الاستحمام(المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي:2000، 142).

المدرسة الفاطمية(الرشادية الغربية): أسست سنة 1897م، وسميت بذلك نسبة للسلطان العثماني محمد رشاد الخامس وتم تدمير الجدار الشمالي الخارجي وكذلك الغرف الشمالية منها وتصدعت داخليا بواسطة القصف بالدبابات والجرافات العسكرية الإسرائيلية (دائرة الآثار: 2006).

جامع الخضراء: ويقع أعلى حارة الياسمينة وقد أمر بإنشاء هذا الجامع السلطان المملوكي المنصور قلاوون في عام 1279 م، يقال إنه المكان الذي حزن فيه يعقوب على ولده يوسف، وهذا سبب تسميته باسم جامع حزن يعقوب، (مركز المعلومات الفلسطيني: 2004، 2)، وقد تهدم القسم الغربي من بيت الصلاة والقسم الشمالي الغربي من الساحة المكشوفة وكذلك غرف تدريس القران.

صبانة كنعان في حارة القريون: وقد تم تدمير الجدار الجنوبي منها وتصدع المبنى الداخلي وكذلك الدور التاريخية المجاورة والقائمة فوقه (دائرة الآثار: 2006، 2).

صبانة كنعان والنابلسي: في حارة الغرب وقد تم هدمها بالكامل (دائرة الآثار: 2006، 2).

صبانة أبو شمط: تقع في حار الياسمينة وقد تم تدمير الجدار الغربي منها وتصدع مبناها الداخلي(دائرة الآثار: 2006، 2).

كنيسة الروم الأرثوذكس: وتقع في حارة الغرب وقد أسست سنة 1887م، وقد تم تدمير الجزء الشمالي الشرقي منها وكذلك مدخلها الشمالي المعقود وحدثت تصدعات كبيرة في داخل أروقة الكنيسة بسبب التفجيرات التي قامت بها السلطات الإسرائيلية في مصانع الصابون المجاورة(دائرة الآثار: 2006، 2).

خان التجار: ويقع وسط البلدة القديمة ويمثل المركز التجاري الرئيس لها، وشـيده فـي القـرن السادس عشر الميلادي الوزير التركي لالا مصطفى باشا، سنة 1569-1563م، وقـد أصـابه التدمير أثناء الاجتياح في المدخل الشرقي للخان والمتمثل بالقنطرة والأبنية السكنية فوقها.

وهناك عدد من القصور التي تعرضت لتدمير كلي أو جزئي مثل قصر عبد الهادي في حي القريون وقصر النمر في حي الحبله وقصر طوقان غرب البلدة القديمة، وكلها قصور تعود للفترة العثمانية.

كما تم تدمير ساحة التوته في حي القريون وفيها عين ماء.

أما البيوت السكنية التاريخية وكذلك الاحواش فلم تسلم من عمليات الهدم مثل:

دار عكاشة وتقع في المدخل الغربي من حارة الياسمينة، ودار فريتخ وهي مجاورة لدار عكاشة، دار الشعبي وهي مكونة من ثلاث طوابق هدمت بالكامل.

كما تم تخريب الأرضيات الخاصة بالشوارع والحوانيت التاريخية في مختلف أسواق البلـدة القديمة وبعض الزوايا وجدران خارجية عديدة لأبنيتها(دائرة الآثار: 2006).

ومن المظاهر الواضحة للتدمير الإسرائيلي ما حدث للهيبودروم الروماني والواقع فـي الجهة الغربية وذلك لإخراج الدورية الإسرائيلية التي وقعت فيه (دائرة الآثـار: 2006) شـكل (2-9).

شكل(2-9): الهيبودروم الروماني في نابلس

المصدر: الباحثة

وتعرضت القدس لأضرار مماثلة لما حدث للمدن الفلسطينية الأخرى حيث قام المستوطنون عام 1995 بإضرام النار داخل كنيسة الجثمانية في القدس، وقاموا بسرقة تمثال للسيد المسيح من دير الطليان، وحرق كنيسة القديس بولس في شارع الأنبياء(السلطة الوطنية الفلسطينية:1998، 17)، وفي عام 2002 تعرض تمثال العذراء المقام على كنيسة سانتا ماريا في بيت لحم للرصاص الإسرائيلي شكل(2-10) كما قصفت القوات الإسرائيلية قلعة مراد في منتجع برك سليمان السياحية في مدينة بيت لحم(مركز الملومات الفلسطيني: 2002، 1).

شكل(2-10): كنيسة سانتا ماريا في بيت لحم

المصدر: رواق، 2002.

5.المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على المواقع الأثرية والتراثية

بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية 144 مستوطنه(جهاز الإحصاء الفلسطيني: 2005) مما يطلق عليه بالمستوطنات الرسمية في الضفة الغربية، أكثرها كان في محافظة القدس 26 مستوطنه منها 16 مستوطنه تم ضمها إلى إسرائيل، ثم محافظة رام الله والبيرة بلغ عدد المتوطنات فيها 24 مستوطنه، وكان أقل عدد من المستوطنات الرسمية في محافظة طولكرم.

وبلغ عدد المستوطنين(451441)مستوطنا في الضفة الغربية وذلك في نهاية العام 2005، ومعظمهم يسكنون محافظة القدس (246843)مستوطنا، يليها محافظات رام الله والبيرة (71967) مستوطنا ثم بيت لحم (43737) مستوطن، وسلفيت (28830) مستوطن، أما أقل المحافظات فكانت منطقة طوباس (1297)مستوطنا(جهاز الإحصاء الفلسطيني: 2005).

وتوزعت المستعمرات الرسمية في الضفة الغربية على أربع قطاعات جغرافية بواقع 28 مستعمرة رسمية في القطاع الشرقي، و31 مستعمرة في القطاع الجبلي، و48 مستعمرة في قطاع التلال الغربية، و37 مستعمرة في قطاع القدس الكبرى(جهاز الإحصاء الفلسطيني: 2006، 4)، شكل(2-11).

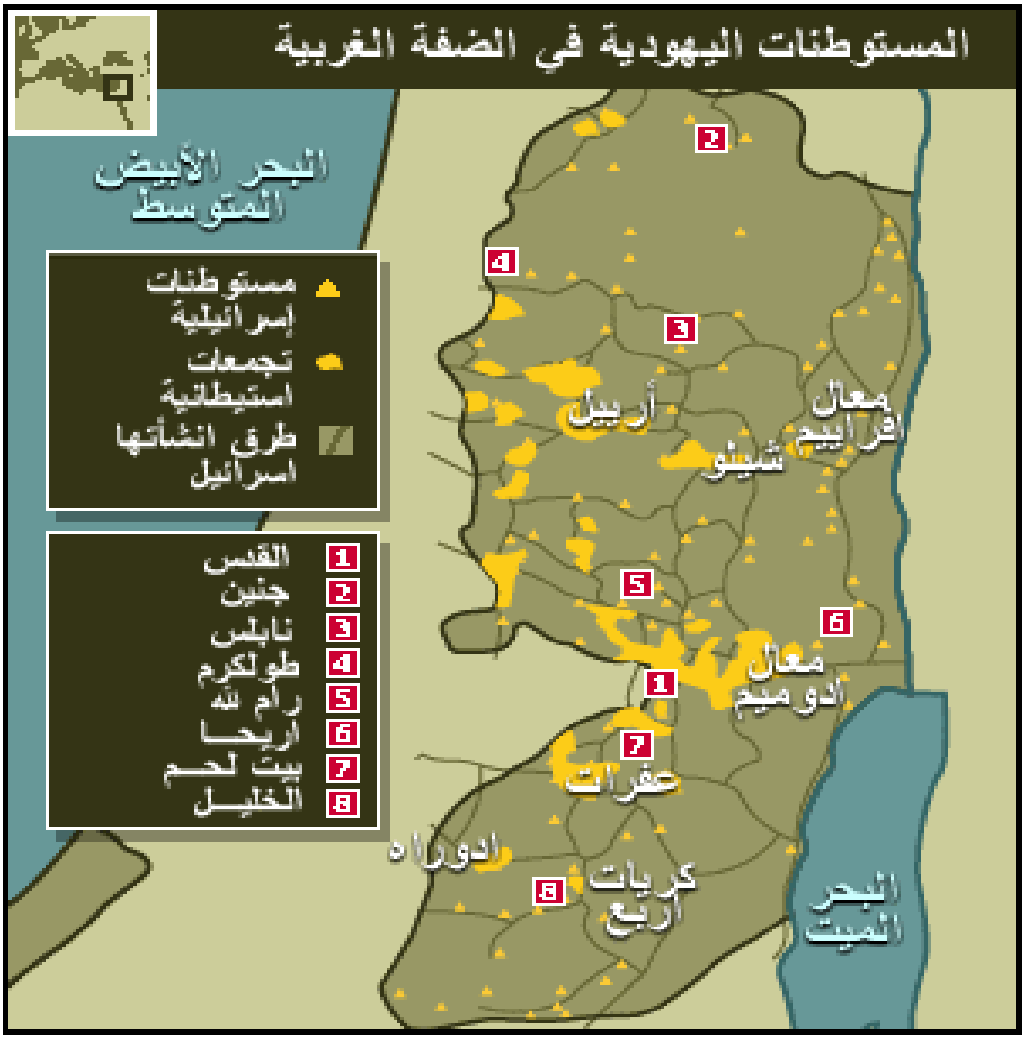

شكل(2-11):خارطة المستوطنات في الضفة الغربية.

المصدر: bbc.co.uk. 2008

إن اختيار المستوطنات لم يكن عشوائيا فاحتلت معظمها مواقع أثرية ولأجل ذلك تم مصادرة الأراضي والمواقع الأثرية و تحويها لبناء هذه المستوطنات تحت عدد من الادعاءات منها:

1- دينية بان المكان يعود لموقع أو لمناسبة دينية ورد ذكرها بالتوراة، حيث قاموا بإنشاء العديد من المستوطنات تحت هذا السبب مثل مستوطنة كريات أربع في الخليل، ومستوطنة ألون موريه في نابلس.

2- استراتيجية حيث تم بناء مستوطنات القدس وسلفيت ومستوطنات الغور.

3- ادعاءات الملكية السابقة منذ ما قبل عام 1948، حيث تم إنشاء مستوطنات مثل مستوطنة غوش عتصيون في الخليل وبيت هعرفاه في أريحا(مجلة الجيش: 2007، 1).

وبمجرد النظر إلى خريطة توزيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يمكن إدراك أن إقامة هذه المستوطنات في مواقعها الحالية لم يأت عبثاً، بل هي وضعت ضمن خطط مدروسة بعناية بحيث تصبح التجمعات الفلسطينية في النهاية، جيوباً كما يسمى كانتونات مغلقة وسط المحيط الإسرائيلي المتمثل في المستوطنين والذين سكنوا هذه المستوطنات. كما ويلاحظ أن توزيع هذه المستوطنات يميل إلى الانتشار مع التركز، أي أنها تنتشر على جميع الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لكنها تتركز في بعض المناطق، خصوصاً بالقرب من التجمعات السكانية الفلسطينية الكبيرة(المركز الجغرافي الفلسطيني: 2006، 5).

وقد كان التركيز على عدة محاور أهمها:

1- منطقة القدس لخلق حواجز ديموغرافية أمام أي ادعاء فلسطيني بملكيتها.

2- الأطراف الغربية للضفة الغربية، وذلك كي تجعل العودة لحدود 1967م مستحيلة من ناحية عملية، وأيضا لجعل المستوطنات مغرية للمستوطنين الذين يعملون داخل إسرائيل(مركز المعلومات الفلسطيني: 2007، 2).

3-وادي الأردن وذلك بسبب افتراض أهمية المحافظة على امن إسرائيل من الجهة الشرقية وأيضا من اجل مصادرة الأراضي الزراعية الخصبة(مجلة الجيش: 2007، 2).

وقد استخدمت إسرائيل مجموعة من القوانين للاستيلاء على الأراضي أهمها قانون أملاك الغائبين بعد أن قامت بإجراءات الهجرة القسرية للفلسطينيين عام 1948(اسكندر: 2006)، كما استخدمت قانون أملاك الدولة، بالإضافة إلى المصادرات للمصلحة العامة مثل المحميات أو التوسعات المستقبلية أو الشوارع وغيرها الكثير.

منذ البدايات الأولى للاحتلال الإسرائيلي حاولوا التركيز على سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وتجلت الأهداف المنظمة والمخططة لاحتلالها لتلك الأراضي بعدة أهداف منها:

1) خلق حاجز لإعاقة التواصل الجغرافي بين الفلسطينيين وتجزئة الأراضي الفلسطينية (عودة: 2007، 1).

2) نشر الوجود المدني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية وضم المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية والدينية تنفيذا لسياسة الأمر الواقع حيث أن المستوطنات ستقرر مستقبل الحدود.

3) أوضحت الحكومات الإسرائيلية أنها لن تخلي المناطق التي سيطرت عليها بالحرب إلا في إطار اتفاق سلام شامل، واعتقدوا انه يمكنهم استخدام المستوطنات كورقة مساومة سياسية (يقين:2007، 2).

4) طمس المعالم الحضارية والثقافية التاريخية الفلسطينية وتدمير الآثار:

ولقد تعرضت كثير من الأماكن الأثرية الهامة لأعمال السرقة والإهمال بالإضافة إلى التجريف والإزالة أثناء بناء المستوطنات مما أدى إلى اندثار الكثير منها، وكانت أكثر المناطق الفلسطينية التي تعرضت للنهب المنظم هي مدن القدس والخليل و أريحا، باعتبارها مناطق غنية ذات قيمة تاريخية حيث سخرت لها السلطات الإسرائيلية كل الإمكانيات المعززة والتلفيقات للمعتقدات الدينية الأدبية التي لا تستند إلى أي منطق علمي وتاريخي، سعيا لفرض حقائق استيطانية على الأراضي الفلسطينية من خلال ضم الأراضي ومصادرة المحميات الطبيعية الغنية بالموارد الطبيعية والأعشاب البرية والأشجار المعمرة.

وصادرت المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية ما يزيد على 900 موقع أثري منذ عام 1967 وذلك بشكل مباشر وذلك ضمن المخطط الهيكلي لها، وأدى ذلك إلى سلخ

العديد من المواقع الأثرية عن محيطها الحضاري بل أن بعضها تعرض للتدمير الكامل(البنـــدك: 2006، 2).

وفي القدس وحدها تم الاعتداء على كثير من المواقع حيث بلغ عددها حوالي 195 معلما وذلك حسب الخرائط البريطانية كالخرب والكهوف وآبار المياه والبرك والطرق القديمة حيـــث يتركز أكثرها في القدس الشرقية يقارب عددها 29 خربة(موقع رئيسي) 8 منها موجود داخـــل المستوطنات الإسرائيلية مثل موقع تل الفول والذي تعرض للتدمير بفعل البناء المقام وسط التـــل وخربة الرام (Kh.El Ram) والتي أقيمت عليها المنطقة الصناعية لعطروت، وخربـــة طباليـــة (Kh.Tabaliya) والتي أقيمت عليها مستوطنة جفعات همـــاتوز (Giv,at Hamatoz)، كمـــا أقيمت مستوطنة نيفي ياكوف (Never Ya,Aqov) على أراضي خربة دير سلام (Kh.Deir Sallam)، وأقيمت مستوطنة رامات اشكول (Ramat Eshkol) على خربتين أثريتين: خربـــة كيكا (Kh.Kika)، وخربة البرج (Kh.El Burj) (مشـــروع الدراســـات القطاعيـــة: 2002، 31).

أما مستوطنة علميت والتي تقع شمال شرق قرية عناتا كانت تقوم علـــى بقعتهـــا بلـــدة (علمون) الكنعانية، وتشتمل الخربة على بقايا جدران مهدمة، وأحواض محفورة في الصـــخر وأساسات لكنيسة مع أرضية مرصوفة بالفسيفساء، وقد أقيمت مستوطنة أخرى سميت بعلمـــون إلى الشرق منها(يقين: 2007، 2).

وأقيمت على أراضي رام الله مستوطنة عطارون على أراضي قرية رفات، وتضم خربة أثرية تحوي بقايا كنعانية ورومانية تدعى يزقيتل (عمارة: 2000، 4). أما مستوطنة عـــوفرا التي تقع إلى جوار عين يبرود فتحتوي على العديد من الآثار القديمة، وقد صـــادرت الســـلطات الإسرائيلية جزءاً من أراضيها وأقامت عليها المستوطنة. وأقيمت مستوطنة بيـــت إيـــل علـــى أراضي بيتين والبيرة ودورا القرع، وحسب الرواية الإسرائيلية أن الله وعد نبيه إبراهيم بالإقامة فيها، ويحتوي التل الأثري على بقايا جدران وأساسات صخرية والمساجد حولـــت إلـــى كـــنس

يهودية، وكذلك مستعمرة كوخاف هشاحر حيث أقيمت على أراضي دير جرير وكفر مالك، وبها قبر أثري يدعى الست زهراء (عمارة: 2000، 5).

وأيضا مستعمرة شيلوا أقيمت على أراضي قريوت وجالوا وترمسعيا فيها مكان أثـري هام فيه عدد من الآبار المحفورة بالصـخر، ، وتعتبـر مـن أهـم المواقـع المقدسـة عنـد الإسرائيليين(عمارة: 2000، 3). وقد أقيمت مستعمرة أوفيم على أراضي قرية دير استيا فـي محافظة سلفيت، وتضم خرب أثرية منها خربة قانا (عمارة: 2000، 3). مستعمرة بركان أقيمت على أراضي قرية حارس حيث تحتوي على خربة البرك وتضم مـدافن محفـورة بالصـخر ومعصرة وصهاريج(عمارة: 2000، 4).

وتحتوي مدينة الخليل على 32 مستعمرة، أربع منها أُقيمت على مناطق أثرية تاريخيـة مثل مستوطنة كريات أربع ومستوطنة تل الرميدة وغيرها.

وبالاجمال نلاحظ أن هذه المستوطنات أثرت على المواقع الأثرية بأشكال عديدة كالتدمير الكلي للموقع أو الجزئي بالإضافة إلى التجريف والإزالة أو في كثير من الأحيان وعـزل هـذه المواقع من خلال مصادرة الأراضي القريبة من المستوطنات وبالتالي سـلخها عـن محيطهـا الحضاري ومنع المواطنين الفلسطينيين من الوصول إليها وعدم ترميمها والاهتمام بها مما يؤدي إلى اندثارها مع الزمن

5. الطرق الالتفافية وأثرها على المواقع الأثرية والتراثية

يقوم الإسرائيليون باستخدام هذه الطرق لربط المستوطنات بعضها ببعض وبإسـرائيل، ويطلق عليها أيضا مصطلح الطرق الجانبية ولكن الشائع تسميتها بالطرق الالتفافية إذ يقصد منها الالتفاف حول المناطق العمرانية الفلسطينية، ويتبع لها مابين 50–70 م على كـل جانـب مـن الطريق الالتفافي، ويبلغ طول هذه الطرق التي تم إنشاؤها أو تحت الإنشاء 700كم، فـان بنـاء هذه الطرق يتطلب مساحة أكثر من 75كم2 من الأراضي الفلسطينية، أي تشكل ما نسبته 1.5%

من أراضي الضفة الغربية، انظر الخارطة السابقة شكل(2-11)(معهد الأبحاث التطبيقية: 2005، 6).

ولا يزال شق الطرق الالتفافية مستمراً على قدمٍ وساق إذ أن إسرائيل أنفقت على الطرق الالتفافية منذ اتفاقات أوسلو أكثر من 1.25 مليار شيقل(شيف، 2002، 15)، وأدى إنشاؤها إلى مصادرة 87كم2 من الأراضي الفلسطينية على محيط مناطق عمرانية فلسطينية(اشتبه:2005، 2)، وفي الغالب تتشكل هذه من أراضي زراعية خصبة حيث كان لها أسوء الأثر في منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية التي تعد مصدر دخل لهم، كما وتحد من التطور العمراني والتوسع للمدن والقرى وتمنع تواصل التجمعات الفلسطينية مع بعضها البعض، وتعتبر الطرق الالتفافية ذات سيادة إسرائيلية حيث أن السكان الفلسطينيين يحظر عليهم التحرك فيها وعبورها.

وقد قامت إسرائيل بشق 58 طريقاً التفافية لخدمة مستوطناتها في الضفة الغربية في الفترة من 1994 – 1999، حيث بلغت أطوالها 293.2 كيلو متر على مساحة 38071 دونما، وصلت تلك الطرق في عام 2002 إلى 1275 كيلو متر (مركز المعلومات الفلسطيني: 2002، 2)، الملحق رقم(2-1) يوضح ذلك.

وألحقت السلطات الإسرائيلية بحجة شق هذه الطرق تدميرا كبيرا في المواقع الأثرية والتراثية والطرق القديمة والحبلات والسلاسل والمناطير والمناطق الطبيعية من غابات وغيرها.

فعلى سبيل المثال ما حدث في البلدة القديمة من الخليل، حيث قامت السلطات الإسرائيلية بالهدم لعدد من المنازل التاريخية الواقعة ما بين حارتي جابر والسلايمة إلى الشرق من الحرم الإبراهيمي، لغرض شق طريق استيطانية تتصل بالشارع الرئيسي في واد النصارى وحسب مصادر لجنة أعمار البلدة القديمة فان السلطات الإسرائيلية هدمت ثلاثة منازل تعود للعصر المملوكي (الريماوي:2006، 1)، حيث دمّرت أحواش وأزقة ومعالم تاريخية على جانبي طريق اثري جرى تحويله إلى شارع استيطاني ليصل بين مستعمرة كريات أربع والحرم الإبراهيمي.

كما وأصدرت السلطات الإسرائيلية أمرا بشق طريق جديد للمستوطنين لربط مستوطنة رمات يشاي في تل الرميدة بالنقاط الاستيطانية الأخرى في الخليل وهي بيت هداسا وبيت رومانو (مدرسة أسامة بن المنقذ سابقا)، وأبراهام ابينو (سوق الخضار القديم المجاور للحرم الإبراهيمي الشريف في قلب المدينة)، والطريق المقترح يبدأ من وسط شارع الشهداء المغلق وبالتحديد من المقطع المقابل لمحطة الباصات القديمة ويسير عبر المقبرة الإسلامية مرورا بعدد من البيوت وحقول الزيتون وعيون الماء والمقامات الإسلامية القديمة حتى مستعمرة رمات يشاي في تل الرميدة، حيث يوجد عدد من المدافن المهددة بالهدم والتي تعتبر مدافن جماعية لعدد من العائلات دفنت عبر التاريخ، ونذكر منها مثل مدفن عائلة أبو سكور ومدفن عائلة أبو عيشة ومدفن عائلة بدر ومدفن عائلة اقنيبي وغيرها الكثير (applied research instituted: 2007, 1) صورة(2-12).

شكل(2-12): صورة لمقام السقواتي المهدد بالهدم الذي يعود تاريخه إلى 800 سنة ميلادية.

المصدر:معهد الأبحاث التطبيقية، 2007.

أما مدينة قلقيلية فأصبحت عبارة عن كانتون معزول عن جميع القرى التابعة لها فلا يمكنها التواصل مع أي قرية تابعة لها أو مدينة فلسطينية أخرى وذلك بسبب إحاطتها من جميع الجهات بطرق التفافية وجدار فاصل، وبسبب شق الشارع الإلتفافي الذي يحيط بها على شكل نصف دائرة من الغرب على طريق قلقيلية الطيبة ثم يتجه شمالا ثم إلى الشمال الشرقي حتى

يبلغ مدخل مستوطنة تسوفيم الواقعة إلى الشرق الشمالي من قلقيلية وبالتحديد إلى الشمال من قرية النبي إلياس حيث يقسم أراضيها إلى قسمين وكل قسم معزول عن الآخر. وهناك شارع آخر يلف قلقيلية من الجنوب ويمتد إلى الشرق ليلتقي مع نصف الدائرة الموجود في الشرق والغرب وبالتالي يلتقي النصفان فيشكلان دائرة كاملة، وقد اثر ذلك كثيرا على المواقع الأثرية، كما حدث عندما صادرت السلطات الإسرائيلية الأراضي المحيطة بمقام أولاد العوام في قرية حبلة في محافظة قلقيلية بهدف شق طريق التفافي لمستوطنة الفيه منشة المجاورة للمقام الذي يبعد عنها 7كم، إضافة لذلك قاموا ببناء جدار استنادي حول المستعمرة، مما تسبب في تهدم العديد من قبور الأولياء الأثرية أثناء عمليات التجريف(صحيفة فلسطين، 2007، 1).

ومن الطرق الالتفافية الأخرى الشارع المسمى بشارع 60 من شمال الضفة إلى جنوبها حيث دمر كثر من المواقع الأثرية ففي منطقة عيون الحرمية الواقعة على الطريق الرئيس بين رام الله و نابلس، ودمروا فيها وحدها مغر وآثار إسلامية قديمة وكروم عنب في الخليل والبقعة. و آخر ما حدث في تموز 2007م عندما تم شق الطريق السريع 38 في تقاطع اشتول، تم العثور على آثار تعود للعصر الحجري الحديث وأوائل البرونزي ورغم عمل حفريات إنقاذية في المكان إلا أن جزءا كبيرا تم تدميره(Israel antiquities authority: 2007, 2).

كما وأنجزت السلطات الإسرائيلية جزءاً كبيراً من الشارع الاستيطاني(45) ، الذي تطلق عليه نسيج الحياة، ويربط شمال الضفة بجنوبها إذ يبدأ من مفرق عناتا شمال شرق القدس، ويمتد إلى الجنوب بمحاذاة معسكر عناتوت، ويكمل مساره إلى الزعيم، ومن نفق سيقام تحت الأرض سيكتمل مسار الشارع إلى جنوب الضفة الغربية، ويعمل هذا الشارع على تمزيق التواصل بين القرى والتجمعات الفلسطينية حول القدس المرتبطة تاريخياً بالأصل عبر شارع القدس– أريحا التاريخي و سيعزل كثير من المناطق الأثرية(وفا: 2007، 1).

وبالإجمال فان هذه أمثلة قليلة على سبيل الذكر لا الحصر، وعلى ما يبدو أن شق الطرق الالتفافية كان من عمل المخطط والمهندس، الذين لم يكن لديهم إلمام بعلم الآثار، أو ربما دون الرجوع إلى دائرة الآثار و الجهات المختصة للحفاظ على المواقع الأثرية التي سيمر بها،

ذلك أن المواقع الأثرية التي تعدت عليها لم تأخذ بعين الاعتبار مما الحق أضرارا كبيرة بها بشكل كلي أو جزئي.

6. الجدار العازل وأثره على المواقع الأثرية

يرتبط الجدار الذي تواصل إسرائيل بناءه على مدار الساعة داخل الأراضي الفلسطينية بجوهر السياسات الإسرائيلية وتبرز التأثيرات السلبية لهذا الجدار على مختلف الجوانب سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية للفلسطينيين، كما أن لها آثار سلبية على المواقع الأثرية.

فالجدار يتسبب في خلخلة الترابط بين المواقع الأثرية في الضفة الغربية والمناطق الحضارية المجاورة، كما ويهدد هذا الجدار بالاستيلاء على كثير من المواقع الأثرية التي تعود إلى فترات زمنية مختلفة منها الكنعانية و الرومانية و البيزنطية والإسلامية، وكذلك كثير من الأراضي المهددة بالمصادرة تعاني تهديدا للحالة الحضارية و التراثية للفلسطينيين، لاسيما أنها ممتلئة بالأديرة و عيون الماء التاريخية والطرق القديمة والينابيع الطبيعية، كما ويهدد هذا الجدار القرى التقليدية الفلسطينية والمدن التاريخية.

كما و سيؤثر هذا الجدار على الحركة الفلسطينية و تكوينها الحضاري والثقافي والتاريخي فالوصول إلى هذه المواقع الأثرية الآن بحاجة إلى تصاريح خاصة و عبور بوابات محددة.

ويلاحظ أن الاعتداءات الإسرائيلية على المواقع الأثرية في الضفة الغربية ومحاولاتهم المستمرة لسلخ جزء من المواقع الأثرية له عدة أسباب منها هو كونها مركز الثقل الأثري والحضاري فيها، ومحاولة ربط هذه المواقع بالمواقع الأثرية الإسرائيلية وتشويه تاريخ هذه المواقع وخاصة من خلال المعلومات المقدمة للسياح الأجانب.

وهذه الاعتداءات على الآثار الفلسطينية ما هي إلا نماذج لأمثلة عديدة متكررة في كل أرجاء الأراضي الفلسطينية، وهي دليل أيضا على أن هناك أبعاداً وأهدافاً إسرائيلية لطمس

الهوية العربية لفلسطين من خلال إزالة أي معلم حضاري يثبت وجودهم، والقضاء على الجذور التاريخية للفلسطينيين، لتأكيد مقولة ارض بلا شعب لشعب بلا ارض.

2-2-2 التنقيب غير المشروع ولصوص الآثار

للتنقيب الأثري أصول وقواعد علمية لا يمكن تجاوزها، ومن خلالها تتحقق الأهداف العلمية المرجوة من الحفريات, حيث إن دراسة تلك المواد الأثرية وتحليلها يعتمد على موقعها الدقيق في السياق الأثري، وسرقة المواقع الأثرية تتم يوميا في جميع إرجاء العالم، مثل الهند واليابان و فرنسا و اليونان وايطاليا وتركيا والصين وسوريا و مصر وغيرها الكثير، وتعتبر المواقع الأثرية هي الأكثر تعرضا للسرقة في أوقات الحروب و الاضطرابات كما حدث في العراق وفلسطين، وتتزايد هذه التجارة غير المشروعة يوميا،(The illicit antiquities 1 research center: 2007,).

وتعتبر سرقة الآثار ظاهره معروفه منذ القدم، إذ أن الباحثين عن الذهب في العصور القديمة اقتحموا القبور باحثين عن الحلي والمعادن لصياغتها واستعمالها من جديد. وأخذوا جميع المكتشفات التي يمكن أعادة استعمالها كالزجاج والمعادن وتركوا باقي التحف الأقل شانا، وتم اكتشاف احد البرديات المصرية التي يعود تاريخها إلى عام 1134 قبل الميلاد والتي تندد بسرقة الآثار والمقابر((international museums: 2007, 1)، كما ظهرت نصوص على مداخل المقابر تحذر من الاعتداء على محتويات المقابر أو إتلافها أو العبث فيها مثل نقش الكاهن رمنوكا ومنى وغيرهم الكثير ممن شددوا في هذه النصوص على عقوبة المعتدين(إبراهيم، والكفافي: 2003، 32) أما الآن فسرقة ألآثار أصبحت مختلفة تماماً، ففي بداية القرن الثامن عشر كان جمع التحف الأثرية هواية عند أثرياء أوربا، إلى جانب المنافسة بين المتاحف الكبرى لجمع أكبر كميه ممكنه من هذه الآثار من مصر و بلاد ما بين النهرين و دول البحر المتوسط وجنوب أمريكا وغيرها. وأصبحت تجارة الآثار تعد من أكبر مشاريع الاستثمار، وتدر على أصحابها عائدا كبيرا، كما وأصبحت الدول في ظل هذه التجارة تنقسم إلي أقسام ثلاثة:

1) دول مصدرة للآثار هي في الأغلب الدول النامية ذات الحضارات القديمة.

2) دول مستوردة للآثار هي غالبا الدول الرأسمالية أمريكا وأوروبا واليابان.

3) دول وسيطة تشجع ظروفها وتسمح قوانينها بإدخال الآثار، كبعض دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

إن إعمال التنقيب التي يقوم بها لصوص الآثار تلحق أضرارا بالآثار غير المنقولة من منشات معمارية ومقابر أثرية وأبار وقنوات المياه وغيرها وتعرضها إلى التشويه و التدمير. وهناك أضرارا أخرى تؤثر على الآثار المنقولة خاصة تحطيم وضياع وسرقة للأواني الفخارية أو الزجاجية أو القطع النقدية حيث يترك اللصوص خلفهم مواقع أثرية منهوبة ومدمرة وطبقات أثرية مختلطة(الفارس: 2007، 2)، حيث تفقد قيمتها العلمية والثقافية بعد استخراجها بوسائل حفر غير علمية وغياب أي عملية توثيق لها، إضافة إلى ذلك فأن الموقع الأثري لا يتجدد ثانيه بعد أن تعرضه للسرقة، فالآثار هي تحفه موجودة في مكانها ويمكننا التنقيب عنها لمرة واحده فقط شكل(2-13).

شكل (2-13)سرقة الآثار في تل تعنك في جنين

المصدر:الباحثة

ومن الجدير بالذكر انه لا توجد إحصاءات محددة لعدد المواقع والقطع المسروقة إلا أن جميع الجهات المعنية تقدرها بأعداد تقريبية، فتذكر دائرة الآثار الإسرائيلية انه أكثر من 1400 موقع اثري قد تعرض للسرقة معظمها قبور(Israel antiquities authority: 2007, 1) وان 1100 موقع منها داخل حدود 1967م وان أكثر من 600 موقع منها في تلال يهودا (Reich: 2007, 2)، ويذكر أن 120 ألف قطعة أثرية تنهب سنويا من فلسطين وان 58% منها تباع خارج البلاد (طه : 2007). وتتعرض كل المدن الفلسطينية للسرقة والنهب لآثارها بدرجات متفاوتة، ومن أبرز المناطق المستهدفة المواقع الأثرية الهامة التي تعود إلى العصر البرونزي القديم، الذي تدعي إسرائيل انه الفترة الذهبية للدولة العبرانية، في حين أن هذه الحقبة من التاريخ الفلسطيني تعتبر عصر ازدهار الحضارة الكنعانية.

وهناك أمثلة كثيرة على هذه التعديات فمثلا تعتبر سبسطية احد أكثر الأماكن التي تتعرض لمثل هذا التدمير، وتضم آثارا كنعانية وفينيقية ورومانية وبيزنطية متنوعة، وتتميز بأعمدتها ومسرحها، وأشارت مصادر أثرية فلسطينية بان آثار مدينة سبسطية تتعرض للسرقة، في ظل غياب أي نوع من الحماية ولا سيما أن سبسطية لا تقع ضمن السيطرة الأمنية الفلسطينية، مما يعقد مسالة حماية آثارها التي تعتبر نادرة، وذات بعد عالمي، وبالتالي تطويرها (الكايد : 2007).

كما تعتبر منطقة تلجيلة التابعة لمنطقة بيت أولا القريبة من الخليل من أبرز المناطق المستهدفة في منطقة الجنوب, فهي منطقة أثرية هامة تعود إلى العصر البرونزي المتقدم. يضاف إليها خربة دوما القريبة من بلدة الظاهرية، وخربة عبده الأثرية التابعة لأراضي بلدة دورا وخربة الجوف الواقعة مقابل مخيم الفوار. وضبطت الشرطة الفلسطينية عددا من مجموعات اللصوص يحفرون في خربة الجوف في النهار مع معداتهم من آلات الكشف عن المعادن (الشريف: 2007، 2).

كما وتعرضت كثير من المواقع الأثرية في محافظة جنين للاعتداء من قبل اللصوص مثل سهل رامين و تل تعنك، وكان اللصوص يحفرون في وضح النهار دون أي خوف مع

مجموعة كبيرة تزيد عن العشرين، وحسب ما ذكروه أنهم وجدوا فيها مواد فخارية واسرجة يبدوا أنها آثار جنائزية لمقبرة جماعية وهي عبارة عن كهف كبير به حفر بالأرض و بالجدران عميقة يبلغ عمقها أكثر من ثمانية أمتار شكل (2-14)، حيث تبلغ مساحتها أكثر من ستين متر محفورة بالصخر الكلسي.

شكل (2-14): مغارة أثرية منهوبة في تعنك

المصدر: الباحثة

ويشير احد لصوص الآثار الذي كان يحفر في محافظة جنين في خربة الملكة القريبة من قرية العرقة والتي هي عبارة عن آثار حجارة كبيرة ومشذبة ومهندمة متناثرة في أرجاء المكان وفي وسطها حفرة كبيرة لمغارة قال انه ومجموعة شبان آخرين يبلغ عددهم عشرة قاموا بالحفر فيها لمدة أسبوعين وعثروا على فخار وأسرجة وهياكل عظمية وقطع من العملة كما وجدوا أن المغارة تحتوي على نقوش واضحة لأفعى، كما تحوي بقايا فخار متناثرة في كل مكان. شكل (2-15).

شكل (2-15): مغارة أثرية في قرية العرقة

المصدر: الباحثة

وفي محافظة طولكرم يوجد كثير من المواقع الأثرية التي خربت وتعرضت للنهب مثل خرب تل الراس وخربة ارتاح والقلاع التراثية القديمة في كل قرى كور وشوفه وكذلك خربة سماره وتلة بجورة وخربة شمس وخط السكك الحديدية العثماني في بلدة بلعا، إضافة للبرك الرومانية في بيت ليد(شهاب، طولكرم، 1).

وفي شهر أيار من العام 2006 قامت القوات الإسرائيلية بالقبض على فلسطيني باع إلى صاحب دكان بالقدس حوالي 300 قطعة أثرية بحوالي13000 جنيه إسترليني احتوت على 84 مصباح زيت يعود إلى الفترة الهيلينيه و الإسلامية، و الجعلانات المصرية، وتمائم وغيرها الكثير (the illicit antiquities research centre: 2007, 3)، كما وتمكنت الشرطة السياحة الفلسطينية من إلقاء القبض على مجموعة أشخاص متهمين بالتنقيب عن الآثار و تم ضبطهم في حالة تلبس حيث كانوا في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقد تم التحرز على أدوات الحفر.

تبعد بعض هذه المواقع التي تعرضت وتتعرض للسرقة عن مركز المدن ما بـــين 30 إلى 40كم دون وجود أجهزة أمن قريبة أو فاعلة, مما ساهم في تشجيع اللصوص على العبـــث الكبير في هذه المواقع الأثرية.

ولم تكن عمليات الحفر العادي هي الوحيدة التي دمرت الكثير من المواقع الأثرية بل أن عمليات التجريف كانت سببا آخر، مثل ما حدث في خربة الجوف الواقعة مقابل مخيم الفوار, جنوب شرقي الخليل, حيث قامت الشرطة السياحية بالقبض على منقبين عن الآثار غير شرعيين في وضح النهار، وعددهم أكثر من 20 شخصا ومعهم جهازين لكشف المعادن بالإضافة إلى جرافة كبيرة استخدموها للحفر(الشريف: 2007، 2).

وينقسم هؤلاء اللصوص إلى مجموعتين المجموعة الأولى تتكون من لصوص الآثار الفلسطينيين، وهي الأكبر عددا ويعملون في جماعات يتراوح عددهم مابين ثلاثة إلى عشرين، وعادة ما تتواجد مساكنهم بمناطق قريبة من المواقع الأثرية، ولكل مجموعة رئيس ذو خبره في الحفريات والعثور على المواقع ألأثريه، وغالبا ما يحفرون في ساعات الليل في الموقع الذي تم اختياره، ومجهزين بلوازم الحفريات و آلات الكشف عن المعادن و وسائل للمراقبة وبعض السلاح الخفيف. ويقومون بحفر المواقع واستخراج القطع الأثرية وبيعها بأسعار رخيصة للوسطاء، وغالبا ما يكونوا ذوي أوضاع اقتصادية سيئة ويعانون من البطالة وخاصة خلال الانتفاضات ومنع التجوال الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية، وبلغ معدل السرقة قبل عام 2000 موقعين شهريا، ومن ثم أصبح خلال انتفاضة الأقصى في أواخر عام 2000 يصل 16 موقع اثري، وتبلغ نسبة هؤلاء اللصوص 99% حسب دائرة الآثار الإسرائيلية، كما وتبلغ قيمة ما يحصلون عليه اقل من 1 ٪ من سعر البيع النهائي للأثر وذلك لجهلهم بقيمتها الأثرية أو لحاجتهم المادية (Golan: 2007, 2).

والمجموعة الثانية من اللصوص الوسطاء أو السماسرة يقومون بشراء القطع الأثرية من اللصوص بأرخص الأسعار وبيعها للمهتمين بأسعار مرتفعة تقترب من 99% أي موازية لقيمتها الأثرية الحقيقية، وغالبا ما يكونون من الأشخاص ذو المال وهم من يهيئ العدة اللازمة

للمجموعة لأجراء الحفريات، وفي بعض الأحيان يسيطر السمسار ذاته على العديد من المجموعات، كما يقوم بفحص المكتشفات المسروقة, وبيعها بطريقة المناقصة (Israel antiquities authority: 2007, 1) وهؤلاء السماسرة هم الموزع للتجار المرخصين وفقا للقانون، ويقومون ببيع التحف للسياح, والمتاحف وهاوي جمع التحف (Golan: 2007, 2).

أن أكثر من مئة وعشرين ألف قطعة أثرية أُخرجت من المناطق الفلسطينية لتوضع في المتاحف الإسرائيلية والأوروبية، وأن جامعي هذه المسروقات والمشترين لها هم من السائحين الأجانب أو الإسرائيليون وفي بعض الأحيان فلسطينيين. وحسب تقرير دائرة الآثار الإسرائيلية فأن 80% منهم يقومون بزيارة محلات عرض القطع الأثرية المنتشرة في الضفة وإسرائيل وان 67% منهم يقومون بالشراء (Golan: 2007, 2)، فهناك من يرغب في حمل قطع تذكاريه من الأرض المقدسة، فكان اختيار الحجاج المسيحيين للتحف الأثرية من فترة المسيح، بينما حاول اليهود العثور على آثار إسرائيلية.

وتعتبر كثير من المقتنيات الموجودة بمتحف الآثار الإسرائيلية بالقدس مصدرها من التنقيبات غير الشرعية للمواقع الأثرية, وشجعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجار الآثار ومنحتهم تراخيص للاتجار بها وبلغ عدد الرخص 70 رخصة عام 2006 (the illicit research centre: 2007, 3). وأكدت المصادر الأمنية والشرطة السياحية أن الهجمة ازدادت شراسة بسبب الفلتان الأمني، في ظل ضعف أجهزة الأمن الفلسطينية في الملاحقة، وعدم إعطاء موضوع الآثار الاهتمام الكافي من جانبهم، حيث أن إجراءات الضبط معقدة جدا وصعوبة الإثبات عليهم كبيرة جدا لاسيما القرائن والدلائل التي تدين اللصوص صعب الحصول عليها ووسائل الحماية ضعيفة للشرطة السياحية، حيث أنهم غير مسلحين ولا يرتدون لباسهم الرسمي، كما ويزداد الأمر تعقيدا في ظل عدم وجود جولات تفتيش منتظمة بعد الدوام الرسمي لهم(الفارس: 2007، 2).

ومن الملاحظ أن القصور واضح في العقوبات للصوص في قانون الآثار، حيث يتم الاحتجاز ويحكم عليهم القضاء بغرامة مالية قيمتها 20 دينارا لكل واحد منهم ثم يتم الإفراج

عنهم، ولا تعتبر هذه العقوبة تأديبية وإنما تشجيعية، إذ أن هذا الوضع سيتسبب بعدم اكتراث الشرطة حين تطلب مساعدتهم لأنهم يهددون حياتهم للخطر عند القبض على اللصوص ومن ثم يتم الإفراج عنهم، بمعنى انه لا فائدة من القبض عليهم لان العقوبة غير رادعه. و في فترة الإضراب العام للموظفين في السلطة الوطنية والممتدة من 2006/9/1 الى2007/1/13 شهدت تعديات واضحة على المواقع الأثرية في كل المحافظات فمثلا في محافظة أريحا والأغوار تم إنشاء مبنى سكني في تل السمرات الأثري، كما قامت لجنة مسجد أريحا القديم بهدم مسجد أريحا القديم الذي يعود إلى الفترة العثمانية وإنشاء مسجد حديث مكانه(الحافي: 2007).

كما وظهر نوع آخر من التنقيب غير المشروع وهو قيام عدد من الأشخاص بالحفر بدعوى البناء وفي الحقيقة هم يقومون بالتنقيب بحسب خرائط حصل عليها البعض من تركيا كما ورد في بعض إفادات من تم التحقيق معهم وقد تم توقيعهم على تعهد بعدم الاعتداء والتنقيب عن الآثار تحت طائلة المسؤولية(الفارس: 2007، 2). وتم ضبط عدد كبير من آلات تنقيب متقدمة للبحث عن الآثار موجودة حاليا في مكتب وزارة السياحة مع العلم أن معدل سعر أجهزة التنقيب عن المعادن عموما يتراوح بين 1000 إلى 60 ألف دولا ر(الفارس: 2007، 3).

وتعتبر دائرة الآثار غير فاعلة في مجال حماية الآثار رغم الجهود المبذولة في هذا المجال، ويتعرض الموظفون بها في كثير من المواقع التي تتعرض للسرقة للاشتباك مع اللصوص مما يعرض حياتهم للخطر وخاصة أن طواقمها محدودة العدد ولا تكفي لحماية المواقع الأثرية، ولا يوجد أي حارس للخرب والمواقع، كما ولا توجد سيارات وطواقم فنية أو أجهزة اتصالات.

وتقوم السلطات الإسرائيلية بسرقة الكثير من الآثار الفلسطينية من خلال حفرياتها التي تجريها بالمواقع الفلسطينية وتنقلها إلى إسرائيل والمستوطنات فمثلا حفريات في موقع دير القلعة الأثري شمال الضفة الغربية، تم خلالها الكشف عن سلسلة من الغرف والأرضيات الفسيفسائية الملونة والعادية، عليها رسوم، إضافة إلى الكشف عن قنوات مائية، وصهاريج ومعاصر عنب

ومدافن، وقامت السلطات الإسرائيلية بخلع هذه الأرضيات الفسيفسائية النفيسة ونقلتها إلى موقع نزل السامري الطيب، الذي تجري فيه أعمال الترميم الواسعة وضمته مستوطنة معاليه قدوميم قرب القدس (العيسة: 2006، 1) كما سرقت دائرة الآثار الإسرائيلية موقع أثري هام يقع في منطقة بئر حسن في منطقة الجلمة في محافظة جنين وتم نقلها إلى إسرائيل شكل(2-16).

شكل (2-16): بئر حسن في الجلمة في محافظة جنين.

المصدر: المركز الصحافي الدولي

وهذا ما حدث في خربة الشجرة الأثرية شمال محافظة سلفيت حيث قاموا بحفرها ونبشها وسرقة ما وجدوه كالسابق (وفا: 2007، 2).

ويقوم الكثير من القادة العسكريين في الجيش الإسرائيلي بالسرقة فمثلا موشيه دايان وزير الدفاع الإسرائيلي السابق كان يقوم مع جنوده بالحفر وشكل مجموعة خاصة كبيرة عنده باعتها زوجته بعد موته للمتحف الإسرائيلي بمليون دولار، وكذلك رئيس بلدية القدس تيدي كوليك(Chamberlain: 2007, 2).

وللأسف نجد أن حضارات بأكملها دُمرت وأُتلفت مخلفاتها وأخرى ظهرت وكأنها الوحيدة التي سكنت هذه الأرض، وهذا دليل واضح لخدمة أهداف سياسية.

2-2-3 تدني الوعي بأهمية الحفاظ على المواقع الأثرية

يرجع تأثير كثير من الظواهر الضارة بالمواقع الأثرية إلى غياب الوعي لدى المواطنين بأهميتها وتأثيرها على مستقبل الأجيال الحالية والقادمة. وإن تدني الوعي بأهمية المواقع الأثرية هو ظاهرة موجودة بين عامة الشعب حيث إن بعض المواطنين يقوم بالبناء دون الحصول على ترخيص من دائرة الآثار أو حتى يحصل على ترخيص للبناء من قبل الدائرة في مواقع غير مسجلة اثريا وأثناء الحفر تظهر الآثار ويستمرون بالعمل خوفا من إيقافهم مما يؤدي إلي تدميرها. ويتفادى بعض المواطنين الحصول على ترخيص من دائرة الآثار، وذلك إما لعدم رغبتهم في دفع تكاليف الترخيص أو لعلمهم المسبق بأن الموقع المراد البناء عليه هو موقع أثري.

وتقع بعض المواقع الأثرية في أراضٍ خاصة، وعندما يقوم أصحاب الأرض بتجريفها بهدف استصلاحها زراعياً يلحقون الضرر والتدمير بها (الفارس: 2007، 3).

وتعتبر ظاهرة استخدام بعض المخلفات الأثرية في التنسيق الداخلي للمنازل مشجعة لسرقة الآثار مثل تيجان الأعمدة والأواني الفخارية المختلفة.

ويجب أن يخضع ترميم البيوت والمباني الأثرية التي يسكنها المواطنين لمواصفات خاصة تراعيها دائرة الآثار و يجب الالتزام بها للحفاظ على الطابع الأثري للمبني، وهذا الأمر يجهله المواطن العادي الذي يلجا للترميم بالطرق والمواد الحديثة، ويعملون على إدخال مواد إنشائية تعمل على التشويه والإساءة إلى أصالة المبنى الأثري، وفشلت المواد الحديثة حتى الآن في أن تكون البديل، لأنها غير ملائمة مع مواد البناء الأصلية وغير ملائمة للأحوال الجوية(عياش: 2000، 117). ويلجأ السكان في كثير من الأحيان إلى عمل فتحات متنوعة لم يسبق استعمالها في المبنى الأصلي أو حتى يقومون بإغلاق تلك الموجودة أصلا، كما يقومون باستخدام الاسمنت، لأنه شديد الصلابة لكن به أملاح تظهر على السطح الخارجي للحجر،

بالإضافة إلى أن معدل التمدد والمسامية للمواد الإسمنتية مقارنة مع مواد البناء من الحجر مختلف مما يحجز الرطوبة ويلحق الضرر بالحجارة ويؤدي إلى تشوه الصورة الجمالية للموقع.

ويعتبر ارتفاع كلفة أعمال الصيانة والترميم وإعادة البناء، عاملا مشجعا على هدم هذه المباني بالكامل وذلك لإقامة أبنية حديثة مكانها واستغلال رقعة الأرض التي لها مردود مادي اكبر (الفارس: 2007، 3)، ونظرا لان أسعار الأراضي مرتفعة جدا، فانه يمكنهم بناء عمارات بطوابق عديدة بنفس مساحة الأرض مما يدر عليهم أرباح أكثر.

وكنتيجة للجهل بأهمية هذه المواقع من قيمة أثرية وحضارية يقوم البعض من زوار المواقع بالعبث بها والتعاطي معها كما لو كانت مجرد حجارة عادية تتشابه مع ما هو قائم في المقالع الصخرية التي تستثمر في مشروعات تشييد الأبنية السكنية، كما أن البعض الآخر من المراهقين واليافعين، لا يجدون مكاناً مناسباً للعبث سوى هذه الحجارة من خلال القيام بحفر بعض الأسماء عليها العبارات والرموز الأخرى، شكل (2-17)

شكل (2-17): بئر في خربة طفسة في اماتين.

المصدر: الباحثة

ويعتبر توسع النشاط العمراني والسكاني المستمر سبباً في اختفاء المباني القديمة أو تدمير أجزاء منها حيث إن انتشار الأفكار التي تركز على إن التطور يعني الجديد ونبذ القديم الذي يعتبر عقبة في طريق التقدم الحضاري والاقتصادي، و هذه الظاهرة موجودة عند بعض متخذي القرار والمخططين. ويعد التطور والتوسع العمراني العشوائي وغير المخطط سواء داخل حدود البلديات أو المجالس القروية وخارجها مدمرا، حيث أن المباني التي تقام بجوار المناطق الأثرية لا تراعي الحرم الأثري أو التنسيق الحضاري إذ كثيرا ما تطغى المباني الحديثة المجاورة للآثار الثابتة بإرتفاعاتها الشاهقة وألوانها الصارخة، الأمر الذي يؤدي بها إلى أن تفسد المظهر العام للأثر شكل (2-18).

شكل (2-18): احد البيوت التاريخية في قرية عزموط واثر التوسع السكاني.

المصدر الباحثة

كما أن الزحف السكاني والبناء في المواقع الأثرية يؤدي إلى تدميرها كليا أو جزئيا، وعلى سبيل المثال ما حدث في خربة قوفين الواقعة في بلدة بيت أمر جنوب الضفة الغربية، حيث اختفت فعليا بفعل الزحف السكاني, والبناء في الموقع (الشريف: 2004، 1)، كما تم تدمير مقبرة رومانية كبيرة عندما تم بناء مدرسة جمال عبد الناصر في نابلس(الفارس: 2007)،

وهنا أيضا يظهر دور السلطات الإسرائيلية في وضع مخططات التوسع العمراني للتجمعات الفلسطينية، وقد حددت بمساحات قليلة، ومع الزيادة السكانية كان المخرج الوحيد لحل المشكلة هو الاعتداء على المباني الأثرية و التاريخية وبناء جديدة بديلة عنها لسد الاحتياج (حمدان:2004، 115).

وبشكل عام يلاحظ هذه الأيام إن المناطق الأثرية والتاريخية يكون اغلب سكانها من الطبقة ذات الدخل المحدود، حيث يتركها سكانها الأصلين للسكن خارجها وذلك بسبب ازدياد حجم الأسرة وعددها مما يحل محلهم فئات مجتمعية اقل من ناحية المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي. كما و تشابكت وتداخلت مناطق صناعية وتجارية مع المناطق السكنية بطريقة غير سليمة و كثيرا ما نلاحظ تراكم النفايات بها ولصق الإعلانات عليها.

ويحمل الأعلام الفلسطيني جزء من المسؤولية لأنه لا يعطي الآثار القيمة التي يستحقها من حيث إظهار أهمية الآثار و دراسة مضمونها. **ويجب على الإعلام أن يتحمل مسؤوليته من حيث:**

1- توعية المواطنين، وأن يكون هناك خطة منهجية لدى وزارة الإعلام لتوعية الناس على المستوى الداخلي والخارجي.

2- أن يقوم بدوره في هذا المجال لما له من تأثير كبير على الناس من خلال الدعم الفني وتنسيق وتنفيذ البرامج التليفزيونية وإلاذاعية، وتنفيذ ورش عمل لطلبة المدارس والإدارات التعليمية والجامعات.

3- تنظيم الحملات الإعلانية في وسائل الإعلام المختلفة والتي تتضمن التعريف بالآثار والتراث الفلسطيني والرأي الشرعي فيه، والفائدة التي سوف يجنيها الناس من ورائها، إذ أن حماية الآثار هي مسؤولية وواجب كل فرد بالمجتمع يجب أن يقوم بها.

فالإعلام غالباً لا يركز على التثقيف المستمر الذي يهدف إلى بناء خلفية عن التطورات التي تحدث في مجال الآثار ودورها في الصراع الحضاري والعقائدي الفلسطيني الإسرائيلي.

ويلاحظ أن معظم الأنشطة التعليمية المتوفرة حاليا في مجال الحفاظ على الآثار مقصورة على الدراسات العليا أو الدورات التدريبية التخصصية للعاملين في هذا المجال بالرغم من قلتها, وليس هناك أي مواد دراسية متوفرة للأطفال أو آبائهم لتنمية الوعي والإدراك لديهم بقيم الحفاظ على الآثار، فالحاجة ماسة لتطوير مناهج التعليم للأطفال والأفراد العاديين والأشخاص في مواقع المسئولة وأصحاب المال، كما أن أهمية الآثار يجب تضمينه في مناهج التعليم بجميع مراحله وأن الحفاظ عليها جزء مهم لا يتجزأ من حاضرهم ومستقبلهم.

ويجب استغلال التطور السريع والمتلاحق لوسائل الاتصالات في العصر الحديث متمثلة في التلفزيون والراديو وشبكة الاتصالات العالمية لنقل المعلومات إذ يمكن أن يساهم مساهمة فعالة في زيادة الوعي الثقافي بالآثار وتنميته لدى الجميع بدءا من الأطفال ووصولا إلى متخذي القرار. وخلاصة القول إن عدم وجود الوعي الأثري لدى المواطنين، وعدم تفهمهم للقيمة الحضارية للمناطق وخاصة إن كانت هذه المباني لا تعود بفائدة محسوسة عليهم مما لا يشجع بالمحافظة عليها والاهتمام بها، وبالتالي تعرضها للخطر وتهديدها بالتدمير.

2-2-4 الاستثمار والاحتياجات السياحية وإلحاقها الضرر بالمواقع الأثرية

تشكل السياحة أكثر من 10% من الدخل القومي العالمي و5% من إجمالي الطلب على السلع والخدمات و15% من مبيعات قطاع الخدمات في العالم، في حين تبلغ نسبة القوى العاملة في الأنشطة السياحية نحو 7% من إجمالي القوى العاملة في العالم(خالد: 2005، 1)، ويذهب نصف دخل السياحة لتشغيل آلية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

من هنا تشير هذه الحقائق بشكل واضح إلى مدى حيوية الدور الذي تلعبه السياحة في النمو الاقتصادي لأي بلد، وفلسطين تعاني من محدودية الموارد الطبيعية فيها فكان لا بد لها من الاهتمام بالقطاع السياحي والاستثمار فيه، حيث تمتلك مقومات كبيرة تميزها على الساحة

العالمية، و السياحة بحاجة إلى بنية نحتية محددة، و الاستثمار فيها يستهلك كثير من الموارد، ويسيطر عليها القطاع الخاص ويغلب على طابعها البعد المادي الربحي، ونظرا لأن صناعة السياحة لها أبعاد وأوجه متعددة فإنه من الصعب إدارتها وتنظيمها.

وقد لعبت التغيرات السياسية في فلسطين دورا هاما، فمثلا في فترة ما قبل انتفاضة الأقصى طرأ تحسن وانتعاش على الاقتصاد الفلسطيني وتأثر به القطاع السياحي كبقية القطاعات الأخرى، وبما انه كان سريع وغير متوازن وبدون تخطيط أدى إلى إحداث تداخلات معمارية غير ملائمة لعملية المحافظة على المواقع الأثرية. فمثلا ما حدث في مدينة أريحا من إنشاء التلفريك بجانب تل السلطان ومحطته بجانب دير قرنطل حيث إن العربات تمر فوق تل السلطان الأثري وأعمدته الضخمة التي تحمل الكوابل والتي لا تبعد إلا أمتار عن الموقع مما تؤثر سلبا على الموقع الأثري ومحيطه فمثلا إذا تعطل التلفريك وبداخله احد لا توجد طرق حديثة لإصلاحه إلا بإدخال آليات كبيره مما يهدد التل الأثري، بالإضافة إلى ما يسببه من ضرر وتشويه للصورة الجمالية لموقع بعدم انسجامه مع المشهد الحضاري للموقع، وهنالك الإنشاءات السياحية في موقع برك سليمان وقلعة مراد قرب مدينة بيت لحم حيث أدت إلى تدمير قنوات الماء وتغيرات في المخطط الأصلي للقلعة (حمدان:2004، 124:125)

وتؤثر السياحة على المواقع الأثرية بصورة تتناسب طردياً مع حجم الضغط المسلط على هذه المواقع ومع الكيفية التي يتم التعامل معها، فكثير من المواقع السياحية مفتوحة وغير مؤهلة مما اضر بها ولو بشكل بسيط، فعلى سبيل المثال تلك المبنية من الحجارة الكلسية أو الطين تعتبر سهلة التفتت، فإثناء مرور السائحين عليها وخاصة بأعداد كبيرة وبعد مدة زمنية يتضرر وهذا يؤدي إلي تدميره مثل ما حدث في تل بلاطة الأثري حيث أن مرور الزائرين من بين آثار الموقع أدى إلى هذه النتيجة، وقد أكدت بعض الدراسات بأن الموطئ بالأقدام يعد من اخطر ما يهدد المواقع الأثرية. كما أن الهواء الخارج من نفس السائحين في المناطق المغلقة والكهوف أو المغارات بالإضافة إلى مع الرطوبة يؤدي إلى تعفن هذه المواقع، وخاصة تلك التي تحتوي على رسومات حيث يتسبب بأضرار بالغة وتقشير هذه الرسومات.

ويقوم السائحون في بعض الأحيان بنزع أجزاء صغيرة من المواقع كتذكار إلى بيوتهم وربما تكون هذه الأجزاء الصغيرة مهمة وتحمل إشارات أو كتابات تشير إلى تاريخ المكان مما يضيع قيمته التاريخية وهذا ما حصل أن احد السائحين اخذ معه قرص من احد الواقع الأثرية وبعد فترة زمنية من السنين لاحظ وجود كتابات قديمة عليه وبعد فحصها من قبل المختصين اكتشف انه تعود إلى مدينة أثرية هامة وحاول هو مع الجهات الرسمية تذكر المكان الذي أخذها منه لكنه لم ينجح وهو بهذا أضاع اثر مهم لو بقي في مكانه لكان أكثر استفادة(Shirley's:2005, 3).

ومن هنا يجب إن تعمل السلطات الرسمية على تهيئة المواقع السياحية لاستقبال السائحين وتقديم الخدمات لهم، وتامين الحماية لهذه المواقع لتواكب التطور الاقتصادي مع عملية المحافظة.

وهناك سبب آخر يعمل على تدمير المواقع الأثرية ناتج عن الاهتزازات الناشئة عن حركة وسائل المواصلات فتؤثر على هذه المباني الأثرية لا سيما أن لها أساسات قريبة من سطح الأرض ولم تكن مصممة على أن تتعامل مع وسائل النقل الجديدة. ويعتبر رصف الشوارع القديمة بالإسفلت من الحلول الحديثة لكنها تؤثر سلبا على المباني الأثرية لان الشوارع القديمة كانت مرصوفة بطريقة تسمح بمرور الماء ورشحه للطبقات السفلية عكس الإسفلت الذي يؤدي إلى تسرب المياه إلى المواقع ويؤدي إلى تسرب الرطوبة إليها وتدميرها مع الزمن.

2-2-5 ضعف الإمكانيات المادية والبشرية

يعتبر القطاع السياحي من أهم مصادر الدخل للعملات الأجنبية من الخارج باعتباره من أكبر قطاع الصادرات، حيثً أن العائدات المالية للسلطة الفلسطينية بلغت في العام 2000 ما يقارب 50 مليون دولار، وأن السياحة توفر في الظروف الطبيعية فرص عمل لما يقارب 12 ألف من الأيدي العاملة الوطنية، وهذا يشكل ما نسبته 2% من القوى العاملة في الوطن (البندك: 2005، 1).

وعملت دائرة الآثار جاهدة لاقتطاع جزء من الميزانية يبلغ 500000 $ في السنة للاهتمام بالآثار، وخلال عدد من السنوات السابقة لا يوجد منح مخصصة لتطوير هذا القطاع، وان وجدت تلك تكون قليلة جدا وغير كافية، على الرغم من انه في شهر كانون أول من العام 2005 أعطيت حصة كبيرة للدائرة بلغت الستة ملاين دولار، وعند تغير مقاليد السلطة أوقفت إسرائيل هذه المنحة، التي كانت مقدمة من الدول الأوروبية وأمريكا (Kames: 2005, 1).

ولا توجد سياسات اقتصادية واضحة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو للمؤسسات غير الحكومية، فيما يتعلق بدعم وتنمية قطاع السياحة، رغم أن فلسطين غنية بالموارد الأثرية والتاريخية ويمكن استغلالها في صناعة السياحة مما يدعم الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير، إلا أنها لا تساهم كثيرا حاليا بسبب عدم وضعها في سلم الأولويات وضمن الاحتياجات في النمو الاقتصادي (حمدان:2004، 122).

وكثير من المشاريع الحالية ينتهي العمل بها بانتهاء التمويل المالي وإجراءات الاستدامة في هذا القطاع، وتهدف إلى تأكيد استمرارية المشروع، وعدم اعتمادها فقط على الدعم الخارجي من قبل الجهات المانحة.

بلا شك يعتبر التمويل أحد ركائز تنفيذ أي استراتيجية أو خطة للصيانة وإن كان التمويل وحده ليس كافيا لضمان كفاءة خطط الحماية إذا لم يكن تخطيطها قام على أسس عملية سليمة.

وتتعهد الحكومات عادة بتوفير التمويل اللازم لإدارة عمليات الصيانة والحفاظ على التراث متضمنا الرواتب والمكافآت بالإضافة إلى الميزانيات اللازمة لمشروعات الترميم والصيانة ولكن نظراً لضخامة المسئولية الملقاة على عاتق السلطة الفلسطينية، فلا تستطيع الميزانيات المخصصة لذلك الوفاء بالمتطلبات اللازمة لعمليات الحماية، وذلك بسبب الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني والأولويات التي يحتاجها.

من هنا يبرز أهمية التعاون الدولي في توفير بعض التمويل اللازم لمشروعات الحماية خاصة من خلال القنوات الشرعية والهيئات الدولية والدول المانحة.

ويجدر الإشارة هنا إلى حتمية دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في توفير بعض التمويل اللازم لعمليات الحماية والصيانة في إطار التعاون البناء بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص في دعم عمليات الحماية و المحافظة.والتوازن السليم والصحيح ما بين القطاع العام والقطاع الخاص هي إحدى المعايير الاقتصادية المتوجب أخذها بعين الاعتبار في هذا المجال، وضرورات تشجيع الاستثمار، فمن الضروري تخفيف وتقليل الإجراءات الإدارية المعقدة والطويلة إلى حدها الأدنى، وذلك تشجيعا للتطوير.

وتعتبر محدودية عدد المتخصصين والعاملين في حقل الآثار وعدم توفر الكادر الفني من مهندسين وكيمائيين وجيولوجيين ومرممين وغيرهم ممن لهم دور مهما في المحافظة وتطوير المواقع الأثرية من أهم العقبات في حماية المواقع الأثرية، فعدد الكادر الفلسطيني المتخصص الموجود اقل من الحد الأدنى بالمقارنة مع احتياجات العمل، أما طبيعة التدريب المهني والمناهج التدريبية التي يتلقونها في الجامعات فهي غير كافية، بالإضافة إلى ضرورة أن يتمتعوا بمهارات شخصية وقيم مثل وروح المبادرة وتحمل المخاطرة والمبادرة للوصول إلى الريادة والإنجاز سعيا إلى تنمية وتطوير هذا المجال. أما عدم الاهتمام بتطوير قدرات من هو غير مؤهل ويعمل في هذا المجال فقد زاد من حجم الخلل، فمثلا قسم الآثار التابع لجامعة بيرزيت قد أغلق منذ سنوات، وقسم الآثار في جامعة النجاح الوطنية يخرج عددا من الطلاب سنويا وصل عددهم الى200 طالب حتى عام 2008 (جامعة النجاح: 2008)، وبالرغم من ذلك فهم بحاجة إلى تدريب عملي ودورات متخصصة لرفع كفاءتهم، أما معهد الآثار العالي التابع لقسم الدراسات العليا في جامعة القدس فيعاني الإشكالية عينها.

وعلى الرغم من انه تم إنشاء مختبر في أريحا لترميم الفسيفساء في عام 2000 تحت إشراف دائرة الآثار العامة ومعهد الفرانسيسكان للآثار وبإدارة مؤسسة التعاون العالمي الإيطالية(حمدان:2004، 116)، إلا انه تم تدريب ستة طلاب فقط هو عدد غير كاف لسد الاحتياج.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى تنمية الكوادر العاملة وتدريبهم باستمرار بحيث تتطور مهاراتهم، وبجانب ذلك هنالك ضرورة التوزيع العادل والفعال لهم، ضرورة إعداد خطة وطنية إدارية لتطوير مهارات وتأهيل العاملين، خاصة أن هذه الكوادر تمثل العنصر الأساسي في استراتيجية الحماية والتطوير، وهم مطلوبون على كافة المستويات سواء كان ذلك من الناحية الإدارية أو المالية ووصولا إلى الناحية الفنية أي على مستوى الخبراء والأخصائيين، حيث أصبح ذلك من ضروريات سياسات الحفاظ سواء كان التدريب داخليا عن طريق استقدام الخبراء أو خارجيا عن طريق إرسال المتدربين إلى المعاهد والمؤسسات العلمية المتخصصة في الخارج وهذا يمثل القواعد الأساسية لبناء الخبرة الوطنية في هذا المجال.

2-2-6 غياب التنسيق الفعلي بين المؤسسات العاملة في مجال الآثار مع الدائرة المختصة

كثير من السياسات الحالية المتعلقة بهذا القطاع متفرقة و جزئية، ومشتتة، بالإضافة إلى كونها غير شاملة، كما إن هذه السياسات ليست مندمجة ومتكاملة بالحد الكافي، سواءً على الصعيد الوطني أو الصعيد القطاعي. وقد أدت العفوية والتلقائية على صعيد السياسات إلى عدم تبلور رؤية واضحة وطويلة الأمد للتطوير والحفاظ على المواقع. فعدم الأخذ بتكامل السياسات من شأنه أن يعيق عمليات التنمية الاقتصادية على صعيد استراتيجية المحافظة والتطوير. كما أن عدم التواصل بين غالبية المؤسسات الفلسطينية والأجنبية ودائرة الآثار مع المجتمع المحلي قد نتج عنه كثير من المشاكل التنظيمية والإدارية وخلق نوع من التنافس السلبي بينها مما اثر بطريقة سلبية في تدميرها وعدم القدرة في المحافظة عليها رغم قلة وجود مراكز كافية للآثار تقوم برعاية وصيانة وتسجيل الآثار. أضف إلى ذلك تضارب الأجهزة المشرفة على هذه المواقع فعلى سبيل المثال دائرة الأوقاف ودائرة الآثار فمثلا اختلفوا في المسجد الأثري في سبسطية حول إضافة المتوضأ إليه وهل هذا مناسب أو غير مناسب مما اضر بالمواقع شكل (2-19).

شكل(2-19): مسجد سبسطية في محافظة نابلس بعد إضافة المتوضأ إليه.

المصدر: الباحثة

ويعتبر التعاون والمنافسة عامل هام جدا في تطور هذا القطاع، ويتطلب هذا التعاون قيام شبكة من المؤسسات المهنية التي تقدم هذه الخدمات المتنوعة، ومن ضمنها الخدمات القانونية والفنية والاقتصادية والسياحية، والعديد من الاستشارات العامة، ويؤدي هذا النوع من التعاون المؤسساتي إلى نجاحات مستقبلية في عدة مجالات مثل التمويل, التسويق السياحي والمحافظة، ولكن يبدو أن التنسيق بين المؤسسات العاملة في هذا المجال يكاد يكون معدوماً فلا يوجد تنسيق حقيقي بين مؤسسات الأبحاث والتنمية، ولا حتى بين مؤسسات التدريب المحلي، ولا تنسيق واضح بين البرامج التنموية المختلفة الخاصة سواء على صعيد البرامج المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ويوجد في كثير من الحالات ازدواجية وتكرار وهدر للمصادر الموجودة، فيلاحظ مثلا عدم التنسيق بين وزارة الحكم المحلي ووزارة الآثار حتى انه في بعض الأحيان تصدر وزارة الحكم المحلي تراخيص للبناء في مناطق أثرية دون معرفتهم بوجودها أو أهميتها، ومن هنا فإن أهمية أن يتم تعين المواقع الأثرية على خرائط ويتم تعميمها على باقي المؤسسات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار.

وهناك تجاوزات أقدمت عليها بلدية نابلس خاصة بعد إقامة المجمع التجاري في منطقة قريبة من الآثار والبلدة القديمة في نابلس حيث أساء ذلك للمشهد الحضاري للموقع وأظهره بصورة غير مقبولة، بالإضافة لإساءة العلاقات بين الجهتين بعد أن أقامت دائرة الآثار دعوى قضائية على البلدية.

ويبدوا أن العديد من المؤسسات العاملة في هذا المجال تفتقد إلى الهياكل التنظيمية والوصف الوظيفي وتحديد المسؤوليات، حيث يتطلب هذا إجراءات رسمية من أعلى سلطة لمراقبة ومتابعة ومحاسبة أية وزارة أو مؤسسة للإصلاح الإداري في هذا المجال. وهناك أسبابا متعددة أوجدت الخلل الإداري والفساد وفي مقدمتها عدم تحديد الأدوار والصلاحيات في المؤسسة الواحدة، فخلق حالة من الصراع بين أركان المؤسسة الواحدة. وكذلك غياب عنصر القيادة في المؤسسة وهو القادر على فرض الإدارة الصحيحة. بالإضافة إلى عدم القدرة على فرض الإدارة السليمة والتمسك بها، وعدم وضوح الخطوط بين الإدارة العليا والوسطية والمباشرة للمؤسسات. أما أسلوب التعيين الذي مورس وارتكز في حالات كثيرة على اعتبارات خاصة سياسية وليس لها علاقة بالكفاءة والحاجة وكذلك غياب مبدأ المقياس لوضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، اضعف من إمكانية التنمية ولتطوير والمحافظة، وهذا الشيء عينه حصل في وزارات السياحة والآثار حيث تم تعين أشخاص غير مناسبين وبدون مؤهلات مما اوجد اكتظاظ بالأعداد بدون فاعلية.

2-2-7 العوامل الطبيعية وإهمال الزراعة

تعتبر العوامل الطبيعة من العوامل المهمة التي تؤدي إلى تهديد المواقع الأثرية وتدميرها بشكل كامل في بعض الأحيان ومنها:

الزلازل: وهي اخطر ما يصيب المباني من إضرار، وبفعلها تحول كثير من المباني والمدن إلى خرائب، وقد تكون الزلازل من الشدة بحيث تؤدي إلى هدم البناء كليا أو جزئيا وتتأثر أجزاؤه أقسامه العليا كالقباب والشرفات والمآذن وهي أكثر عرضة للتدمير. ويلاحظ بان تأثير الزلازل

على المباني الحجرية الخالية من الروابط المعدنية أكثر فاعلية من تأثيرها على مباني اللبن والآجر، ويقل تأثيرها على المباني الخشبية، وتتناسب عملية التدمير تناسبا طرديا مع شدة الزلازل ومدتها، مثل الزلزال الذي دمر قصر هشام بن عبد الملك في أريحا، وكذلك الزلزال الذي حدث في عام 1927 حيث ضرب منطقة فلسطين وكانت نابلس والقدس أكثر مناطق تأثرا به حيث تهدمت مبان كثيرة، شكل (2-20)

شكل(2-20):احد البيوت التي تهدمت في زلزال 1927 نابلس.

المصدر: alhanaa.net .2008.

الصواعق: وتتسبب في تهدم الجانب المصاب إصابة مباشرة، وتحدث الحرائق في الأجزاء القابلة للاشتعال خاصة إذا كان هذا البناء نفسه من الخشب، وتعتبر المباني المشيدة في أعالي الجبال والمرتفعات من أكثر المباني تأثرا بالصواعق.

وتبين من نتائج الدراسات العلمية مؤخرا بان حجم هذا التأثير على المواقع الأثرية خلال خمسين سنة الأخيرة تعادل حجم التأثير لمئات السنيين و ذلك نتيجة ازدياد كمية ونوعية الأمطار الحمضية التي تسقط والناجمة بفعل النشاط البشري الصناعي الناتج عن تلوث البيئة والغلاف

الجوي حيث تسقط الأمطار على شكل مواد كيماوية تؤثر على الآثار والمباني الأثرية القديمة, لاسيما المنقوشة منها على الصخور الرسوبية المكونة من مادة كاربونات الكالسيوم(حجر الكلس) فهي تتأثر بسرعة بهذه الأحماض (لمعي:1986، 20)، أما المباني الموجودة في المناطق الجافة قليلة الأمطار فتبقى أكثر مقاومة وتماسكا من تلك المباني التي تتعرض للإمطار الغزيرة المتواصلة التي تعمل على إزالة الطبقة العازلة (المونة) الموجودة بين حجارة البناء، حيث تضعف بنيتها، فتجد مجالا للتسرب من السقوف خاصة إذا كانت مستوية.أما تسربها للأساسات في المباني فيضعفها ويؤدي إلى تدميرها.

ويعتبر تسرب الرطوبة والمياه إلى الحوائط والأسقف سببا لتدهور الطبقة العازلة عليها وتؤدي إلى تكون الفطريات والعفن عليها وخاصة في الأقسام الداخلية من البناء، فتنموا النباتات الطفيلية و الأعشاب الكثيفة بين زوايا البناء و في الشقوق و تستقر بذورها فيها و تنمو مما يتسبب عنها أضرار بالغة في المناطق الأثرية من خلع حجارة البناء وإضعاف بنيته (المنظمة العربية: 1990، 329)، شكل (2-21).

شكل(2-21): بيت قديم في طوباس وتظهر الأعشاب والشجر في جدرانه.

المصدر: الباحثة

السيول القوية فتعمل على جرف ما تصادفه أمامها من أبنية قليلة المقاومة أو إضعافها. وتعتمد على طبيعة التربة التي أقيمت عليها هذه المواقع فهي تحتوي على أملاح تذوب في المياه السطحية وتتصاعد في الحوائط عن طريق الخاصية الشعرية حيث تتبخر المياه في فصل الصيف تاركة بلورات الملح الذي يؤدي إلى تآكل الأسطح الخارجية للأحجار(لمعي:1986، 25)، أما انزلاق التربة في المنحدرات والمناطق الجبلية، فيؤدي لنفس النتيجة من التهديد للمباني الأثرية(غنيم: 2000، 51).

تلوث الهواء وهو من العوامل الطبيعية المؤثرة في المواقع الأثرية بشكل عام وعلى القرى التقليدية ويرجع سبب ذلك إلى دخول وسائل المواصلات الحديثة حيث يتسبب في تفتت وذوبان بعض أجزاء تلك المباني(المنظمة العربية: 1990، 328).

التغيرات في درجات الحرارة وتتم خلال ساعات النهار والليل وخلال فصول السنة ما يتسبب عنه شروخ شعرية لحجارة البناء تتأثر فتتعرض للتكسر وهذا عمل فيزيائي ناتج عن تجمد قطرات الماء في الشتاء في شقوق الحجر وثقوبه ويرافق ذلك زيادة في حجم الجليد وإحداث ضغط تتكسر من جرائه الطبقة السطحية، فالحجارة مواد غير جيدة لنقل الحرارة وهذا ما يحدث عادة في المناطق الصحراوية(غنيم: 2000، 49)، أما في المناطق الساحلية فيلاحظ أن تأثير الرطوبة أكثر إذ تعمل على حدوث التفاعل الكيميائي بين حجارة البناء الكلسية وبيم الشوائب التي يحملها الهواء من أملاح وأحماض وخلال تناوب الرطوبة والجفاف تتبلور هذه الأملاح وتتحلل الأمر الذي يسبب تفجر الحجر وتفتت طبقاته، وهو ما يعرض المواقع الأثرية مع المدة للتآكل والذوبان(شاهين: 1975، 35).

إهمال الزراعة و تراجع الغطاء النباتي حيث ساعد على زيادة تأثير عمليات التعرية والتآكل بفعل مياه الأمطار و الرعي، وقد ازداد تأثيرها على هذه المنشات مؤخرا نتيجة زيادة الجفاف ونضوب مصادر المياه حيث أدت إلى تنشيط تأثير عمليات التعرية والتآكل فيها.

تنتشر العمائر الحجرية والمنشات الزراعية المتناثرة في المنحدرات الجبلية والأودية بما فيها من مصاطب وسلاسل حجرية[1] شكل (2-22). وكذلك العزب الحجرية وأبـــار ومعاصـــر العنب والطرق التاريخية والزراعية التي رسمت من خلال استغلال الإنسان للأراضي الزراعية وقد لعبت دورا في عملية التواصل مابين الريف والمناطق المجاورة مثل طريق مدينـــة القـــدس وريفها.

شكل (2-22):سلاسل حجرية أثرية في الخليل مهددة بالتدمير.

المصدر: الباحثة

وارتبطت كلها بالنشاط الزراعي الذي أثر كثيرا عليها بسبب إهمال الزراعة ويعود ذلك لأسباب كثيرة أهمها سياسية واقتصادية حيث أدي إلي تدمير أجزاء كبيرة منها(مركز المعمـــار الشعبي، 2003، 25). ويظهر هذا واضحا في منطقـــة الخليـــل ورام الله حيـــث أدى إهمـــال الزراعة وعدم الاهتمام بها إلى هجرة المناطير، أو ما يعرف بقصور الفلاحين[2] شكل (2-23)،

[1] **السلاسل الحجرية:** وهي عبارة عن تجميع للحجارة فوق بعضها البعض لمنع التربة من الانجراف في فصـــل الشتاء حيث حلت مشكلة الأراضي الزراعية غير المستوية.

[2] **المناطير:** وهي عبارة عن تشكيل حجري غير مهذب يتم جلبها من الحقول حيث يكون فـــي مكـــان مرتفـــع ومتوسط على أرضية صخرية، يتكون إما من طابق أو اثنين، ويحتوي على ملحقات تابعة له كالبئر والمعصرة وغرفة التخزين، كما وله إشكال متعددة من دائري ومربع ومستطيل ومخروطـــي، بناهـــا الفلســـطينيون فـــي مزارعهم وبساتينهم البعيدة لحراسة الأرض وغلتها أو البقاء فيها في الصيف في موسم العنب والتين

حيث تأثر هذا الطراز المعماري تأثرا شديدا وهو الآن على وشـــك الانـــدثار(مركـــز المعمـــار الشعبي، 2003، 25).

شكل(2-23):احد مناطير الفلاحين المهملة في رام الله

المصدر: الباحثة

وهنالك سبب آخر لذلك تمثل في استخدام الوسائل الزراعية الحديثة في الزراعة كالجرارات والأشغال الزراعية بشكل عام كالحرث العميق وعمليات التجفيف والري واستصلاح الأراضي وتسويتها والتحريج حيث أدى إلي تدمير العمائر أو على الأقل جزء منها.

من هنا يلاحظ أن عوامل تهديد الآثار كثيرة ومتنوعة وخطرة في مجملها وإذا لم تتم دراستها بدقة وتؤخذ تدابير واضحة وسريعة للحد منها وتخفيف أثرها السيئ سيؤدي إلى مزيد من الخسارة لها، والأسوأ في مجمل هذه العوامل هو الجدار الفاصل وما نتج أو ما سينتج عنه من آثار تدميرية على الآثار والتاريخ الحضاري للشعب الفلسطيني والهوية، وهذا ما سيتم مناقشته في الفصل التالي.

الفصل الثالث

الجدار العازل وأثره على المواقع الأثرية في الضفة الغربية

الفصل الثالث

الجدار العازل وأثره على المواقع الأثرية في الضفة الغربية

3-1 مقدمة

يعتبر الجدار والذي تواصل إسرائيل بناءه على مدار الساعة من جوهر السياسات الإسرائيلية، وتبرز تأثيراته على مختلف جوانب الحياة الفلسطينية من سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية وأثرية وحضارية، حيث يتسبب في خلخلة الترابط الحضاري بين المواقع الأثرية.

هذا ويهدد هذا الجدار حاليا بالاستيلاء على كثير من المواقع الأثرية التي تعود إلى فترات زمنية مختلفة كالحجرية والكنعانية والرومانية و البيزنطية والإسلامية، كما سيؤثر بشكل كبير على فلسطين وعلى تكوينها الحضاري و الثقافي والتاريخي. ويحتاج الوصول إلى المواقع الأثرية إلى تصاريح خاصة عبر بوابات محددة، وهناك كثير من الأراضي المهددة بالمصادرة ممتلئة بالأديرة و عيون الماء التاريخية والينابيع الطبيعية، كما ويهدد هذا الجدار القرى التقليدية الفلسطينية والمدن التاريخية.

3-2 إنشاء الجدار العازل

3-2-1 اصل فكرة إنشاء الجدار العازل ومتى صيغت؟

في مسمياته المختلفة التي حملها معه منذ الإعلان عن بنائه كالجدار والسياج والسياج الأمني أو اسم العائق، أو الجدار الأمني في محاولة من المصادر الإسرائيلية العنصرية للتقليل من حجمه وخطورته، أما الفلسطينيون فيطلقون عليه اسم جدار الفصل العنصري أو مسمى جدار الضم والتوسع وكما شبهه البعض بأبرتهايد جنوب أفريقيا وكذلك بسور برلين(سواحل: 2008، 1).

وأثيرت فكرة إنشاء جدار يفصل طبيعيا الضفة الغربية عن إسرائيل منذ سنوات، وإن كانت بأشكال مختلفة، وتبدأ أصوله من فكرة قديمة منذ عام 1937م، حين طلب من تشارلز بتهارت الخبير البريطاني لشؤون الإرهاب بوضع خطة لإقامة جدار على طول محاور الطرق الرئيسية من الحدود اللبنانية في الشمال وحتى بئر السبع(شاهين: 2008، 1)، وقام الخبير البريطاني بتهارت برسم المرحلة الأولى من عملية إقامة الجدار حسب الحاجات الإستراتيجية العاجلة، وكان الجدار مكون من أربع طبقات وبارتفاع مترين يتم بناؤه على طول 80 كيلومتر من طبريا في الشمال الشرقي وحتى رأس الناقورة في الشمال الغربي بالقرب من محاور الطرق المركزية(أبو بكر: 2008، 3).

أما بعد حرب 1967، فقد تم إعداد اقتراح آخر برسم حدود قابلة للدفاع عنها من طرف واحد والخروج من بقية المناطق التي تم احتلالها، واقترح بن غوريون بعد تقاعده إعادة كل المناطق المحتلة باستثناء القدس(عبد ربه: 2004، 26).

وفي العام 1983 طرح أرييل شارون عندما كان وزيراً للحرب خريطة بناء سورَيْن أمنيين واحد بطول غور الأردن والثاني غرب الضفة الغربية(الحاج، 2008، 2).

وفي عام 1994 وضع وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي موشيه شاحل خطة للفصل متزامناً مع إعلان إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل عن رغبته في فك الارتباط مع الفلسطينيين. وفي نفس العام وبطلب من قادة المجالس الاستيطانية الإقليمية أقيمت جدران من الاسمنت على امتداد الخط الأخضر بعمق يتراوح بين 500–900 م شرقي الخط الأخضر وهذا السور يمتد بين قرية شويكة شمالي طولكرم حتى جنوبي قلقيلية بالقرب من قرية حبلة(الحاج، 2008، 2).

أما في عام 1996 فظهرت فكرة إقامة جدار للفصل إلا أن الحديث كان يقصد به إقامة منطقة مقتطعة بعرض كيلومترين داخل الضفة الغربية وراء الخط الأخضر، لتصبح شكلاً من أشكال الأحزمة الأمنية واعتبارها منطقة عسكرية مغلقة، لكن هذه الفكرة رفضت من جانب

اسحق رابين(عبد ربه: 2004، 26). وفي العام 2001 تقدّم وزير الحرب الإسرائيلي السابق بنيامين بن أليعازر بخطة لبناء جدار الفصل بين الضفة الغربية وإسرائيل، وتم المباشرة في بناؤه في نيسان2002(صحيفة القدس: 2002، 2).

3-2-2 الهدف من إنشاء الجدار العازل

كان الهدف المعلن من إنشاء هذا الجدار حسب الروايات الإسرائيلية في وسائل الإعلام المختلفة هو منع عمليات التسلل إلى إسرائيل من الضفة الغربية وبالتالي الحد من العمليات التي تحدث داخلها وكان من المفترض به منع الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين داخل حدود 1967، لكن معطيات الأمن تدل على أن 95% من منفذي العمليات، قد اجتازوا الخط الأخضر عبر المعابر الرئيسية وليس عبر الحقول المفتوحة. وإذا كان الجدار امنيا حقا كما تدعي إسرائيل فلماذا لم تبن إسرائيل الجدار على الحدود الواقعة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وهي حدود 48 (نبأ: 2008، 2).

ومن هنا يظهر أن الهدف الرئيسي للجدار هو خلق واقع جغرافي على الأرض يصعب تغييره، حيث ينظر إليه على أنه الحدود المستقبلية بين إسرائيل والضفة الغربية(عبد ربه، 2004، 51)، الحقائق على الأرض تؤكد أن الجدار هو جدار سياسي بحيث يسعى إلى فرض الحل الذي تريده إسرائيل من خلال استيلائها على الأرض، وتفرض بقاء المستوطنات، وبذلك سيؤدي إلى مواصلة السيطرة على النقاط الحدودية والمعابر الدولية والتحكم بالحركة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وتحول المدن الفلسطينية إلى كانتونات لها بوابات للدخول والخروج (صحيفة القدس: 2002، 13)، ويسعى ذاك إلى توفير عمق استراتيجي إسرائيلي داخل الضفة الغربية بالإضافة إلى مصادرة المياه الفلسطينية الجوفية والسطحية(البزور: 2004، 18).

3-2-3 الوصف الهندسي للجدار العازل

الجدار وهو عبارة عن جدار إسمنتي مسلح في الغالب صلب، يصل ارتفاعه في بعض الأحيان إلى 8 م، وقاعدتة اسمنتيه بعرض متر واحد وبسمك 30سم، ويعلوه سياج معدني إلكتروني بارتفاع أكثر من ثلاثة أمتار، ورُكب عليه معدات إنذار إلكترونية وكاميرات وأضواء كاشفة(Frish: 2007, 1) شكل (3-1).

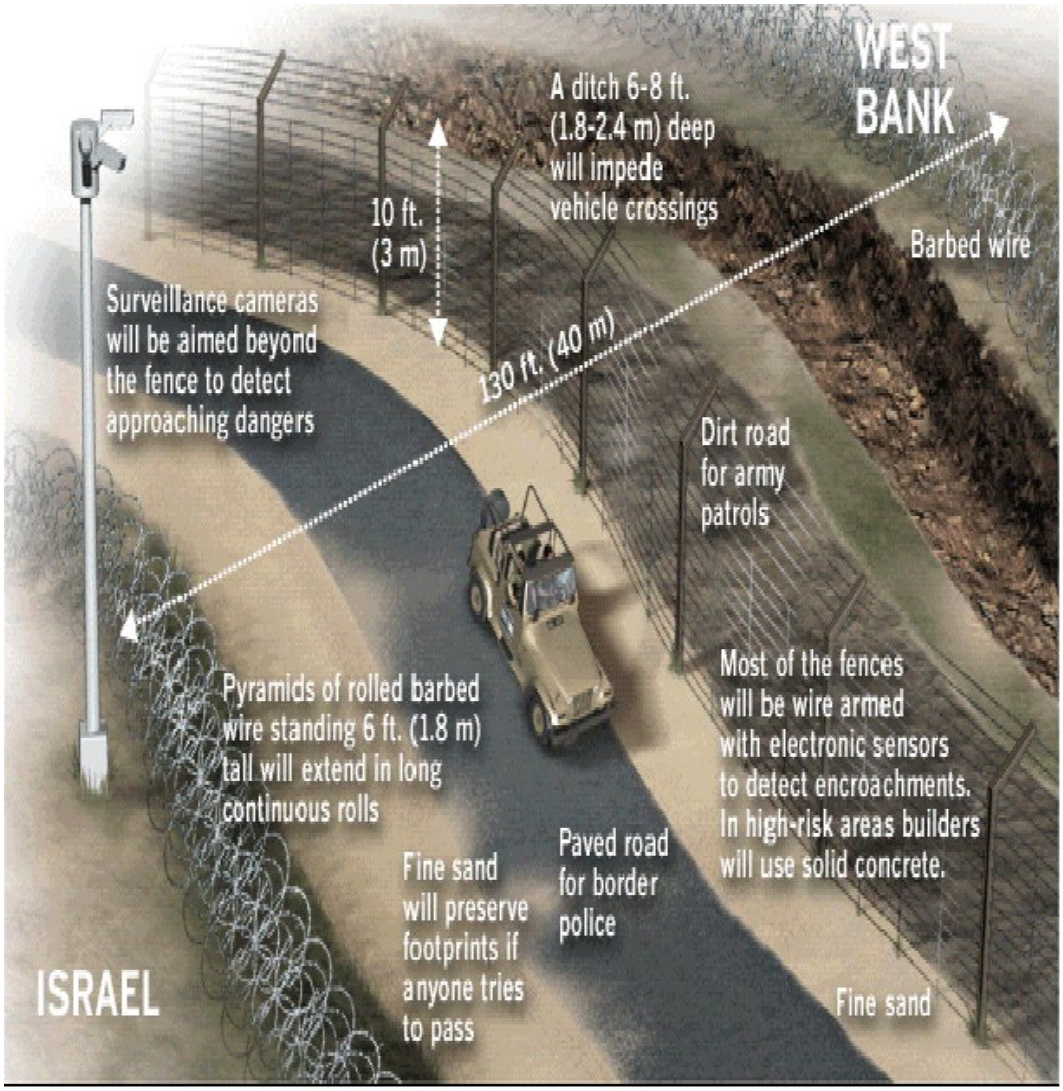

شكل (3-1): رسم هندسي لعناصر الجدار العازل.

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية، 2008.

سيصل طول الجدار حال اكتماله إلى 730 كم بعد أن كان مقررا ليكون 630 كم لكن التعديلات المستمرة على مساره أدت إلى زيادة طوله، واكتملت منها 408 كم ويتم البناء في 63 كم حاليا (2007) وبقي 209 كم لم يتم البناء فيها (الوسط: 2007، 2)، كما ويبلغ عرضه من 60 إلى 100 م ويتراوح عرض المنطقة المعزولة بين جدار العزل وخط الهدنة بين 0.3 إلى 23 كم داخل الضفة الغربية(القدس: 2003، 14)، ويتكون الجدار من العناصر التالية:

1) أسلاك شائكة لولبية وهي أول عائق في الجدار ويبلغ عرضها خمسة أمتار وارتفاعها ثلاثة أمتار.

2) خندق عرضه 4 أمتار وعمقه خمسة أمتار(البزور: 2004، 11).

3) شارع مسفلت بعرض 12 م، وهو شارع عسكري لدوريات المراقبة والاستطلاع.

4) شارع مغطى بالتراب والرمل الناعم بعرض 4م لكشف آثار المتسللين (اتحاد الشباب الفلسطيني: 2004، 10).

3-2-4 مراحل بناء الجدار

قسمت الحكومة الإسرائيلية بناء الجدار إلى مراحل حيث اجتمعت اللجنة الخاصة التي تم تعيينها لموضوع الجدار العازل في شهر تموز من العام 2001 وقررت ما يلي:

أولاً: أن يكون الطول الكلي للجدار 730 كيلو متر (amnesty: 2007).

ثانياً: أن يتم بناء الجدار على أربع مراحل بحيث تقسم كل مرحلة إلى مراحل فرعية أخرى وتكون على النحو التالي:

المرحلة الأولى A:

وقد تمت الموافقة عليها في آب/أغسطس من العام 2002، وتمتد من الشمال إلى الجنوب وتنقسم إلى مرحلتين(عقل: 2006)

- 137كم وتمتد من قرية سالم شمال غرب جنين حتى قرية مسحة في محافظة سلفيت بالقرب من مستوطنة الكانا.

- 18 كم في المناطق الشمالية والجنوبية من مدينة القدس، حيث أقيم جدار عزل حول القدس يمتد 7.5كم في شمالها و10.5كم في جنوبها.

وقد تم الانتهاء من هذه المرحلة في نهاية تموز 2003، حيث استولى الجدار في هذه المرحلة على ما مجموعه 107كم2 من مساحة الضفة الغربية، وضمت هذه المرحلة 16 قرية غرب الجدار إلى إسرائيل وستصبح 50 قرية أخرى مفصولة عن أراضيها(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:2008، 1)، وألحقت هذه المرحلة بمرحلة أخرى تمتد من قرية سالم إلى بلدة تياسير من الناحية الشرقية(الحرس الوطني: 2004، 2).

المرحلة الثانية B:

وقد تمت الموافقة عليها في كانون الثاني من العام 2003 وتمتد من الغرب إلى الشرق بطول إجمالي يبلغ 80كم وتنقسم إلى مرحلتين:

- مرحلة B1 وتمتد من قرية سالم شمال غرب جنين حتى نهر الأردن في أقصى الشرق حتى خربة تل الحمة في محافظة طوباس بطول 43كم (حتى مستوطنة طيرات تسفي) على نهر الأردن.

- مرحلة B2 وتبدأ من غرب منطقة بردلة في محافظة طوباس باتجاه الجنوب حتى بلدة تياسير في نفس المحافظة جبل آفنر بطول يبلغ 37كم، وانشأ الجدار ليستكمل عزل الضفة من جهتها الشمالية(عودة، 2008، 1).

المرحلة الثالثة C:

وقد تمت الموافقة عليها في شهر آب من العام 2003 ويبلغ طولها 64كم وتتركز في مجملها حول مدينة القدس، وقد انقسمت هي الأخرى إلى عدة مراحل:

مرحلة C1:

وتمثلت في ثلاثة مقاطع:

من بيت ساحور إلى مفترق الزيتون.

من منطقة قلنديا شمال القدس إلى مستوطنة عناتوت إلى الشرق من بلدة حزما .

وهناك جدار شامل يطوق منطقة بير نبالا من جميع الجهات.

مرحلة C2 و C3:

وقد تمت الموافقة عليهما في شهر آب من العام 2003 وتتركز هاتين المرحلتين من مراحل الجدار العازل إلى الغرب من مدينة نابلس ويتعمق خلالها الجدار إلى داخل أراضي الضفة الغربية حتى يصبح على مشارف مدينة نابلس ويبلغ طوله في هذه المرحلة 279كم وقد انقسمت إلى عدة مراحل:

- 149كم من نهاية المرحلة الأولى في قرية مسحة في محافظة سلفيت بالقرب من بلدة كفر قاسم ومستوطنة الكانا ثم باتجاه الشمال حتى مستوطنة كدوميم ثم يتجه سير الجدار في هذه المرحلة باتجاه الجنوب مروراً بمستوطنة شومرون ومستوطنة أريئيل ثم يواصل باتجاه الجنوب حتى منطقة عوفر جنوب مدينة رام الله على الأطراف الشمالية لمستوطنة غيفعات زئيف.
- 24كم وهو عبارة عن سياج ثانوي على امتداد طريق رقم 443.
- 56كم من مستوطنة أريئيل إلى منعطفات مستوطنة كدوميم وهذه المنطقة تعتبر أكبر تجمع استيطاني في الضفة الغربية ومستوطناتها من أكبر المستوطنات مساحة وعدد سكان.
- 50كم من مستوطنة أريئيل حتى مداخل مستوطنة كيدوميم، يستكمل عزل الضفة من جهتها الغربية (مركز المعلومات الفلسطيني: 2007، 1).

المرحلة الرابعة D:

وقد تمت الموافقة عليها في شهر تشرين أول من العام 2003 وتركزت في مناطق جنوب القدس وبيت لحم وغرب وجنوب الخليل وبلغ مجموع أطوالها 173كم، وقد انقسمت إلى عدة مراحل:

- 52كم من طريق الأنفاق إلى بتير
- 30كم من بتير إلى بلدة صوريف.
- 93كم من بلدة صوريف إلى مستوطنة كرمل جنوب مدينة الخليل، وهذا سوف يحقق للسلطات الإسرائيلية منطقة أمنية غربية مسيطر عليها من قبل سلطات الأمن الإسرائيلي وتبلغ مساحتها 1328كم2 أي ما يعادل 23.4% من مساحة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية(اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية: 2006).

أما المرحلة النهائية لبناء الجدار والتي سوف تشرع السلطات الإسرائيلية بتنفيذها فستبدأ من مستوطنة كرمل جنوب مدينة الخليل بحيث تتمشى مع السفوح الشرقية للسلسلة الجبلية الوسطى من الجنوب إلى الشمال حتى تلتقي مع المرحلة B2 عند بلدة تياسير في محافظة طوباس، وبالتالي تصبح منطقة الغور الشرقية منطقة أمنية تستولي عليها السلطات الإسرائيلية بالكامل وهذه المنطقة تبلغ مساحتها 1237كم2 أي ما يعادل 21.9% من مساحة الضفة الغربية(جريدة القدس: 2002، 11).

جدول(3-1) المقاطع الرئيسية للجدار المصادق عليها من قبل الحكومة الاسرائيليه لا يشمل الجدران الثانوية غربي وشرقي الجدار الأساسي.

مقطع من الجدار*	الطول كم	المرحلة
سالم – الكنا (المرحلة الأولى)	125	صودق عليه، انتهى بناؤه تقريباً
سالم– تياسير (المرحلة الثانية)	45	صودق عليه، قيد البناء
الكنا – عوفر (المرحلة الثالثة)	141	صودق عليه، لكن لم يبدأ بناؤه بعد
هارجيلو – الكرمل (المرحلة الرابعة)	114	صودق عليه، ولكن لم يبدأ بناؤه بعد
"غلاف القدس"	50	صودق عليه وانتهى البناء من جزء منه بيما الجزء الآخر قيد البناء
المجموع	475	

المصدر: (مركز المعلومات الفلسطيني: 2004، 4).

وبهذا فان السلطات الإسرائيلية تكون أحكمت السيطرة على الضفة الغربية بإحاطتها كاملة بالجدار الفاصل من جميع الجهات، وتكون قد استولت على 45.3% من مساحة الضفة الغربية، ويتبقى فقط 54.7% من الأراضي الفلسطينية والتي تضم المدن الفلسطينية الكبرى والتي ستقسمها السلطات الاسرائيلية إلى 8 مناطق رئيسة و64 منطقة فرعية أخرى بحيث تصبح كل منطقة معزولة تماماً عن المناطق التي تجاورها، حيث يقسم الجدار الفاصل الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق أو معازل:

- المقاطع الرئيسية للجدار المصادق عليها من قبل الحكومة الاسرائيليه 1237 كيلومتر مربع، بما يعادل 21.9% من مساحة الأراضي الفلسطينية(إبراهيم، 2008، 1).

- منطقة أمنية غربية بمساحة 1328 كيلومتر مربع أي ما يعادل 23.4% من مساحة الأراضي الفلسطينية. هذا يعني أن كلتا المنطقتين ستضمان 45.3% من مساحة الأراضي الفلسطينية.

- المنطقة الثالثة والتي تبلغ 54.7% من الأراضي الفلسطينية والتي تضم المدن الفلسطينية الكبرى حيث ستقسم الضفة الى8 مناطق و64 معزل فلسطيني(مركز الشرق العربي، 2007، 2).

وتعتبر خطة المعازل الثلاث هذه قديمة ففي عام 1978 أعلن البروفيسور آرتون سوفير ضرورة تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام شبيهة بثلاثة أصابع من النقانق، ويمتد أحداهما من جنين إلى رام الله وتبلغ مساحته 1930 كم2، وآخر ثاني يمتد من بيت لحم وحتى الخليل وتبلغ مساحته 710 كم2، وثالث وهو أصغرها سيحيط بمدينة أريحا ومساحته 60 كم2(مقاومة جدار الفصل العنصري:2003).

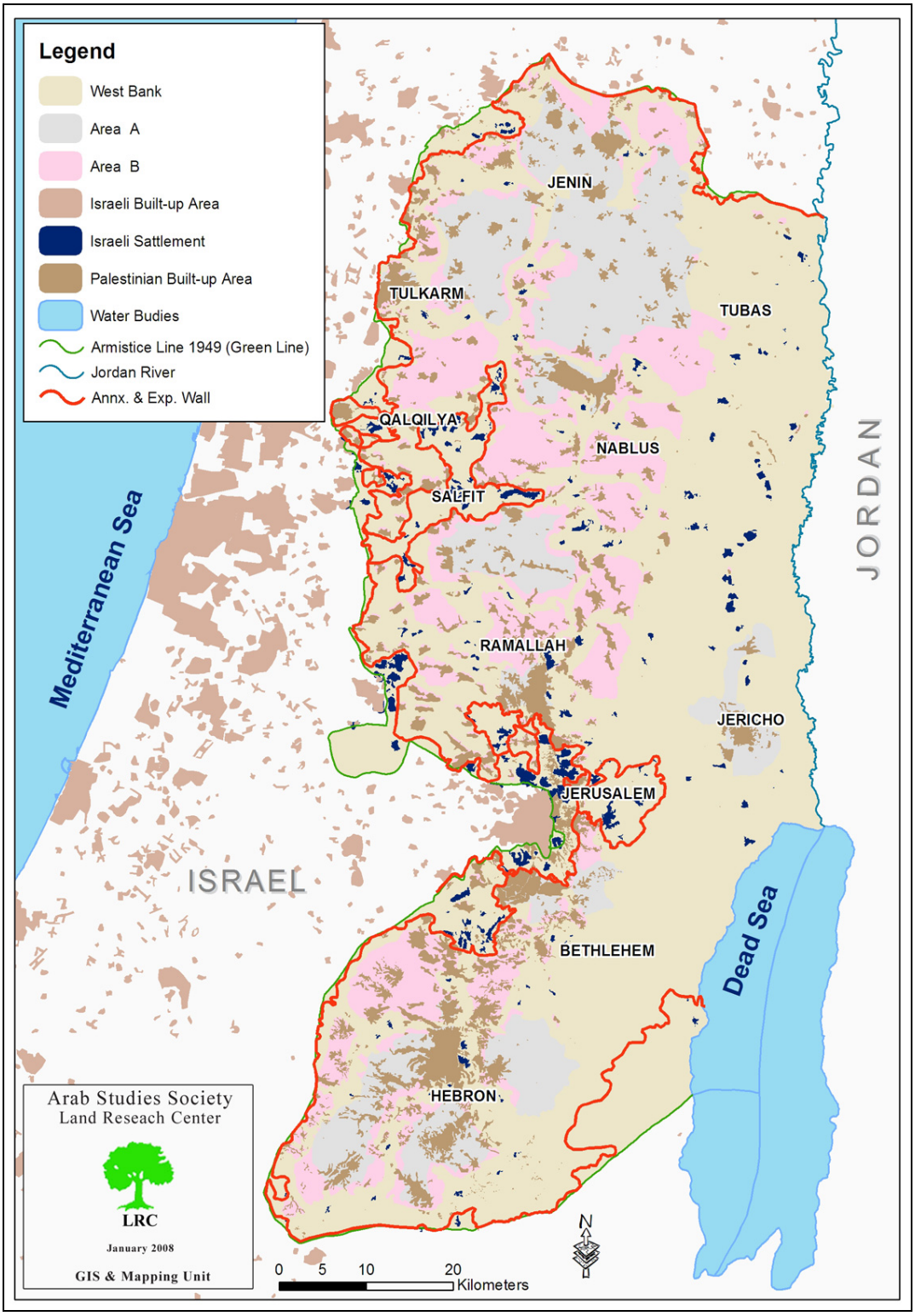

شكل(3-2) خارطة الجدار بمراحله.

المصدر: stop the wall.com2007

وقد قام معهد الأبحاث التطبيقية بدراسة لزيادات الجدار نتيجة لتغير مساراته مرات عديدة موضحة بالجدول (3-2) الأتي:

جدول (3-2): حالة الجدار العازل حتى شهر نيسان 2007

حالة الجدار	نسبة طول الجدار	طول الجدار
المبني من الجدار	51.6	397
تحت الإنشاء	9.1	70
المخطط إنشاؤه	39.3	303
المجموع	100	770

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية، 2008.

3-2-5 البوابات المقامة في الجدار وتصاريح الدخول:

أن المناطق الواقعة بين الخط الأخضر والجدار أعلن عنها منطقة عسكرية مغلقة، وهذا يعني فرض قيود على دخول هذه المناطق في وجه القادمين والمغادرين من سكانها، واستنادا على خطط جيش الاحتلال الإسرائيلي المقدمة لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية، في المرحلة الأولى من بناء الجدار، ستقام البوابات الزراعية على امتداد الجدار حيث تمكن المزارعين الفلسطينيين من الدخول إلى أراضيهم من خلالها، و قد صرح مكتب المدعي العام الإسرائيلي أن ترتيبات معقولة ستتخذ بشأن حركة العمال وأدوات العمل، والمركبات المخصصة لنقل الإنتاج من الحقول إلى التجمعات السكانية، إلا أن هذه الترتيبان أصبحت في غاية في التعقيد.

وفي الاجتماع المنعقد بين ضابط إسرائيلي رفيع المستوى ومسئولين من اليونسكو بتاريخ 2003/2/11(صحيفة القدس: 2003، 9)، لبحث الجدار ومساره وآلية الدخول إلى المناطق المعزولة، ويذكر انه سيكون هناك ثلاثة أنواع من البوابات من حيث الاستخدام كالبوابات المخصصة لمرور الأشخاص وأخرى لعبور المركبات الزراعية و تستخدم فيها الحيوانات، وثالثة مخصصة لحركة الشاحنات المحملة بالمحاصيل الزراعية شكل(3-2).

شكل(3-3): البوابات المقامة على الجدار والممارسات الإسرائيلية عليها.

المصدر: stop the wall.com 2008

كما وسيمنح السكان خلف الجدار تصاريح خضراء جديدة صادرة من الإدارة المدنية الإسرائيلية كي يتمكنوا من العبور إلى المناطق المعزولة أو الخروج منها لكنها تحد من حرية التنقل ووصول المواطنين إلى أراضيهم وتجعل حياتهم صعبة، إذ يتوجب على كل المواطنين الفلسطينيين الذين يسكنون تلك المناطق أن يحصلوا على التصاريح وذلك من اجل السماح لهم بمتابعة العيش ولوحظ أن حاملي التصاريح يواجهون ساعات فتح وإغلاق غير منتظمة، إذ أن البوابات الزراعية ستفتح لمدة 20 دقيقة في الساعة السادسة صباحا والساعة الثانية عشرة ظهرا والساعة السادسة مساء وبالتالي فهم عرضة لإجراءات مرور تعسفية(عبد ربه:2005، 78).

3-3 المواقف وردود الفعل الإسرائيلية والفلسطينية والدولية من بناء الجدار العازل

3-3-1 الموقف الإسرائيلي

روجت إسرائيل لذلك بأنه مجرد جدار إسمنتي لا يتعدى الخط الأخضر سابق الترسيم والفاصل بين الأراضي المحتلة عام 1948 وتلك الخاضعة للاحتلال عام 1967، فقيادة الجيش والأجهزة الأمنية يؤمنون بقدرة الجدار على التخفيف من عمليات التفجير الفلسطينية في الداخل

وتحاول وزارة الدفاع صبغ الجدار بطابع أمني صرف لا يرتبط بالمجال السياسي، وحسب وزارة الدفاع فإن الجدار بني وفق تقنية حديثة تسمح بإزالته فيما بعد بينما أشار تقرير إسرائيلي بأن الجدار سيكون بمثابة الحدود الجديدة لإسرائيل.

ودعا موشيه كتساف الرئيس الإسرائيلي أن لا تكون الأسباب المادية ذريعة للإبطاء في إقامة الجدار وضرورة السرعة في بنائه بهدف التقليل من عدد العمليات ضد الإسرائيليين(صحيفة القدس: 2003، 1).

كم وصرح وزير الجيش الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر أن السور الواقي ضرورة استراتيجية للفصل بين الفلسطينيين والاسرائيلين وانه يتمثل في سور لا يعرف له مكان ولا بداية ولا نهاية ولا حتى حدود جغرافية(صحيفة القدس:2002، 6). كما ويؤيد كل من حزبي العمل والليكود إقامة الجدار تأييداً كاملاً، حيث أظهر استطلاع تم في 24 حزيران 2002 في صحيفة معاريف أن 96% من الإسرائيليين يؤيدون إقامة الجدار(التميمي: 2003، 3).

وبرر الرأي الإسرائيلي المعارض بناء الجدار من خلال القوى والشخصيات الإسرائيلية التي تتعاطى مع مشاريع السلام وترى انه بإقامة الجدار مضيعة للوقت والجهد والمال وخاصة في ظل غياب حل سياسي، في حين أن القوى الإسرائيلية التي تؤمن بأراضي إسرائيل الكبرى كالمفدال ومجلس المستوطنات فهي تعارض إقامة الجدار كونه يشكل بادئة للتخلي عن الأرض، كما عارض إقامة الجدار الكثير من أعضاء حزب اليمين المتطرف ومجموعات المستوطنين لأنه يبقيهم خارج الجدار(صحيفة القدس: 2003، 21).

3-3-2 الموقف الفلسطيني

ضمن تنفيذ مشروع الجدار العازل لم تتعامل إسرائيل مع الفلسطينيين كسلطة ولا حتى كجماعة أو طرف ثاني في أية تسوية، بل تعاملت معهم كأفراد للتبعية ولا مرجعية لهم لكن فقط بصفتهم الشخصية كونهم أصحاب وسكان الأراضي المراد إخضاعها للسيطرة العسكرية الإسرائيلية وفي غالب الأحيان ليس بالطريقة الوجاهية أو الرسمية وإنما من خلال منشورات

بأن قرارات المصادرة تلصق أو تعلق في المواقع المطلوب وضع اليد عليها مع تأكيد المنشورات بأن قرارات المصادرة سارية المفعول منذ تاريخ التوقيع مع إشارة بحق أصحاب الأراضي بالتوجه لمكاتب التنسيق والارتباط المدني للاستفسار عن حقهم في التعويضات(المركز الفلسطيني للمعلومات والتوثيق، 2007).

واتجهت إسرائيل إلى فرض الجدار على الفلسطينيين كأمر واقع وبخاصة أن لإسرائيل السيطرة الأمنية الكاملة على المناطق التي يمر بها الجدار من الأراضي المحتلة عام 67، وقد احتجت السلطة الفلسطينية ضد مشروع الجدار إلى رئيس الجانب الإسرائيلي في اللجنة المدنية العليا جاء في رسالة الاحتجاج بأن الجدير بإسرائيل أن تقيم الجدار على الخط الأخضر وليس على حساب أراضي فلسطينية(صحيفة القدس: 2003، 1).

وقد اعتبرت القيادة الفلسطينية إقامة الجدار بأنه عمل عنصري يهدف إلى تكريس الاحتلال والاستيطان، حيث طالبت المجتمع الدولي لوقف العدوان عن الشعب الفلسطيني(الشوبكي، 2008).

كما ودعت الحركات الوطنية والإسلامية لأوسع تحرك فلسطيني للتصدي لمخطط الجدار الذي حول الأراضي الفلسطينية إلى معازل وسجون مغلقة(صحيفة القدس: 2003، 11). أما على الصعيد الشعبي الفلسطيني فقد قوبل مشروع الجدار بالرفض والشجب والاستنكار وقد نظمت عدة تظاهرات جماهيرية وأقيمت الإعتصامات في الأراضي المهددة بالمصادرة ومع أن التنفيذ بدأ كأمر واقع إلا أن الفلسطينيين وبالذات المتضررين منهم لم يتعاموا مع المشروع كأمر مسلم به أو أمر واقع ولم يتعاونوا مع السلطات الإسرائيلية في تشريع قرارات المصادرة، وتوجه المتضررين إلى كل الجهات المسؤولية والمتخصصة وذات العلاقة بقضيتهم على جميع الأصعدة المحلية والدولية ورغم معرفتهم بأن إسرائيل ماضية في تنفيذ مشروعها غير آبهة بأحد(الزعاترة: 2008).

3-3-3 الموقف الدولي

وفي منتصف حزيران من عام 2003 وخلال قمة العقبة، طالبت الحكومتان الأميركية والبريطانية إسرائيل بوقف بناء الجدار نظراً للتعديلات التي أدخلت على ترسيمه لكن رئيس الحكومة الإسرائيلي رفض الطلب، وأعرب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش انزعاجه لقيام حكومة إسرائيل بناء هذا الجدار بداية الأمر ثم عدل عن ذلك وصرح انه يحق للإسرائيليين محاربة الإرهاب والدفاع عن أراضيها، وفي المقابل وصف وفد أمريكي من معهد المفاوضات وحل النزاعات جدار العزل ومخططه الإسرائيلي باللامعقول لكونه يفصل الأحياء والبلدات الفلسطينية عن بعضها البعض إلى درجة وصلت حد تقسيم شارع رام الله- القدس عند تقاطع حاجز قلنديا إلى حاجز ضاحية البريد شمالاً إلى شطرين (الغادي، 2007، 1).

كما استنكر الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان قيام دولة إسرائيل بناء هذا الجدار مصرحاً أنه إذا ما أرادت إسرائيل أن تبني جداراً فلتبني في أراضيها(صحيفة القدس: 2003، 1).

أما بريطانيا فأكدت انه يحق لإسرائيل الدفاع عن نفسها ولكن ليس على مساره الحالي لأنه يضر بآلاف الفلسطينيين(صحيفة القدس: 2003، 2).

وتعالت أصوات الرفض لهذا الجدار في جميع أنحاء العالم، حتى أن الاتحاد الأوروبي رفع قضية الجدار إلى محكمة العدل الدولية، وفعلاً تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يطالب محكمة العدل الدولية في لاهاي بالبت في مشروعية بناء السلطات الإسرائيلية لجدار العزل في الضفة الغربية(صحيفة القدس: 2003، 4)، فقد أكدت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في عام 2004 أن بناء الجدار يتعارض مع القانون الدولي وأن إسرائيل ملزَمة بالتوقف عن بنائه وبأن تقوم على الفور بتفكيك تلك الأجزاء من الجدار التي شُيِّدت بالفعل. وفي 20 تموز/يوليه 2004، اعتمدت الجمعية العامة القرار د ط - 15/10 بأغلبية 150 صوتاً مقابل 6 أصوات وامتناع 10 أعضاء عن التصويت. وطالبت الجمعية العامة في ذلك القرار إسرائيل بأن

تمتثل لالتزاماتها القانونية المحددة في فتوى محكمة العدل الدولية (الأمم المتحدة، الجمعية العمومية، 2006).

3-4 آثار الجدار العازل على النواحي الحياتية

هنالك تأثيرات عديدة للجدار العازل ليس فقط على الآثار ولكن على جميع النواحي الحياتية للفلسطينيين والتي ستنعكس سلبا على مستواهم الاجتماعي والاقتصادي وغيره.وهذا التدمير سيكون عائقا كبيرا لمشاريع التنمية والمحافظة على المواقع الأثرية نظرا لسلم الأولويات في النواحي الحياتية.

3-4-1 تأثير الجدار العازل على المياه

تعتبر المياه الجوفية من أهم مصادر المياه في الضفة الغربية وسوف يقع حوالي 36 بئراً جوفياً تقريباً في المناطق التي تمت مصادرتها لصالح المرحلة الأولى من الجدار بالإضافة إلى 14 بئراً أخرى مهددة بالهدم لوقوعها في المنطقة العازلة للجدار، ويعادل مجموع ما تنتجه هذه الآبار الجوفية من المياه 7.6 ملايين متر مكعب سنوياً وسيكون مصيرها إما الضياع أو صعوبة الوصول إليها والتحكم بها حيث يعمل الجدار على فصل مصادر المياه والشبكات عن الأراضي الزراعية(صحيفة القدس: 2003، 17).

وقد قامت الجرافات الإسرائيلية عند البدء بأعمال التجريف للجدار بتدمير حوالي 35 ,000 متر من مواسير المياه التي كان يتم استعمالها لأغراض زراعية ومنزلية، كما سيؤدي بناء الجدار إلى فقدان بعض القرى لمصدر المياه الوحيد لها.

ومن خلال دراسة مسار الجدار واحتمالية وجود مياه جوفية فان النتيجة تشير إلى أن 100% من المخزون المائي وخاصة في محافظات شمال الضفة الغربية لاسيما في جنين وقلقيلية وطولكرم تقع داخل الجدار أي أن كافة المخزون سيصبح داخل الجدار، وعنده ستغدو أية محاولة فلسطينية لاستخراج المياه في تلك المناطق غير مجدية(صحيفة القدس: 2003، 9).

3-4-2 تأثيرا لجدار العازل على الصحة

لقد أعاق بناء الجدار الوصول إلى المرافق الصحية في القرى التي يحيط بها الجـــدار، وخاصة بالنسبة للسكان الذين يعيشون بين الجدار والخط الأخضر، كما وأدى إلى زيادة تـــردي مستوى الخدمات الصحية الضعيفة أصلا نتيجة لزيادة القيود على التنقلات بين المدن وعمليـــات الإغلاق العسكرية منذ بداية الانتفاضة الحالية.

ويعد بناء الجدار، يجب على 80,1% من السكان الموجودين غربي الجـــدار و 48,3% من السكان الموجودين شرقي الجدار أن يقطعوا مسافة تزيد بواقع 4 كيلومترات على المســـافة التي كان يجب عليهم أن يقطعوها للوصول إلى اقرب مستشفى، إضافة إلى ذلك سيشكل الجـــدار عقبة أمام الوصول الضروري إلى الخدمات الصحية بالنسبة لـــ 73,7% من الأســـر المعيشـــية الموجودة غربي الجدار و 38,6% من الأسر المعيشية الموجودة شرقي الجدار(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني :2003).

كما سيجعل من الصعب الوصول إلى مستشفيات في القدس من قبل السكان في الضـــفة الغربية، فقضت الإغلاقات المتكررة للحواجز ونقاط التفتيش والطرق الالتفافية وبوابات الجـــدار بمأساة إنسانية عانى منها المرضـــى وانعكســـت تفاصـــيلها علـــى أعـــداد الضـــحايا، فنجـــد إن 142 مريضاً قضوا نحبهم على الحواجز العسكرية المنتشرة بين المدن والقرى الفلســـطينية، بينهم ثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً استشهدوا عند بوابات الجدار بانتظار السماح لهم بالمرور إلى المستشفيات والمراكز والعيادات الطبية التي فصلها الجدار عنهم، بينما أرغم الاحتلال 69 سيدة حامل على الولادة عند الحواجز بينما كنَّ بانتظار السماح لهـــنَّ بـــالمرور إلـــى المستشـــفيات، بالإضافة إلى استشهاد خمسة سيدات وإجهاض ووفاة 35 جنيناً(جهـــاز الإحصـــاء المركـــزي: 2007).

3-4-3 تأثير الجدار العازل على التجمعات السكانية

بلغ عدد التجمعات السكانية التي سلبت أراضيها من أجل بناء الجدار العازل بقرار عسكري إسرائيلي 84 تجمعاً، وذلك حسب إحصاءات المركز الصحافي الدولي، واستولت عليها إسرائيل إما بوضع اليد أو التجريف المباشر، بالإضافة إلى القرى والبلدات التي سوف تتضرر عند الانتهاء من بناء الجدار حول محافظتي بيت لحم والخليل ومن المحتمل أن يصل عدد التجمعات الفلسطينية المتضررة جراء الجدار إلى أكثر من 126. كما وبلغ عدد الأفراد الذين تم تهجيرهم 2323 فرداً من التجمعات السكانية التي مر الجدار من أراضيها، و بلغ عدد الأفراد الذين أصبحوا غرب الجدار 42097 فرداً(جهاز الإحصاء المركزي: 2003، 4).

فالمعزل الأول والثاني والثالث يعزل 95 ألف فلسطيني، عدا عن مائتي ألف في القدس الشرقية، كما سيحاصر 11.500 فلسطيني في 16 قرية من الجدار والخط الأخضر، وباكتمال الجدار الشرقي فسيحاصر 200 ألف فلسطيني في القدس و250 ألف آخرين في الجيوب الصغيرة وسينتقل 450 ألف مواطن إلى السيادة الإسرائيلية(جمعية القدس: 2006، 3).

وسيؤدي بناء الجدار العازل إلى خلق خمسة جيوب من التجمعات السكنية الفلسطينية، تقع بين الجدار الرئيس والخط الأخضر من الجهة الغربية، وهذه الجيوب تمتد من الشمال إلى الجنوب، وستفصل عن باقي الضفة الغربية، وعن بعضها البعض(بيتسلم، 2003، 3). وتقع شرق الجدار الرئيس ثلاثة عشر تجمعاً سكنيا، يقع ضمن هذا التصنيف يقطنها نحو 128,500 نسمة، وهناك جيبان يقعان بين الجدار الرئيس وبين خنادق جدار العمق يقع الأول في منطقة جنين، والثاني وهو الجيب الأكثر بروزاً من حيث الحجم في طولكرم، أما الجيب الثالث فسيطبق إطباقا كاملاً قلقيلية، بينما سيلتف الجدار الرئيس حول الجيب الرابع جنوب قلقيلية، والجيب الخامس على بعد كيلو مترات من الجنوب ويشمل عزون العتمة(PNN: 2008).

3-4-4 تأثير الجدار العازل على الاقتصاد

سيعوق الجدار التنمية الاقتصادية الفلسطينية والتخطيط الاقتصادي لان مسار الجدار يصادر ويعزل موارد الاقتصاد الفلسطيني مثل المياه والأراضي واليد العاملة كما بجزء السوق الفلسطينية إلى مجموعة أسواق غير متصلة، حيث بلغ عدد المباني التي أصبحت داخل الجدار 2438 مبنى، كما أصبح 750 من المنشآت الاقتصادية داخل الجدار بالكامل(فريق تنسيق المساعدات المحلية:2003 ،43). وذكر تقرير صادر عن مركز المعلومات الفلسطيني أن مجموع خسائر التجمعات التي تضررت من بناء الجدار 10.7 مليون دولار ، منها 280 ألف دولار خسائر تدمير آبار المياه الجوفية، و417 ألف دولار خسائر تدمير شبكات الطرق و119 ألف دولار خسائر تدمير شبكات المياه، و194 ألف دولار خسائر تدمير شبكات الكهرباء (الوحيدي: 2007).

كما صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية آلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين لتصبح مناطق عسكرية مغلقة، رغم أن النشاط الزراعي الذي يعتبر أحد المصادر الأساسية للدخل في القرى والمدن التي ستتأثر من الجدار من خلال أنه سيقضم أكثر المناطق خصوبة في الضفة الغربية.

ويتوقف عدد السكان الذي سيتأثرون مباشرة جراء فصلهم عن أراضيهم على عدد الفلسطينيين الذين يمتلكون أراضي على الجانب الآخر من الجدار، ويقع ضمن التصنيف 36 تجمعاً سكنياً يقطنها 72.200 نسمة، وهذه التجمعات في منطقة جنين، تجمعات منطقة طولكرم المجموع الكلي 37.600 نسمة، وتجمعات منطقة قلقيلية(صحيفة القدس: 2003، 14). واستناداً إلى المعطيات عن المحافظات الثلاث فإنه يمكن الحصول على مؤشرات معينة لحجم وأهمية الزراعة فيها بالقياس إلى باقي الضفة الغربية، حيث أن نسبة الأراضي التي تستخدم للزراعة من أصل كل أراضي المحافظة هي الأعلى في الضفة الغربية: 59% في طولكرم و50% في جنين و46% في وقلقيلية مقابل 24.5% من الأراضي في باقي الضفة الغربية(الغادي: 2007، 1).

وقد قامت إسرائيل باقتلاع أكثر من 100000 شجرة منها 83000 شجرة زيتون مما الحق أضرارا مادية كبيرة بقطاع الزراعة(محكمة العدل الدولية: 2004، 104). وفي دراسة استقصائية عن اثر الجدار على القرى التي يمر عبرها الجدار كانت 62623 دونم مزروعة بأشجار الزيتون و 18522 دونم تزرع بالمحاصيل، وإما الأرضي التي تستخدم للرعي كانت 9800 دونم، و8008 دونمات مزروعة بأشجار الحمضيات كما تم تجريف 21002 دونم من الأراضي المملوكة ملكية خاصة، أما الخضروات فكان يصل إنتاجها السنوي إلى مليون دولار، كما سيمنع الجدار حوالي 10000 رأس من الماشية من الوصول إلى المراعي التي تقع غرب الجدار الفاصل(جهاز الإحصاء المركزي: 2003، 7).

كما دمرت المرافق التجارية الواقعة في مسار الجدار أو بالقرب منه، فعلى سبيل المثال تم هدم نحو 200 دكان تشكل المركز التجاري الرئيسي في نزلة عيسى الواقعة في شمال الضفة الغربية، لبناء الجدار(فريق الرصد الفلسطيني: 2003).

كما إن هنالك صناعات يعتمد عليها الفلسطينيون سوف تتوقف أو تتراجع، فسيكون هناك تدمير لصناعة زيت الزيتون بعد أن كانت هذه المنطقة تنتج 22000 طن من زيت الزيتون كل موسم، وكذلك سيتأثر إنتاج هذه المنطقة من الفواكه الذي كان يصل إلى 50 طناً(الحاج: 2003).

ويواجه الفلسطينيون الذين يعيشون الآن خارج الجدار صعوبة في الوصول إلى سوق العمالة، وصعوبة اكبر في الوصول إلى سوق الوظائف الموجودة خارج الجدار لأنهم يحتاجون إلى تصاريح للدخول إلى المناطق المغلقة أو الخروج منها، وقد قام على الأقل 23,6% من الذين يعيشون غربي الجدار، بتغيير عملهم كلياً (النشاط ومكان العمل) مقارنة بنسبة 21,7% م الذين يعيشون شرقي الجدار(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2003، 5) والجدول(3-3)يوضح ذلك.

الجدول(3-3) يوضح عدد المنشآت الاقتصادية المدمرة في التجمعات السكانية التي يمر فيها الجدار العازل حسب المحافظة وبعض خصائصها، آب/2003

المحافظة المنطقة	عدد المنشآت داخل الجدار	عدد المنشآت المدمرة			عدد العاملين في المنشآت المدمرة			مساحة المنشآت المدمرة بالمتر المربع			قيمة المنشآت المدمرة (1000 دولار أمريكي)		
		كلي	جزئي	المجموع	كلي	جزئي	المجموع	كلي	جزئي	المجموع	كلي	جزئي	المجموع
المجموع	750	27	0	27	80	0	80	11500	0	11500	130	0	130
جنين	217	5	0	5	20	0	20	1000	0	1000	0	0	0
طولكرم	473	22	0	22	60	0	60	10500	0	10500	130	0	130
قلقيلية	41	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سلفيت	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
القدس	12	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بيت لحم	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وكما سيعاني الاقتصاد الزراعي الفلسطيني من أربع عواقب اقتصادية رئيسية وهي: فقدان أصول اقتصادية وضياع استثمارات محتملة وزيادة تكاليف صفقات الخضار والفواكه وأخيرا ارتفاع معدلات البطالة.

3-4-5 تأثير الجدار العازل على قطاع التعليم:

أثر إنشاء جدار العزل تأثيراً كبيراً على قطاع التعليم حيث حال بين العديد من الطلاب وبين الوصول إلى جامعاتهم ومعاهدهم ومدارسهم، وبلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم وواجهوا صعوبات في الوصول إلى مدارسهم أو جامعاتهم أو معاهدهم 15.2% منهم 29.4% من الأسر التي تقيم غرب الجدار و13.9% من الأسر التي تقيم شرق الجدار، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2003، 5).

وقد لحقت أضرار مادية بمرافق التعليم وتضررت المباني الواقعة قرب مسار الجدار، ومنعت السلطات الإسرائيلية المدارس الأخرى من توسيع مبانيها لتخفيف حدة الازدحام(لجنة المساعدات: 40) عدا عن الأثر النفسي للطلاب الذي لم يقيم بعد، والجدول التالي يوضح أداء وزارة التربية والتعليم في المحافظات المتضررة.

الجدول (3-4): يوضح أداء وزارة التربية و التعليم في المحافظات المتضررة

المحافظة	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين	أيام منع التجول	الطلاب المنقطعين	المدرسون المنقطعون
سلفيت	53	17120	896	9	6119	295
قلقيلية	69	26308	1254	32	15212	612
طولكرم	111	42686	1964	38	21565	925
جنين	108	40276	1880	39	23287	983

المصدر: وزارة التربية والتعليم، 2005.

3-4-6 تأثير الجدار العازل على البيئة

سوف يؤثر الجدار على البيئة تأثيراً كبيراً حيث أنه بعد قطع ما يقارب من مليون شجرة متعددة الثمار منها 300000 شجرة زيتون، فإن ذلك حرم البيئة الفلسطينية من فوائد عديدة لهذه الثمار ومنها: تحسين نوعية الهواء من حيث التقاط حبيبات الغبار وامتصاص ثاني أكسيد الكربون وإطلاق الأكسجين، وتبريد الجو خلال فصل الصيف وتقليل الضوضاء، كما وتعمل على التقليل من جريان المياه وبالتالي التقليل من تعرية التربة وزيادة الفرصة أمام تغذية المخزون الجوفي، بالإضافة إلى زيادة خصوبة التربة وإنتاجيتها، واستدامة الحياة البرية من خلال توفير الملاذ الآمن للعديد من الطيور والحيوانات الأخرى، وبالتالي الحفاظ على التنوع الحيوي البيئي.

وتسبب الجدار في تقطيع أوصال الطبيعة في أراضي الضفة الغربية من خلال حرص السلطات الإسرائيلية على الحفاظ على الغابات والأشجار وضم العديد من المحميات الطبيعية داخل الجدار أو سعيها إلى اقتلاع عشرات الآلاف منها خارجه، ويؤدي ذلك إلى القضاء على المساحات الخضراء بتخريف الأراضي المصادرة، و أثر هذا الأمر على التنوع الحيوي البيئي والتوازن الأيكولوجي للمنطقة.

كما يضر الجدار بالبيئة من حيث صعوبة توفير أراضي لاستعمالها كمكبات للنفايات مما ينتج عنه تلوث في المناطق السكنية(سعد: 2006). كما ويؤدي ذلك إلى انخفاض في الموارد الطبيعية وتناقص في مناطق الغابات والمراعي الخضراء والمساحات المفتوحة وأماكن الاستجمام، بالإضافة إلى انه سيعمل على فقدان مناطق الرعي وارتفاع ظاهرة التصحر، وأيضا سيؤدي إلى تناقص في عدد الأمكنة المتاحة لمعالجة المياه العادمة.

بشكل عام إن تأثير الجدار العازل على النواحي الحياتية سيكون له انعكاسات سلبية على الآثار والمواقع الأثرية لاسيما أن التركيز سيكون منصبا على إيجاد الحلول التي ستكفل من رفع شان النواحي الحياتية في حين ستوضع قضية الآثار في المراتب اللاحقة.

3-5 الجدار العازل و المواقع الأثرية والتراثية:

من أهم الآثار المباشرة للجدار العازل على المواقع الأثرية هو تدميرها أو فصلها عن بيئتها وهذا كان له اكبر الأثر في تشويه صورة المشهد الحضاري لها.

وقد تأثرت المعالم والمواقع الأثرية مثل التلال والمباني والأبراج الأثرية والمدافن والمقابر والآبار والأديرة ومقالع الحجارة والطرق التاريخية وعيون المياه والمدن التاريخية والقرى التقليدية، لذلك فنتيجة لبناء الجدار تم تفكيك المشهد الحضاري.

ففي المرحلة الأولى من بناء الجدار ادخل نحو 230 موقعا اثريا رئيسيا إلى الجهة الغربية من الجدار، كما أن مسار الجدار الشرقي على طول غور الأردن سينقل أكثر من 1000 موقع اثري من السيطرة الفلسطينية إلى السيطرة الإسرائيلية(محكمة العدل الدولية:2004، 111)، كما أن 263 موقعاً اثريا جرى فيها أعمال تنقيب من قبل بعثات آثار إسرائيلية وأجنبية ستصبح خلف الجدار وهي تشكل ما نسبته 62% من مجموع المواقع التي جرت فيها أعمال التنقيب، وأن 37 موقعاً رئيساً تعرضت لتأثير مباشر بسبب بناء الجدار(طه: 2007)، إذ يصل عدد المواقع والمعالم الأثرية الواقعة خلف الجدار حوالي 4264 موقعا ومعلما اثريا منها 466 موقعا أساسيا أي خربة وتل من مجمل المواقع الأساسية في الضفة الغربية شكل(3-3)(المؤسسة الفلسطينية لدراسة المشهد الحضاري:2004، 2).

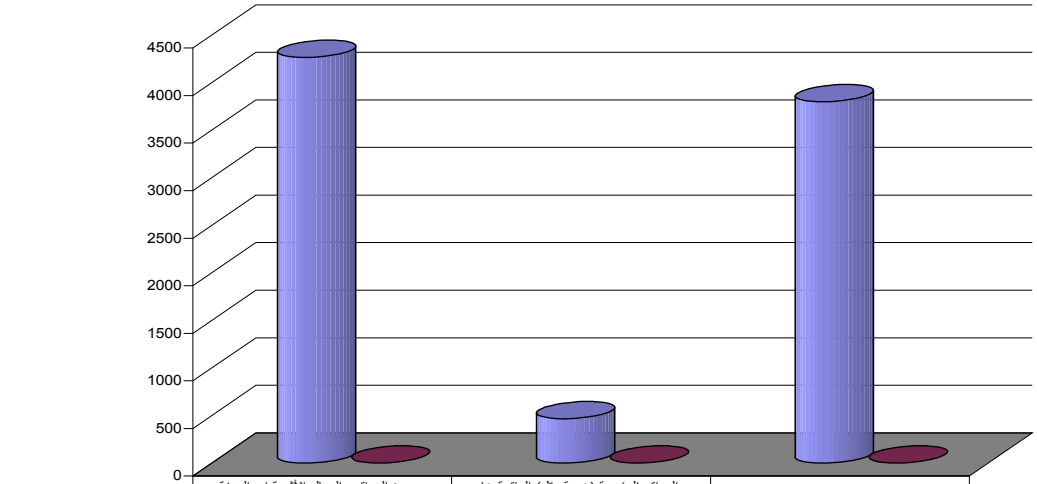

	مجموع المواقع والمعالم الأثرية في الضفة الفلسطينية الواقعة خارج الجدار	عدد المواقع الرئيسية (خربة وتل) الواقعة خارج الجدار	عدد المعالم الأثرية الواقعة خارج الجدار
العدد	4264	466	3798
النسبة المئوية من المجموع الكلي	0.40	0.43	0.40

شكل(3-4): عدد المواقع الأثرية الواقعة خلف الجدار استنادا للخرائط البريطانية.

المصدر: المشهد الحضاري

ومن خلال تتبع مسار الجدار في الضفة الغربية يلاحظ انه قد احتوى الضفة الغربية بشكل كامل بحيث يعزل الكثير من المواقع الأثرية خلفه وهذا العزل عن المواقع الأخرى يؤدي إلى خلخلة العلاقة الحضارية بين المواقع الأثرية والمدن التاريخية مع مشهدها الحضاري مثل الطرق القديمة والحقول الزراعية وعيون المياه ومصانع الشيد والمقالع الحجرية. فكل هذه المكونات نتجت بشكل متوازي حضاريا في الماضي ولم تكن منفصلة عن بعضها البعض، كما يؤدي الجدار إلى سلب السلطة الفلسطينية من حق إدارة هذه المواقع الأثرية وبالتالي تدميرها (المؤسسة الفلسطينية لدراسة المشهد الحضاري:2004، 3).

وفي دراسة أجرتها المؤسسة الفلسطينية لدراسة المشهد الحضاري أثبتت (انه كلما زادت المسافة الواقعة من على جانبي الجدار ارتفع عدد المواقع والمعالم الأثرية التي سوف تتأثر من بناء الجدار، فنجد أن المواقع والمعالم الأثرية الواقعة من على جانبي الجدار من مترا واحدا إلى مئة متر تبلغ حوالي 269 أي ما نسبته 2.5% من المجموع الكلي لعدد المواقع والمعالم والبالغ 10583 في الضفة الفلسطينية، ومع تضاعف المسافة إلى مائتي متر من على جانبي الجدار يبلغ عدد المواقع والمعالم الأثرية حوالي 596 أي ما نسبته 5.6% من المجموع العام لعدد المواقع

والمعالم في الضفة، وتتضاعف المعطيات الأثرية بشكل دراماتيكي أكثر، فعلى مسافة خمسة مئة متر يبلغ عدد المواقع والمعالم الأثرية الواقعة من على جانبي الجدار حوالي 1451 أي ما نسبته 13.7% من المجموع، في حين على مسافة ألف المتر يبلغ عدد المواقع والمعالم الواقعة من على جانبي الجدار حوالي2921 أي ما نسبته 27.6% من المجموع العام والذي يبلغ 10583) الشكل(3-4) يوضح ذلك.

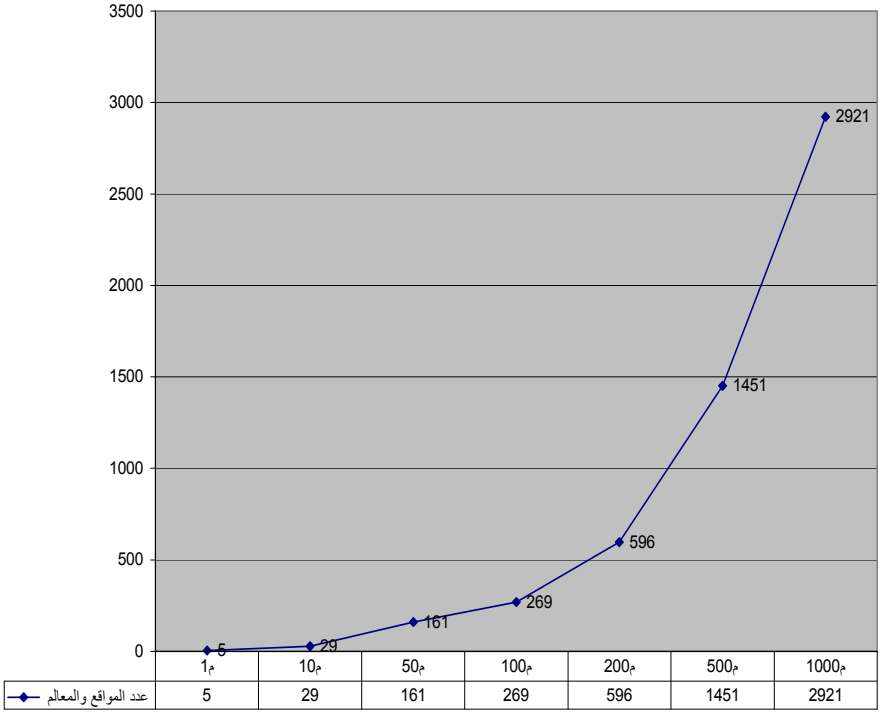

الشكل(3-5): يوضح العلاقة بين عدد المواقع الأثرية ومسافة البعد عن الجدار.

المصدر: المشهد الحضاري.

كما أن وجود الجدار سيرفع من معدل التدمير التدريجي للآثار الفلسطينية بسبب الحاجة المتجددة للسكان إلى تطوير البنية التحتية لان الجدار صادر مساحة كبيرة من الأراضي مما قلل الحيز التوسعي المستقبلي للسكان والتي لا تتجاوز 2742 كم2، وبهذه المساحة يوجد 6319 موقعا ومعلما اثريا و257 قرية ومدينة تاريخية)، التي مما يؤدي إلى زيادة خطر التهديد والتدمير للمواقع الأثرية شكل(3-5).

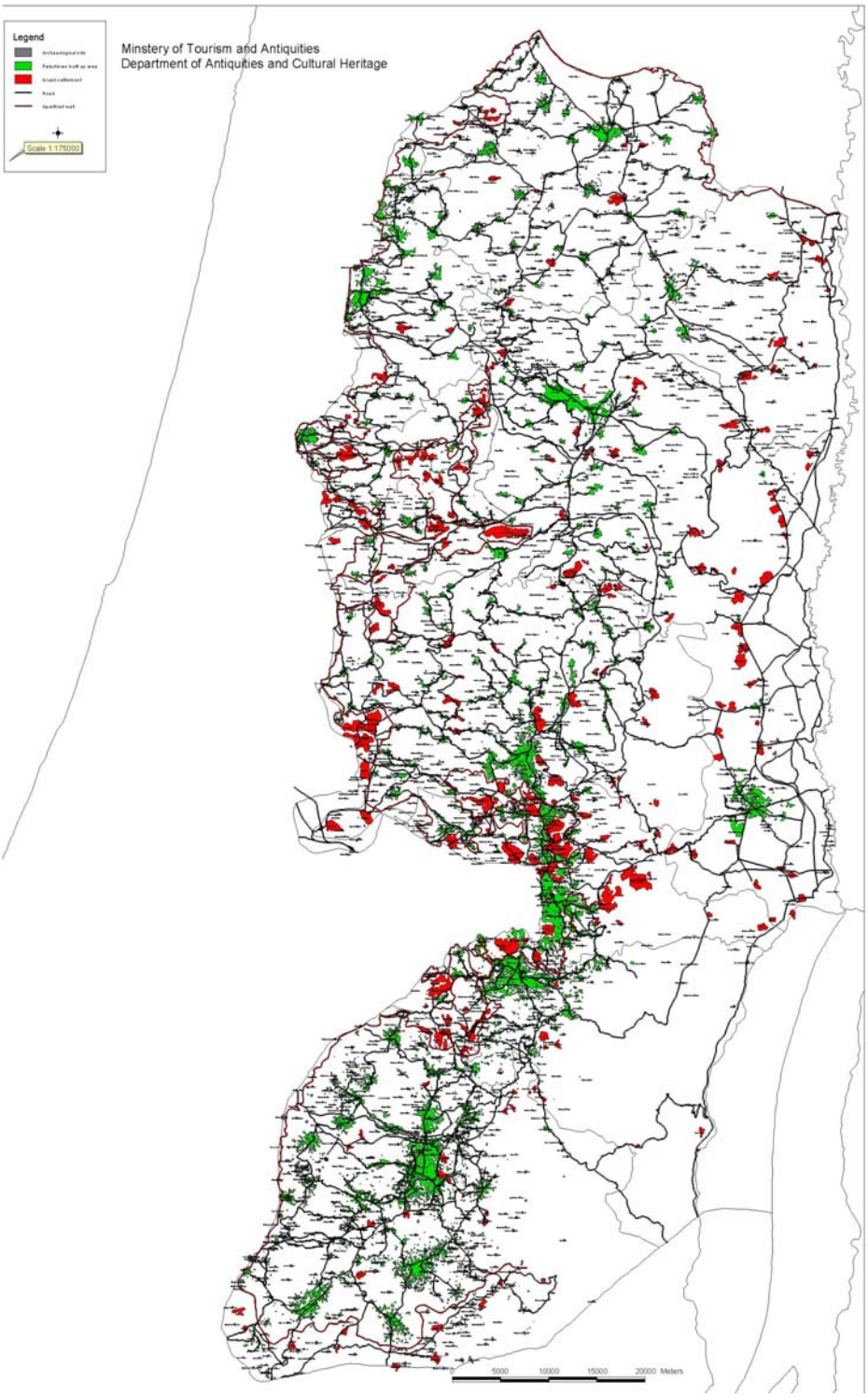

شكل (3–6): المواقع الأثرية التي سيمر منها الجدار في الضفة الغربية.

المصدر: دائرة الآثار الفلسطينية

أما المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية التي تعرضت لأثار سلبية في المواقع الأثرية والتراثية جراء بناء الجدار العازل فكانت كالتالي:

3-5-1 محافظة جنين

وتقع في الجهة الشمالية من الضفة الغربية وتبعد عن القدس حوالي 112 كم، كما وتبلغ مساحة أراضي المحافظة حوالي572650 دونم(معهد الأبحاث التطبيقية: 2005، 38)، ترتفع عن سطح البحر مابين 100- 250(وزارة السياحة والآثار:2001، 143)، وتشرف المدينة على سهل مرج بن عامر، وتضم 96 تجمع سكني أي تشكل ما نسبته 12.3% من مجموع عدد التجمعات في الضفة الغربية(المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار:2002، 18)، ويبلغ عدد سكانها حوالي 216.126 نسمة(جهاز الإحصاء المركزي: 2000).

مسار الجدار في المحافظة

تم بناء الجدار على أراضي المحافظة وعلى امتداد حدودها ليحيطها من الجهات الشرقية والشمالية والغربية، حيث يبدأ الجدار مساره في المحافظة عند نقطة ملاصقة لخربة ظهر العبد ويسير باتجاه الشمال مخترقا أراضي قرية زبدة وأم دار، ومن ثم يتجه ليضم مستوطنة ريحان وقرية برطعة كاملة للجدار بالإضافة إلى ظهر المالح، وخربة عبد الله اليونس، وخربه الشيخ سعيد ويستمر مسار الجدار متجها إلى الشمال بمحاذاة قرى طورة الشرقية وطورة الغربية وليلتف مستوطنة شاكيد وحينانيت ويضمها للجدار من الجهة الغربية ليعزل قرية أم الريحان بشكل كامل، ثم يصعد الجدار شمالا باتجاه نزلة الشيخ زيد والطرم حيث يضم جزء كبير من أراضي العرقة ويستمر إلى أن يصل إلى عانين وقرية الطيبة ورمانه ويعبد والخلجان وتعنك وزبوبة، ويتجه شرقا إلى قرية السيلة الحارثية ويستمر إلى أن يصل إلى الجلمة وأراضي قرية فقوعه ثم يتجه جنوبا إلى جلبون وبشكل متعرج يصل قرية المطلة، ومن هنا ينقسم الجدار لمسارين، الأول متعرج حتى يصل قرى كردله وبردله وعين البيضا والآخر باتجاه رابا ايزيق والعقبة تياسير القريبة من محافظة طوباس .

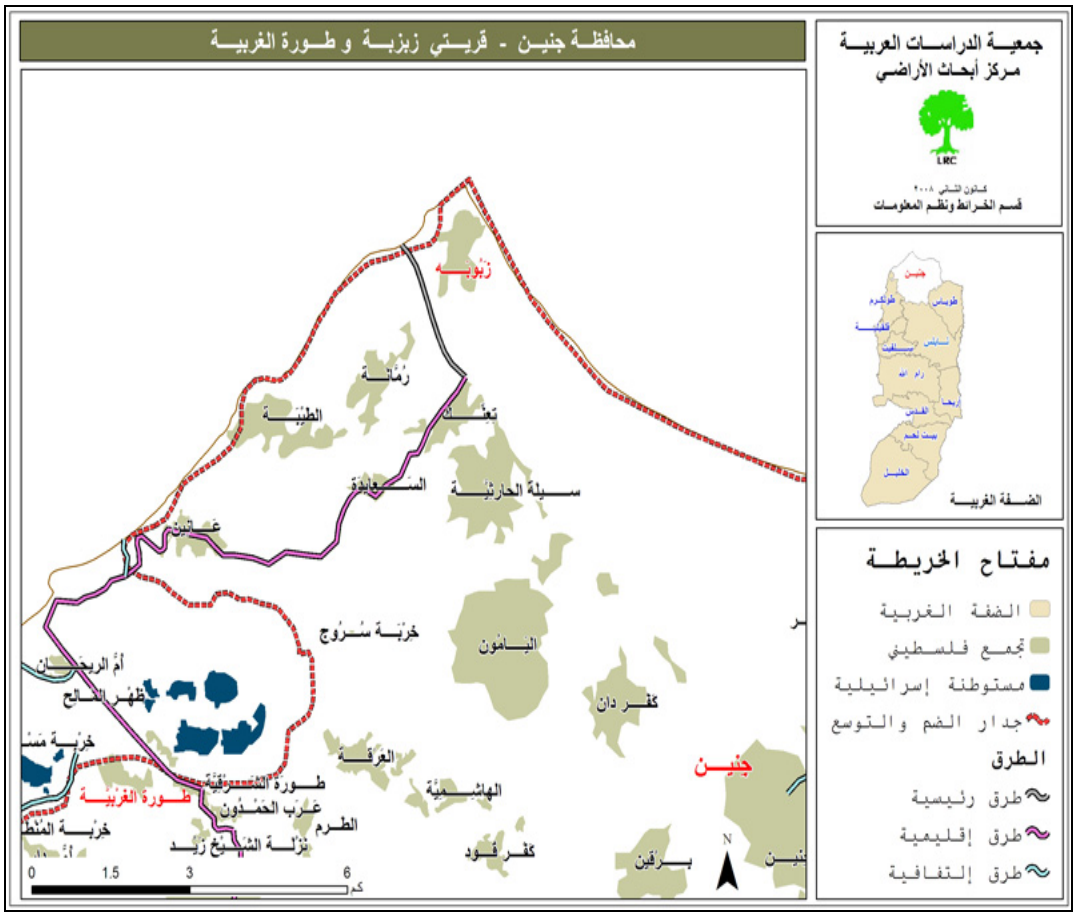

شكل(3-7): خارطة الجدار في جنين

المصدر: stop the wall.2007

ويلاحظ أن الجدار ضم مساحات واسعة من أراضي المحافظة أو أصبحت قيد الضم والمصادرة وتحتوي في داخلها الكثير من الخرب والمواقع الأثرية والمحميات الطبيعية والمقامات الدينية مثل:

موقع الذهب

يقع شمال مدينة جنين قرب قرية زبوبة يبعد عنها 2كم، ويحتوي الموقع على مقنيات أثرية تعود للفترة الرومانية والبيزنطية، وقد تم تدميره بسبب الجدار (طه: 2007).

قرية أم الريحان

وتقع في الجهة الغربية لمدينة جنين على بعد 15كم، ويبلغ عدد سكانها حوالي 309 نسمة(جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني: 2000)، وهذه القرية حديثة الإنشاء تحوي غابات طبيعية كثيفة جداً تصل مساحتها إلى حوالي ثلاثة آلاف دونم من أراض تجمع قرى جنين، وتعتبر إحدى الركائز الأساسية للطبيعة الفلسطينية المتميزة وهي من أهم الموجودات الطبيعية في البلاد لكثرة تنوع الكائنات الحية من حيوانات وطيور ونبات وأشجار كبيرة الحجم ومعمرة، كما وهناك العديد من الحيوانات البرية مثل الضبع والذئب والنسناس، وتحتوي خربتها على آثار أنقاض منتشرة على السطح ومحرس مهدم(الدباغ، مصطفى:1988 ،103)، وقد تم عزلها بالكامل بسبب الجدار.

قرية خربة الخلجان

تقع إلى الغرب من جنين بانحراف إلى الجنوب قريبة من زبدة، ويبلغ عدد سكانها حوالي 204 نسمة(مركز الإحصاء الفلسطيني: 2000) فيها بعض البيوت القديمة.

خربة عبد الله اليونس

تقع خربة عبد الله اليونس إلى الغرب من مدينة جنين على بعد 20كم تقريبا، وهي احد التجمعات السكنية التابعة لقرية يعبد، ويبلغ عدد سكانها حوالي 116 نسمة(مركز الإحصاء الفلسطيني: 2000) الجدار بها عبارة عن سياج حيث تم عزلها بالكامل غربي الجدار.

قرية نزلة الشيخ زيد

وتقع إلى الجنوب الغربي من مدينة جنين، ويبلغ عدد سكانها حوالي 600 نسمة(مركز الإحصاء الفلسطيني: 2000)، صودر من أراضيها نحو ألف دونم من الأراضي الحكومية والميري في المنطقة تحتوي على مباني قديمة وبها مقام الشيخ زيد وقبره وقبر الشيخ محمد شكل (3-6)، لم يعزلها الجدار ولكن فصلها عن مشهدها الحضاري مع بقية القرى المجاورة.

شكل (3-8): مقام الشيخ زيد

المصدر: الباحثة

قرية أم دار

تقع القرية إلى الغرب من مدينة جنين بالقرب من قرية زبدة، ويبلغ عدد سكانها 600 نسمة(جهاز الإحصاء الفلسطيني: 2000)، ويمتد الجدار في أراضيها 2 كم بارتفاع 8 أمتار وتحتوي القرية على مباني قديمة، ومغر منحوته بالصخر تأثرت بعزلها عن مشهدها الحضاري.

قرية العرقة

تقع إلى الغرب من جنين وتبلغ مساحتها 27 دونم، ويبلغ عدد سكانها حوالي 1754 نسمة(مركز الإحصاء الفلسطيني: 2000)، وصادرت سلطات الاحتلال نحو ألفي دونم حيث أصبحت داخل الجدار كي تستفيد منها مستوطنة شاكيد القريبة، ويبعد الجدار عن آخر منزل في قرية العرقة من الناحية الغربية نحو (200) متر، حيث تحتوي القرية على مباني تاريخية بالإضافة إلى احتواءها على عدد من التلال الأثرية مثل تل نابليون (مقابلة شفوي، 2007) وقد ضمها وعزلها الجدار، كذلك تل الملكة التي تظهر فيها بقايا الحجارة المشذبة على السطح وكسر

فخارية متناثرة، وإثناء الجولة الميدانية بالمنطقة تم العثور على مغارة منحوته بالصخر تبدو وكأنها مقبرة وقد تمت سرقتها، وأثناء مقابلة الباحثة مع احد اللصوص قال أنهم عثروا إثناء الحفر على كوانين فخارية وهياكل عظمية وبعض الحلي وقطع العملة الرومانية ونحت على شكل أفعى، والجدار بها عبارة عن سياج وأسلاك شائكة شكل (3-9).

شكل(3-9): مغارة خربة الملكة

المصدر الباحثة

خربة الطرم

تقع في الجهة الغربية من مدينة جنين، ويبلغ عدد سكانها حوالي 329 نسمة(مركز الإحصاء الفلسطيني:2000) وقامت قوات الاحتلال بمصادرة مئات الدونمات من أراضيها، وبها مباني قديمة تقع في جذر القرية، وتحتوي على أنقاض حجارة مشذبة منتشرة على السطح(المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار:2002 ،98)، والجدار بها عبارة عن سياج وأسلاك شائكة.

قرية رمانة

وتقع في الجهة الشمالية الغربية من مدينة جنين، ويبلغ عـدد سـكانها حسـب مركـز الإحصاء الفلسطيني لعام 2000 حوالي 2785 نسمة، مساحتها 27دونم، وتحتوي علـى مبـاني تاريخية قديمة، وبها مجموعة خرب تحتوي أنقاض أثرية(المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار:2002، 89)، مر الجدار من أرضيها وعزل جزء منها.

قرية المنطار

تقع في الجهة الجنوبية الغربية من مدينة جنين، ويبلغ عدد سـكانه 40 نسـمة(مركـز الإحصاء الفلسطيني:2000)، وتم فصلها وعزلها كاملة بسبب الجدار.

قرية تعنك

وتقع في الجهة الشمالية الغربية من جنين، ويبلغ عدد سكانها حوالي 904 نسمة(مركـز الإحصاء الفلسطيني:2000)، وتعتبر هذه القرية من أقدم القرى الفلسطينية، وتقوم على البقعـة التي كانت عليها بلدة تعنك الكنعانية، وتحتوي القرية على أنقاض تل، ومدافن ومغر محفورة في الصخر ونحت(المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار: 2002، 74)، ولم تعزل القريـة والآثـار الموجودة فيها ولكن أراضيها المصادرة لم تقم فيها تنقيبات أثرية علمية دقيقـة ممـا يعرضـها للخطر.

قرية فقوعة

وهي من قرى محافظة جنين الواقعة على الخط الأخضر، تبعد مسافة 11 كم من مدينة جنين، ويبلغ عدد سكانها حوالي 3000 نسمة، يسير الجدار باتجاه شمال وبطول حـوالي 4.5 كم، حيث تم مصادرة 438 دونم لذلك(مجلس قروي فقوعة:2007)، وتحتوي فقوعة على آثـار محلة قديمة ومدافن وصهاريج محفورة في الصخر، بالإضافة إلى مجموعة من الخرب المجاورة

التي تضم مواقع أثرية منها: خربة الجديدة وخربة فقيقعة تقع في الجهة الجنوبية فيها أبراج مهدمة ومقام الشيخ برقان(المركز الفلسطيني للإعلام:2008).

قرية المطلة

تقع، وتبعد عن جنين 17 كم، ويبلغ عدد سكانها 300 نسمة، وقد بلغ امتداد الجدار حول القرية حوالي 6 كم وبعرض لا يقل عن 50م، ويتميز موقعها بارتفاعه مع الأشجار الحرجية والتي تمكن من استغلال القرية سياحيا.

قرية السيلة الحارثية

وتقع في الجهة الشمالية الغربية من جنين، وبها عدد من المواقع الأثرية كخربة زايد وبها أساسات لمباني وصهاريج منقورة بالصخر وقطع أعمدة وخزان وأكوام حجارة، وخربة القصور، وكهف رجال المغارة(الدباغ، 1988، 131)، مر الجدار من أراضيها.

زبوبة

تقع في الجهة الشمالية الغربية من جنين، ويبلغ عدد سكانها حسب مركز الإحصاء الفلسطيني لعام 2000 حوالي 1745 نسمة، ويوجد بها أنقاض محل قديمة تحوي صهاريج وآبار ومغر(الدباغ، 1988، 134)، والجدار عبارة عن سياج، لم تعزل المنطقة الأثرية المعروفة لكن الأراضي المصادرة لم تمسح اثريا.

قرية برطعة الشرقية

تقع في الجهة الشمالية الغربية من جنين، ويبلغ عدد سكانها 3404 نسمة، ويحيط بها الجدار من الشرق، بطول 3.5 كم بارتفاع 8 م، سيحدها من الغرب الخط الأخضر وجدار العزل من الشرق، وفيها خربة أم القطف تقع في الغرب منه، تحوي بقايا اساسات ومغر(طعمة: 2008).

قرية الجلمة

وتقع في الجهة الشمالية من جنين على بعد 9 كم، مساحتها 400 دونم، وتحتوي على خرب وأساسات مباني وصهاريج منحوته بالصخر(الدباغ: 1988، 190)، وبها موقع بئر حس الأثري تم تدميره(المركز الصحافي الدولي: 2008).

قرية طورة الشرقية والغربية

وتقع إلى الغرب من جنين، ويبلغ عدد سكانها حسب مركز الإحصاء الفلسطيني لعام 2000 حوالي 1065 نسمة، وقد صادر الاحتلال نحو 150 دونم من أراضي هذه القرية لصالح الجدار، ويوجد بها العديد من المباني التاريخية المقامة على أنقاض أثار رومانية كما يظهر على سطح الأرض الحجارة المشذبة والآبار العميقة المنحوته بالصخر والظاهرة يصل عددها إلى اثني عشرة بئر شكل(3-10) وبها قبر الشيخ احمد زيد جد العائلة التي تملكها، كما وتحتوي على فسيفساء مطمورة تحت الأرض(زيارة ميدانية:2007).

شكل (3-10): بئر من آبار طورة الأثرية.

المصدر الباحثة.

قرية زبدة

وتقع في الجهة الغربية من جنين، ويبلغ عدد سكانها حسب مركز الإحصاء الفلسطيني لعام 2000 حوالي 686 نسمة، فيها أساسات وصهاريج ومدافن منحوتة بالصخر(المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار:2002، 56) وحجارة مبعثرة على السطح، والجدار فيها عبارة عن سياج ولم تعزل الآثار فيها.

قرية عانين

وتقع في الجهة الشمالية الغربية من مدينة جنين، ويبلغ عدد سكانها حوالي 3070 نسمة (مركز الإحصاء الفلسطيني: 2000) ، وقد صادر الاحتلال خمسمائة وخمسين دونم من أراضيها، ويوجد بها عدد من المباني الأثرية، مكونة من مغر منحوته بالصخر وقبور وبجوارها خربة الشرائع الواقعة غرب القرية، وخربة سرحان الواقعة شرق خربة الشرائع(أبو حجر: ، 1998)، والجدار فيها عبارة عن سياج.

قرية ظهر المالح

وتقع في أقصى الشمال الغربي لمدينة جنين وتبعد عنها 25 كم، وتحيط بها المستوطنات الإسرائيلية مثل شاكيد وحانينت ومستوطنة تل منشة، وقد تم عزلها غربي الجدار بشكل كامل وهو عبارة عن سياج.

3-9-2 محافظة طوباس

تقع في الجزء الشمالي الشرقي من الضفة الغربية، وتبلغ مساحتها حوالي 36600 دونم(أريج: 2005، 71)، وعدد سكانها حوالي75.000 نسمة (بلدية طوباس:2007).

مسار الجدار في المحافظة

يبدأ من خربة المطلة شمالاً ليصل إلى قرية تياسير شرقاً، ويعزل العديد من القرى والخرب التابعة للمحافظة، مثل خربة المالح وكردلة وبردلة وعين البيضاء وابزيق والعقبة وتياسير، حيث شملها الجدار بطول 10 كم، واستكمالاً للجدار الذي يصل إلى تياسير سيكون هناك سواتر ترابية وأسلاك شائكة تبدأ من البوابة العسكرية على حاجز تياسير وتتجه شرقاً ومن ثم إلى الجنوب لتصل إلى منطقة غور الأردن عبر أراضي البقيعة لتعزل مئات الدونمات من أراضي مدينة طوباس وبلدة طمون، بالإضافة إلى القرى والخرب.

قرية بردلة

وتقع في الشمال الشرقي من طوباس، وتبعد عنها 24 كم(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 19) فيها موقع اثري واحد مؤهل سياحيا وهو مقام الخضر، تم عزلها.

قرية عين البيضا:

ويقع شمال شرق مدينة طوباس، ويبعد عنها 22 كم، وفيها موقع اثري هو تل اللحمة وهو غير مؤهل سياحيا(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 21) بالإضافة إلى نبع قديم ما يمكن استغلاله، تم عزله.

خربة ابزيق

وتقع شمال شرق طوباس، وتبعد عنها 8 كم، فيها موقع اثري بدعى بزقيق ومزار(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 26)، تم عزلها.

خربة الفارسية

وتقع شرق طوباس، وبها موقع اثري يدعى تل الفارسية، بالإضافة إلى ينبوع ماء، (جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 33)، تم عزلها.

خربة سلحب

وتقع شمال طوباس ويبعد عنها 5كم، يوجد بها موقع اثري يرتاده السياح مع انه غير مؤهل وسيتم عزله داخل الجدار(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 27).

قرية تياسير

وتقع إلى الشمال الشرقي من طوباس على بعد 3 كم، ويرجح أنها تقوم على بقعة كانت مبنية عليها قرية (اشيد) بمعنى سعيد بالكنعاني، وعُرفت تلك في العهد الروماني باسم أسر، تحتوي على مدفن محفور في الصخور وآثار أخرى يقال أنها قصر(المركز الفلسطيني للإعلام: 2008)، مر الجدار من أراضيها.

قرية خربة المالح:

تقع على مسافة 13 كم من مدينة طوباس من الجهة الشرقية لها، وتمتاز بالمياه المعدنية التي تخرج من ينابيع قريبة من سطح الأرض، تم بناء بعض غرف الحمامات الساونا الطبيعية ولكنها مهجورة وشبه مهدمة في الوقت الحاضر بسبب سيطرة الجيش الإسرائيلي عليها، تضم منطقة وادي المالح 7000 دونم من الأشجار الحرجية والغابات الطبيعية ومنطقة تياسير تضم 12000 دونم من الأشجار الحرجية(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 40) ، وقد تم ضمها كاملة مع الجدار.

3-9-3 محافظة نابلس

تم إقامة جدار في 2006 حول مستوطنة شافي شومرون شمال غرب مدينة نابلس، وهي عبارة عن مقاطع إسمنتية بطول 500 م وبارتفاع 3 م، على طول الحدود الشرقية للمستوطنة بمحاذاة شارع نابلس-جنين الرئيسي، حيث لا تزال أعمال التجريف وبناء الجدار حول هذه المستوطنة مستمرة، حيث سيحتل حوالي 53 دونماً من أراضي قرى سبسطية، الناقورة ودير شرف، (عقل: 2006)، وقد تأثرت المواقع الأثرية فيها وخاصة عند دير شرف حيث تم عمل حفريات إنقاذية حسب ما تدعيه السلطات الإسرائيلية شكل (3-11).

شكل(3-11): حفريات حول مستوطنة شافي شمرون

المصدر: دائرة آثار نابلس

3-8-4 محافظة طولكرم

تقع في الجزء الشمالي الغربي للضفة الغربية، حيث تبلغ مساحتها حوالي 245340 دونم (معهد الأبحاث التطبيقية: 2005، 76)، يهدد الجدار حوالي 47% من التجمعات الفلسطينية، والتي تضم مدينة طولكرم والعديد من التجمعات إلى الشمال منها.

مسار الجدار في المحافظة

ويبدأ من الجهة الشرقية من المحافظة، بدءاً بقرية شوفة ويتجه شمالا مروراً بأراضي بلدة عنبتا ليمر في أراضي بلعا باتجاه المنطقة الشرقية من مخيم نور شمس (شرق المدينة)، باتجاه قرية اكتابا ثم شويكة، وانتهاء بالجاروشية شمال شرق طولكرم، بطول نحو 10 كم وبعرض 24 م ، حيث أن مناطق واسعة من المحافظة بما في ذلك المدينة ستكون محصورة بين الجدارين، واللذين سيقسمان المحافظة إلى خمسة معازل، الأول يبدأ من باقة الشرقية باتجاه الشمال ويأخذ معه نزلة عيسى ونزلة أبو نار وقفين وغيرها، والثاني يبدأ من الجاروشية ويأخذ

دير الغصون وعتيل وزيتا وعلار وصيدا، والثالث في منطقة الكفريات والرابع شـرق شـوفة وبيت ليد وعنبتا وبلعا، والخامس هو مدينة طولكرم وضواحيها وميخيمها، ممـا سـيؤدي إلـى عزلها عن محيطها الخارجي، بحيث تصبح ضمن المنطقة العازلة بين الخط الأخضر والجـدار الفاصل الشرقي(الشريف:2007)، وسيؤثر الجدار على المواقع الأثرية مما سيؤدي إلى عزلهـا عن مشهدها الحضاري وتدمير بعض المواقع.

قرية دير الغصون

وتقع شمال شرق طولكرم وتبعد عنها 7 كم، ويبلغ مساحة أراضيها 1205 دونم(جهـاز الإحصاء المركزي: 2000، 43)، وتحيط بالقرية مجموعة من الخرب الهامة التي تضم مواقـع أثرية مثل المغر المنحوته بالصخر ومعاصر العنب، وخربة السـورة ورجـم القسـيس وبئـر النطوف وخربة الجورة وخربة رحال وهي خربة أثرية رومانية، على مسـاحة تصـل إلـى 8 دونمات مر الجدار منا ودمرها بشكل كامل بعد أن قامت السلطات الإسرائيلية بعمـل حفريـات سريعة وأخذت محتوياتها إلى سلطة الآثار الإسرائيلية(بلدية طولكرم: 207).

قرية شويكة

وتقع إلى الشمال الشرقي من مدينة طولكرم على بعد 2.5 كم منهـا، وتبلـغ مسـاحتها حوالي 700 دونم (جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 43)، وتوجد بها عدد من المواقع الأثرية مثل مقام الشيخ جمال الدين، و خربة المهداوي، وخربة دير عشاير، وخربة كفر سـب، ومقـام الرجال الصالحين (نجار:2007)، كما وتضم تل الراس الذي يحتوي على أنقـاض وأساسـات جدران ونحت على مغاور وصهاريج، حيث يعود نشوء الحضارة فيه إلى العصـر البرونـزي المتأخر والرومانية والبيزنطية، وقد كان هذا التل ممراً للقوافل التجارية والعسكرية من شـمال فلسطين لجنوبها ويعتقد أن هذا التل شهد معركة قادش التاريخية التـي حـارب فيهـا الجـيش المصري ممالك الكنعانيين وقد تم ضمها للجدار(طه:2007).

خربة جبارة

تبعد عن طولكرم 5 كم، تحتوي على مغر محفورة بالصخر وبقايا جداران(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 88)، تم عزلها كاملة غربي الجدار.

باقة الشرقية

تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة طولكرم، وتبعد عنها 16.5 كم، تبلغ مساحة أراضيها(3786) دونم(جهاز الإحصاء المركزي: 27،2000)، تعود إلى فترة الظاهر بيرس وتحتوي على بقايا تيجان أعمدة وصهاريج(الوقائع الفلسطينية:1932، 1487).

باقة الغربية

وتقع شمال شرقي طولكرم، تبعد عنها 17 كم، تبلغ مساحة أراضيها (22024) دونماً (جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 29)، بها خربتان هما خربة بيربورين وخربة كوسيه، مر الجدار من وسطها مما عزلها إلى الجهة الغربية من الجدار(wekimedia:2008).

قرية الراس

وتقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة طولكرم وتبعد عنها 8 كم ، وترتفع عن سطح البحر 268م . تبلغ مساحة أراضيها 5646 دونما، تحتوي على أنقاض وصهاريج ومغر تحت الصخر وجداران(الدباغ: 1088، 371).

نزلة أبو النار

تقع شمال شرق طولكرم، وتبعد عنها 13 كم، تبلغ مساحتها 751 كم، تحتوي على مواقع أثرية مقامات(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 31)، تم عزلها غربي الجدار.

نزلة عيسى

تقع على بعد 18 كم شمالي مدينة طولكرم، تبلغ مساحة أراضي نزلة عيسى حوالي 12400 دونم، تحوي خربة وآثار أساسات وجدران، تم بناء جدارين يحيطان بالقرية من جميع الجوانب بحيث أن الجدار الأول يفصل ما بين القرية والخط الأخضر، أما الجدار الثاني فهو يفصل القرية عن القرى والتجمعات المحيطة(مجلس قروي: 2007)، مما تم عزلها بشكل كامل.

قرية عتيل

تقع في الجهة الشمالية الشرقية من مدينة طولكرم، وتبعد عنها حوالي 12 كم، وتحتوي عتيل على بيوت قديمة وبنايات أثرية وبئر وقبور وصهاريج منقورة في الصخر وبها العديد من الزوايا والمقامات القديمة(أبو الهيجاء: 2007)، كما تحتوي على بناء فوقه قبة وأعمدة وقطعة أرض مرصوفة بالفسيفساء وبئر وقبور وصهاريج منقورة في الصخر(الوقائع الفلسطينية:1932، 1615).

خربة ارتاح

إلى الجنوب من مدينة طولكرم، تبعد عنها 2 كم، تحوي على معصرة للعنب في وسط الخربة وهذة المعصرة مبنية من الحجارة ومرصوفة بالفسيفساء البيضاء كما أن المعصرة تحيطها ساحة فسيفسائية من جميع الجهات ويقع بالقرب منها مجموعة من الآبار والغرف، دمر الجدار جزء منها.

قرية زيتا

وتقع في الجهة الشمالية من طولكرم، وتبعد عنها 9 كم، وتبلغ مساحتها 15550(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 35)، تحتوي على مزار وأعمدة ومدافن ومعصرة محفورة بالصخر(الوقائع الفلسطينية:1932، 1607)، قسمها الجدار مما اثر على الآثار بشكل سلبي.

قرية قفين

وتقع إلى الشمال الشرقي من مدينة طولكرم، وتبعد عنها 22 كم(جهاز الإحصاء المركزي: 21،2000)، تبلغ مساحة أراضيها (23755) دونماً، وقد تم مصادرة خمسة آلاف دونم خلف الجدار ، بالإضافة إلى ستمائة دونم تم تجريفها، تعتبر القرية من أقدم القرى في طولكرم، يحيط بها مجموعة من الخرب التي تحتوي على مواقع أثرية مثل تل عفرين و خربة عقابة خربة شمسين وتحوي بقايا جدران، وأنقاض الأبنية، وكذلك أساسات بناء وخزانات آبار منحوتة للمياه ومقاطع صخرية ومقابر(الوقائع الفلسطينية:1932، 1505)، وخربة الشيخ ميسرة و وتحوي جامع ومقام، وقد تم ضمها للجدار.

النزلة الشرقية

وتقع شمال طولكرم، وتبعد 20 كم عنها، ويبلغ مساحتها 4840 دونم(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 25)، وتحتوي على خربة أم قصر وهي خربة رومانية تقع بين قريتي قفين والنزلة الشرقية، وقد تأثرت بإقامة الجدار العنصري وتم اقتطاع جزء منها وتضم أساسات وآبار ومغاور وجدران ومقابر وغيرها، وتمتد على مساحة 10 دونمات.

قرية فرعون

وتقع إلى الجنوب من مدينة طولكرم في فلسطين وعلى بعد 2كم، تبلغ مساحة أراضيها حوالي 8800 دونم(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 84)، يقع للجنوب الشرقي من هذه القرية بقعة خربة نصف جبيل، وقد ضم الجدار جزء كبير من أراضيها بما تحويه من آثار.

قرية كفر اللبد

وتقع إلى الشرق من مدينة طولكرم وتبعد عنها 9 كم، تبلغ مساحة أراضيها 14757 دونما(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 80)، تحتوي على أنقاض مباني وصهاريج منحوته بالصخر ومدافن وخرب مثل راس الشومر، مر الجدار من الجهة الشرقية.

قرية سفارين

تقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة طولكرم، وعلى بعد 20كم، مساحة أراضيها 9687 دونما(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 88)، تقع بالقرب منها خربة زهران وتضم كنيسة قديمة وجدران فسيفساء، كما تضم أساسات ومبان، مر الجدار من أراضيها تم ضمها للمستوطنة عناب.

3-9-5 محافظة قلقيلية

وتقع على الحدود الغربية من الضفة الغربية، وهي المحافظة الأقل مساحة بالضفة الغربية حيث تقدر مساحتها حوالي 174400 دونم(معهد الأبحاث التطبيقية، 2005، 56)، ويبلغ عدد سكانها عام 2000 حوالي 75791 نسمة(المجلس الاقتصادي الفلسطيني:2002، 110).

مسار الجدار في المحافظة

يبدأ مساره عند نقطة ملاصقة لقرية كفر جمال ويسير باتجاه جنوبا مخترقا أراضي قرية فلامية وعرب الرماضين الشمالي، ومن ثم يتجه بشكل متعرج وملاصق لقرية جيوس من الغرب، ويستمر مسار هذا الجدار متجها إلى الجنوب بمحاذاة قرى عزبة الطبيب وقرية النبي الياس حيث يضم مستوطنة تسوفيم القريبة من خربة صوفين الأثرية، وحتى يصل إلى أراضي مدينة قلقيلية ويكون ملاصقا لها من جهة الغرب ليلفها بشكل كامل، ثم يتجه شرقا إلى عرب الرماضين الجنوبي وقرية عسلة ووادي الرشا، ويتجه الجدار بعد وادي الرشا إلى الغرب في أراضي قرية الضبعة وراس عطية وراس وعزبة جلعود ومن ثم يلتف حول مستوطنة ألفي منشيه ويتجه غربا إلى أراضي قرية حبلة ثم يتجه جنوبا إلى عزبة سلمان حيث أحاط بها الجدار من كل الجهات باستثناء الجهة الشرقية حيث اقتطع مساحات شاسعة من أراضيها وعزلها خلفه إلى قرية بيت أمين وقرية عزون العتمة ليعزلها على شكل جيب ليضم مستوطنة وزماروت واورانيت، ومن ثم يتجه شرقا إلى قرية سنيريا، وبشكل متعرج حتى قرية مسحة ليضم مستوطنة شعار تكفا وعيتص افرايم والكانا شكل(3-12)، كما ويسير شرقا ليخترق أراضي

قرية كفر ثلث، ويصعد شمالا باتجاه قرية عزون، ومن ثم وبخط متعرج باتجاه قرية كفر لاقف وجنصافوط، ويسير متجها شمالا ليخترق الفندق وحجة وكفر قدوم، ثم يعود وينحدر جنوبا من جديد باتجاه قرية جيت وفرعتا وقرية اماتين، ويستمر في هذا الاتجاه ليصل إلى قرية ديراستيه، ليضم مستوطنات ياكير ونوفيم ومستوطنة نفي اورانيم ومعاليه شمرون وكرني شمرون وكدوميم وتصوفين وجفعات وغيرها من المستوطنات الإسرائيلية.

الشكل (3-12): مسار الجدار في محافظتي قلقيلية وسلفيت.

المصدر: stop the wal.com 2007

ويلاحظ أن هناك مساحات واسعة من أراضي المحافظة قد أصبحت قيد الضم والمصادرة، وكثير من التجمعات السكانية قد عزلت خلف الجدار أي غربا ومنها قرية فلامية وبلدة جيوس وبلدة عزون وعزبة الطبيب وعرب الرماضين الشمالي ومدينة قلقيلية وقرية النبي الياس وقرية عسلة وبلدة كفر ثلث وعزبة راس عطية وبلدة حبلة وعزبة جلعود وعزبة سلمان وبيت آمين وسنيريا.

وبالتالي فان في هذه الأراضي تحتوي الكثير من الخرب والمواقع الأثرية ستكون معزولة نهائيا عن مشهدها الحضاري.

ومن المواقع والأماكن الأثرية والمقامات الدينية الموجودة في محافظة قلقيلية التي ستتأثر من جدار الفصل العنصري إما بالتدمير أو بالعزل:

مدينة قلقيلية

وتقع على مسافة 75 كم من القدس، ويبلغ عدد سكانها 32000 نسمة (المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي: 200، 166)، وبها عدد من المواقع الأثرية لم يتم عزلها عن الجدار بل تم فصلها عن مشهدها الحضاري ومن أمثلتها:

1) المسجد القديم وهو معلم ديني أثري، يقع في وسط مدينة قلقيلية، أعيد ترميمه سنة 1263هـ الموافق سنة 1842م تقريباً، وليس هناك ما يشير إلى التاريخ الحقيقي للبناء.

2) حديقة الحيوانات وتقع شمال مدينة قلقيلية تأسست عام 1986م وهي معلم سياحي ووحيد من نوعه في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3) السرايا وشعار الدولة العثمانية ويقع في وسط مدينة قلقيلية، وهو معلم أثري تقوم عليه الآن مدرسة المرابطين، وقد كان البناء الحالي يستخدم كسرايا في العهد العثماني حيث يلاحظ على واجهته شعار الدولة العثمانية.

4) خربة صوفين: وتقع على مشارفها الشرقية وتوجد بها آثار تعود للفترات الرومانية والبيزنطية والمملوكية والعثمانية، وقد قام الاحتلال الإسرائيلي بتخريب أجزاء كبيرة منها عندما أقام عليها ثكنة عسكرية ويوجد بها أيضا خزانات ومغر وأرضيات فسيفسائية ومدافن منحوته بالصخر(المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي: 200، 166).

5) مقام بنيامين أو النبي يمين، ويقع في الجهة الغربية من المدينة وهو معلم اثري إسلامي.

قرية سنيريا

وتقع في الجهة الجنوبية الشرقية، تبعد عنها 18كم، وتقدر مساحتها 2685دونم(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2000، 86)، ويمر الجدار في الجهة الجنوبية للقرية، وتم عزلها عن مشهدها الحضاري.

1) بها البرك الرومانية وهي عبارة عن معلم أثري يعود إلى العهد الروماني، ويقع في وسط قرية سنيريا ويتكون من ثلاث برك رومانية متوسطة الحجم.

2) المسجد ويقع في وسط قرية سنيريا ويعتبر أحد المعالم الأثرية فيها، وهو عبارة عن جامع يعود للفترة المملوكية ويوجد في الجهة الجنوبية من المسجد طاقة صغيرة تؤدي إلى هياكل عظمية مبعثرة وبقايا أكفان من الكتان، و تدعي الرواية الشعبية بأنهم أهل الكهف صورة (3-13)(قلقيلية:2008).

شكل (3-13): مسجد أهل الكهف في سنيريا في محافظة قلقيلية.

المصدر الباحثة.

قرية عزون العتمة

وتبعد عن قلقيلية 9 كم، وتبلغ مساحة أراضيها 23496 دونم (جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 17) وتشتمل على آثار قديمة منها أسس بناء وبئر وقطع من أرضية فسيفساء وقبور، وقد تم عزل كامل القرية بسبب الجدار بما تشمله من مواقع أثرية.

عزبة سلمان

وتقع في الجهة الجنوبية الشرقية من مدينة قلقيلية، تبعد عنها 6 كم (جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 80)، ويحيطها الجدار من ثلاث جهات بمسافة 4كم(شبكة المنظمات البيئية: 2005، 108)، لم يتم عمل أي مسح اثري لأراضيها.

قرية حبلة

وتقع جنوب مدينة قلقيلية، تبعد عنها 3 كم، وتقدر مساحتها 6550 دونم (جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 64) يبلغ طول الجدار فيها 4كم، وهو من ثلاث جهات، سيعزل 4000 دونم من أراضيها خلف الجدار فيها بقايا موقع اثري يتكون من آبار ومقابر محفورة بالصخر وأشكال مختلفة من القطع الصخري، وبالقرب منها يقع مقام ابني العوام وهو عبارة عن بناء مملوكي قديم وبه بئر ماء تم تدمير جزء منه(وزارة السياحة والآثار: 2000، 161).

قرية وادي الرشا

ويقع جنوب شرق قلقيلية، ويبعد عنها 4 كم، تحتوي على مغر منحوتة بالصخر وموقع اثري (جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 64)، وقد تم عزل القرية عن المدينة بالكامل من خلال الجدار.

قرية النبي الياس

وتقع شرقي مدينة قلقيلية على بعد 5 كم، وتحوي مقام النبي الياس وهو معلم ديني وأثري يقع في وسط القرية، حيث يحتوي المقام على ضريح النبي الياس وقد بناه السلطان الظاهر جقمق سنة 890(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 46)، واقتطع جدار العزل من أراضيها من الشمال والجنوب، وهي تقع بين جدارين، تم عزلها.

عزبة الطبيب

وتقع في الجهة الشرقية من مدينة قلقيلية وتبعد عنها6.5 كم، يوجد فيها مقام اثري وموقع يدعى برثونية(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 57)، تم عزلها.

قرية جيوس

وتقع في الجهة الشرقية من مدينة قلقيلية، وتبعد عنها 14كم،مساحتها الكلية 12550 دونم(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2000، 40)، وبها مجموعة من الخرب والمواقع الأثرية، سيتم عزلها عن مشهدها الحضاري.

قرية فلامية

وتقع شمال شرق قلقيلية، تبعد عنها 18 كم، وتبلغ مساحة أراضيها 2380 دونم بالقرية العديد من المواقع الأثرية والخرب القديمة(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 19)، وقد تم عزلها كاملا غرب الجدار.

عرب الرماضين الشمالي

ويقع في الجهة الشرقية من مدينة قلقيلية، يبعد عنها 3 كم، ويوجد بها موقعان أثريان وهما موقع نوفل و خربة الكارة (جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 34) وقد تم عزلها بالكامل بسبب الجدار.

قرية كفر لاقف

وتقع في الجهة الشرقية من مدينة قلقيلية، وتبعد عنها 13 كم، وتبلغ مساحتها الكلية 2854 دونم(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 50)، يوجد بها أم البلابل وهو معلم أثري يقع شمال وهو عبارة عن كهف قديم محفور بالصخر يطلق عليه مغارة الصاحب، وهي مهدده بالعزل مستقبلا وخاصة أنها قريبة من مستوطنة ويتم رمي نفايات المنطقة الصناعية بالقرب منها مما يؤثر على الموقع(مجلس قروي كفر لاقف:2007).

قرية عزون

وتقع في الجهة الشرقية من مدينة قلقيلية، وتبعد عنها 9 كم، وتبلغ مساحتها الكلية 23496 دونم(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 80)، وقد صادرت القوات الإسرائيلية 45000 دونم من أراضيها في منطقة غابة عزون، وسيتم عزل منطقة الغابات الحرجية الطبيعية وتم تدمير الطرق الزراعية بها، تقع في جنوب القرية خربة الحزاب وتحتوى على جدران مهدمة وصهاريج ومدفن عليه كتابات عربية، وسيمر الجدار من أراضيها.

قرية الفندق

وتقع في الجهة الشمالية الشرقية من مدينة قلقيلية، وتبعد عنها 16.5 كم، وتقدر مساحتها الكلية 1619 دونم (جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 40)، سيتم بناء الجدار في الجهة الشرقية للقرية، ويوجد بها موقع اثري تم عزله بحجة انه منطقة عسكرية مغلقة(اتحاد الشباب الفلسطيني: 2005، 72).

قرية حجة

وتقع في الجهة الشرقية من مدينة قلقيلية وتبعد عنها 18 كم وتبلغ مساحتها الكلية 13119دونم (جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 27)، وتعتبر حجة من احد القرى التاريخية المهمة في المحافظة حيث تحتوي على:

1) مسجد حجه وهو معلم أثري ديني يعود إلى العهد المملوكي يقع في وسط قريـــة حجـــه، ويتكون من بيت للصلاة وساحة خارجية ومئذنة وضريح ومتوضأ شكل(3-14).

2) مقام النبي رابح:في الجهة الغربية من قرية حجه وهو اثر إسلامي عثماني.

3) مقام الشيخ عطا: في الجهة الشرقية من قرية حجة وهو اثر إسلامي عثماني.

4) بقايا بركة رومانية كبيرة كانت تستخدم لتجميع المياة للري والزراعـــة(وزارة الســـياحة والآثار: 2000، 162)، الجدار فيها عبارة عن سياج لم يعزل المواقع الأثريـــة ولكنـــه فصلها وعزلها عن مشهدها الحضاري.

شكل (3-14): مسجد قرية حجة في محافظة قلقيلية.

المصدر الباحثة.

قرية كفر قدوم

وتقع في الجهة الشمالية الشرقية من مدينة وقلقيلية، وتبعد عنها حوالي 22 كم، يبلغ عدد سكانها حوالي 2796 نسمة، وتقدر مساحتها الكلية 18931 دونم(جهاز الإحصـــاء المركـــزي:

2000، 21)، ويتجه الجدار حولها إلى الشرق ومن الشمال والجنوب الشرقي حيث تم مصادرة 1500 دونم بطريقة وضع اليد كما حدث في باقي القرى، ويوجد بها حوالي 169 بناء قديم، ومقام إسلامي يطلق عليه مقام الخليل(المجلس الاقتصادي الفلسطيني:2002، 184) ونتيجة لعزل القرية بشكل كامل ووضع بوابة وبشكل تلقائي فان المواقع الأثرية قد عزلت بها بالكامل.

خربة رأس طيرة

وتقع في الجنوب الشرقي لمدينة قلقيلية قرابة 5 كم، وتبعد 700 م إلى الجنوب من مستوطنة ألفي منشيه تبلغ مساحة أراضي القرية حوالي 3000 دونم(الجهاز المركزي للإحصاء: 2000، 378). ويمر الجدار على طول أراضيها ويبتلع حوالي 80 دونمً، تحتوي القرية على أساسات مباني وصهاريج وقطع أرضية مرصوفة بالفسيفساء(مجلة الوقائع الفلسطينية، 1929، 1547).

فرعتا:

وتقع في الجهة الشرقية من مدينة وقلقيلية، وقد بلغ عدد سكانها حسب إحصائية 2000 حوالي 526 نسمة، ويوجد بها حوالي 23 بناء قديم، ومقام وهو مهمل كليا (المجلس الفلسطيني للاعمار: 2002، 186) شكل (3-15) وسيتم عزلها عن مشهدها الحضاري.

شكل (3-15): مقام في قرية فرعتا في محافظة قلقيلية.

المصدر: الباحثة

قرية اماتين

وتقع في الجهة الشرقية من مدينة قلقيلية وتبعد عنها 19كم، وتقدر مساحتها ب 7155 دونم(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 38)، وقد مر بها الجدار حيث تم بناؤه في الجهة الجنوبية للقرية وهو مكون من سياج، وبها عدة مواقع أثرية مثل:

1) خربة قسطينة:وهي عبارة عن عقود وأنقاض مباني أثرية لم تعزل.

2) خربة قفسة:في المنطقة الواقعة بين قرية اماتين وقرية دير استية، ويوجد بها أساسات وصهاريج وبقايا عقود صورة (3-16) وآبار مازالت بحال جيدة ومغر ومقابر منحوته بالصخر وبرك ماء وأنقاض مسجد ومداميك مباني ضخمة ربما قلعة وخاصة أن الخربة تقع على سفح جبل مرتفع جدا بالإضافة للقطع الفخارية المتناثرة في أرجاء المكان، وقد دلت الحفريات على وجود حضارة آرامية، كما وتجد آبارا قديمة وبيوتا منحوتة تدل على الحضارة الآرامية بها وكذلك قصور تحت الأرض وتجد بعض الكهوف منحوتة وبها أكثر

من تابوت، وهذه الخربة مهددة وخاصة أنها قريبة من الجدار وفي كثير من الأحيان يمنـــع الوصول إليها.

شكل (3-16): خربة قفسة في محافظة قلقيلية

المصدر: الباحثة

3-9-6 محافظة سلفيت

تقع محافظة سلفيت في شمال الضفة الغربية وتبعد عن نابلس حوالي 21 كم، مساحتها 202000 دونم، وبلغ عدد سكانها 52137 نسمة وذلك عام 2000(معهد الأبحـــاث التطبيقيـــة: 2005، 66).

و يبلغ طول الجدار الفاصل الممتد في أراضي المحافظة حوالي 69646 كـــم، وتبلـــغ مساحة الأراضي التي سيضمها الجدار الفاصل حوالي 118000دونم من اصل 199290كـــم (الديك: 2006) فالجدار يتوغل فيها من كيلو متر إلى عمق حوالي 27كم.

وقد تأثرت المواقع الأثرية والتراثية فيها نتيجة إقامة الجـــدار العـــازل حيـــث تحتـــوي محافظة سلفيت تحتوي على حوالي (139) موقعا أثريا موزعة بين مواقع أثرية فبعضها دمـــر والبعض الأخر عزل (الديك: 2006).

مسار الجدار في المحافظة

يبدأ الجدار العازل مساره من الجهة الشرقية من قرية مسحة، ومن ثم يتجه بشكل متعرج ويستمر باتجاه الجنوب بالقرب من قرى الزاوية ورافات ودير بلوط من جهة الشرق إلى أن يصل إلى أراضي قرية كفر الديك غربا، ويتجه الجدار بعد كفر الديك إلى الشرق قرى بروقين وحارس وسلفيت واسكاكا وياسوف ومن ثم يلتف حول مستوطنة ارئيل ويتجه غربا إلى أراضي قرى مردة وكفل حارس وحارس وسرطة وبديا.

وقد قامت السلطات الإسرائيلية في بناء الجدار حول ارئيل في القاطع الجنوبي بين المدينة وبين بلدة سلفيت، إلا أن إسرائيل أوقفت العمل في هذه المنطقة بسبب أوامر أصدرتها محكمة العدل العليا إثر عدة التماسات ضد مسار الجدار (عقل: 2006، 3). ونلاحظ بان هناك مساحات واسعة من أراضي المحافظة قد أصبحت قيد الضم والمصادرة وبالتالي فان في داخل هذه الأراضي الكثير من الخرب والمواقع الأثرية ستكون معزولة نهائيا.

قرية مسحة

تقع في الجهة الغربية من سلفيت،ويبلغ عدد سكانها 2000نسمةومساحة أراضيها 8800 دونم سيؤدي الجدار إلى مصادرة أو عزل 5500 دونم من أراضي قرية مسحة (المجلس القروي:2007)، إذ يحدها الجدار من الشمال و الغرب والجنوب، فيها الأماكن الأثرية عبارة عن خرب وقصور قديمة ، إضافة إلى مغارة قديمة واسعة تسمى مغارة النطافة (اتحاد الشباب الفلسطيني: 2004، 80).

بلدة سلفيت

ويوجد بها خربة الشجرة وهي خربة أثرية حيث يوجد بها آبار مياه وبيوت قديمة مهدمة تعود للحقبة الرومانية وفيها أحجار كبيرة مربعة وأثرية وأكوام من الحجارة الصغيرة والوسط حيث كانت عبارة عن بيوت مختلفة الأشكال وكهوف منحوتة في الصخر، وقامت السلطات الإسرائيلية بنبش الخربة عدة مرات وأخيرا قامت بإحضار كسارات وجرف الخربة وخاصة

أكوام الحجارة، وعملت على تكسيرها بالكسارات حيث استخدمت لرصف الجدار حول مستوطنة اريئيل (وفا: 2006)

كما ويوجد خربة اللوز، و خربة بنت الحبس وخربة مرار وخربة جلال الدين.

قرية الزاوية

وتقع إلى الغرب من مدينة سلفيت ويبلغ عدد سكانها 5500نسمة، ويحيط الجدار بها من الشرق والغرب، (اتحاد الشباب الفلسطيني: 2004، 79). وسيؤثر الجدار على المواقع الأثرية مثل خربة سيريسيا الرومانية ودير قديس والرميلة، حيث ستعزل غربي الجدار(الديك: 2006).

قرية بديا

وهي من اكبر البلدات الموجودة في محافظة سلفيت ويبلغ عدد سكانها 10000 نسمة، وتبلغ مساحتها حاليا 25000 دونم، وحسب المخططات الإسرائيلية للجدار فان الجدار سيضم 100دونم من أراضيها(اتحاد الشباب الفلسطيني: 2004، 83)، وتضم المواقع الأثرية التالية:خربة سلينا. وخربة حزيمة ومدافن محفورة بالصخر وبركة، وسيتاثر مشهدها الحضاري جراء بناء الجدار(الديك: 2006).

رافات

وتقع في الجهة الغربية من مدينة سلفيت، ويبلغ عدد سكانها 2000 نسمة وقد صودرت مساحة من أراضيها تبلغ 7500دونم(اتحاد الشباب الفلسطيني: 2004، 77) تحتوي عدد من المواقع الأثرية مثل خربة أم البريد وخربة كسفا وخربة أم التينة حيث ستعزل كاملا غرب الجدار(الديك: 2006).

قرية قراوة بني حسان

وتقع في الجهة الشمالية الغربية من مدينة سلفيت وعدد سكانها يصل إلى 6000نسمة، صودر حوالي 400دونم من أراضيها لصالح مستوطنة نطوفيم، ويمر الجدار من الجهتين الشرقية والشمالية فيها(اتحاد الشباب الفلسطيني: 2004، 72)، القرية قائمة على أنقاض قرية رومانية قديمة وبها الكثير من الآثار وهي دار الضرب وهي عبارة عن مدافن منحوتة بالصخر بالإضافة لوجود الكثير من المدافن الصخرية وقصر صباح و قصر منصورة خربة الفرديس(الديك:2006).

قرية كفر الديك

وتقع بلدة كفر الديك جنوب غرب سلفيت ويبلغ عدد سكانها 5300 نسمة، ومساحتها 90000 دونم تم مصادرة 6000دونم من أراضيها، سيتم إنشاء الجدار من الجهة الشمالية والغربية، وأقيم فيها الجدار في الجهة الشمالية والغربية للبلدة (اتحاد الشباب الفلسطيني: 2004، 75)، وتحوي القرية عدد من المواقع الأثرية مثل خربة سوسية وخربة قيسراية وخربة اشراف وخربة ديريا وخربة الحمقة وخربة بنات برتقعان ودير سمعان ودير قلعة تحوي أثار بيزنطية ومقاطع صخرية وبها أساسات، سيعزلها الجدار(الديك: 2006).

قرية بروقين

وتقع في الجهة الغربية من بلدة سلفيت يبلغ عدد سكانها 4000نسمة، كما وتبلغ مساحة أراضيها الحالية 1478دونم حيث تم مصادرة12000دونم، والجدار بها يمر من الجهة الشرقية والشمالية الغربية(اتحاد الشباب الفلسطيني: 2004، 72)، وبها عدد من المواقع الأثرية إلي سيؤثر عليها الجدار مثل خربة الفخاخير وخربة كركش وخربة المطوي وخربة الشقف وخربة السلوخ وجميعها تحوي مساكن محفورة بالصخر وبقايا مباني مهدمة (الديك: 2006).

قرية دير بلوط

وتقع في الجهة الغربية من مدينة سلفيت، ويبلغ عدد سكانها 4000نسمة، وصودر مساحه واسعة من أراضيها، وقد تم فيها عزل المواقع الأثرية التالية: خربة دير الميـر و ربـة الدوير(اتحاد الشباب الفلسطيني: 2004، 78) وسيعزلها الجدار إلى الغرب منه.

قرية كفل حارس

وتقع في الجهة الشمالية من مدينة سلفيت، ويبلغ عدد سكانها 3500دونم وأقيم الجدار في الجهة الجنوبية من أراضي القرية(اتحاد الشباب الفلسطيني: 2004، 86)، وتحتوى القرية علـى عدد من المواقع الأثرية التي لم يتم تدميرها ولكنا تأثرت بعزلهـا عـن مشـهدها الحضـاري وهي:خربة دير بجالة و قبر النبي ذي الكفل وقبر يوشع وقبر ذي النون(الديك:2006).

3-9-7 محافظة رام الله

تقع في وسط الضفة الغربية، وتبلغ مساحتها ها 885 كـم² (رام الله: 2006)، شـرعت السلطات الإسرائيلية ببناء الجدار منذ بداية عام 2005 في منطقة بيت لقيا وبيت عنـان وبـدو وبيت إكسا وبيت سوريك، كما قامت السلطات الإسرائيلية، بناء الجدار بحيث سـيعزل منطقـة الجيب وبير نبالا وقريتي بيت اكسا والنبي صموئيل، كما وتم العمل في بناء المقطع الثاني مـن الجدار في قرية صفا غربي رام الله، وأنهت العمل في بناء المقطع الرئيس لجدار الضـم علـى طول الجهة الغربية في بلدة الرام، كما وتم الانتهاء من تثبيت آخر المقاطع للجدار عند مفتـرق قلنديا وبذلك ينتهي العمل في المقطع الأخير من الجدار الممتد من بيتونيا غربي مدينـة رام الله مرورا ببلدة قلنديا والمطار حتى قرية جبع وأراضي قرية حزما شمال شـرق القـدس(عقـل: 2006). بإكماله تصبح المنطقة مغلقة من كافة الاتجاهات بعد فصل بلدة بدو عن بيـت اكسـا وبيت سوريك، وسيعمل مسار الجدار على عزل قرية كفر عقب وسميراميس وضاحية البريـد وبلدة الرام شمال المدينة خارظة(3-17).

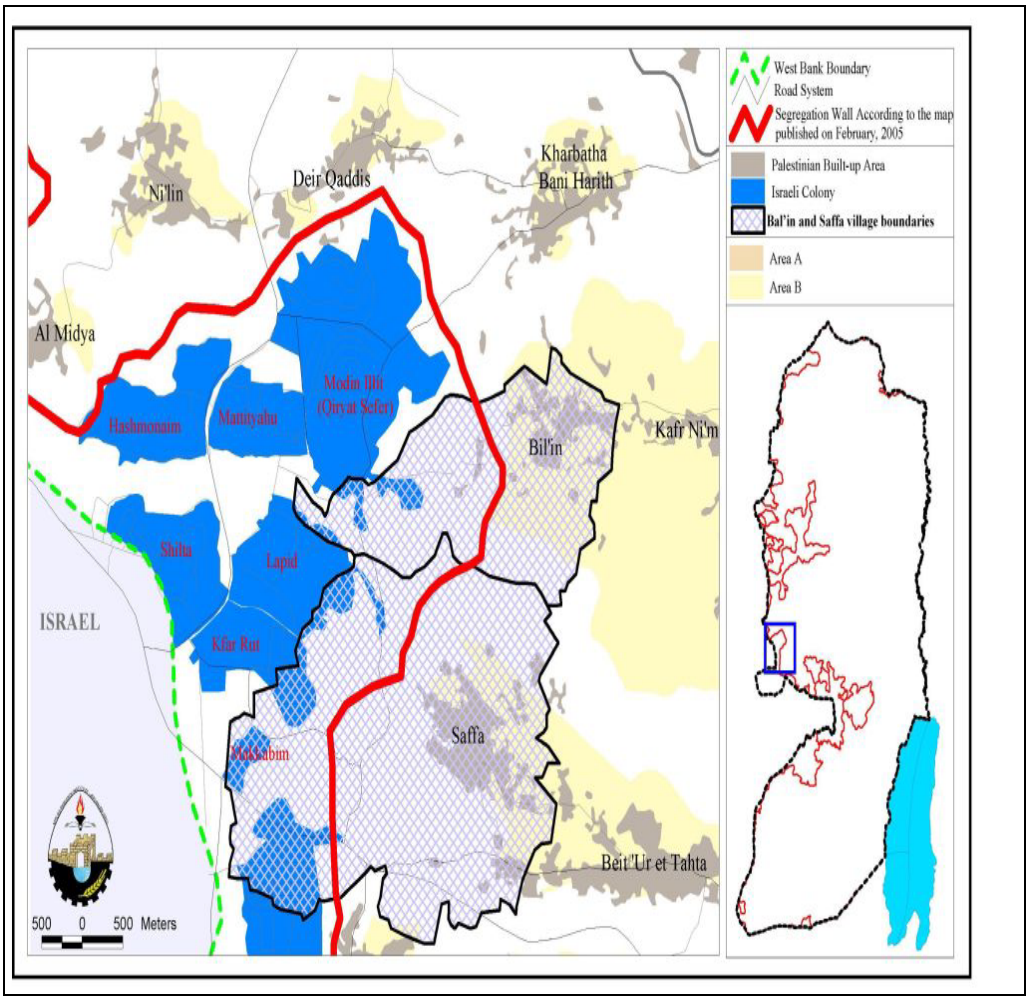

شكل (3-17):مسار الجدار في محافظة رام الله

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية.

ومن المواقع التي تضررت من بناء الجدار وتحوي مواقع أثرية

قرية بدرس

وتقع في الجهة الشمالية الغربية من رام الله وتبعد عنها 31 كم، تبلغ مساحة أراضيها 7935دونم، عدد سكانها 1630 نسمه (جهاز الإحصاء المركزي: 2007)، تم مصادرة 80% من أراضي القرية لصالح جدار الفصل العنصري(مرار: 2007)، وتحيط بالقرية مجموعة من الخرب الأثرية أهمها خربة بدرس وخربة حرموش وخربة البيرية وكلها تحتوي أنقاض وحجارة

مهدمة وصهاريج محفورة في الصخر ومدافن ومعصرة(Palestine remembered: 2008)، وقد تم عزلها كاملة بالجدار (عقل: 2006).

قرية صفّا

وتقع هذه القرية إلى الغرب من رام الله، وتبعد عنها 18كم، تبلغ مساحة أراضي القرية 9600 دونم(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 150)، ويقع في جوارها العديد من الخرب منها خربة ابن عواد، و خربة فعوش و خربة الدالية، و خربة كفر لوط(الوقائع الفلسطينية: 1932، 1577)، وخربة حورية وتم الكشف عنها أثناء بناء الجدار و تم تدميرها بشكل مباشر (طه:2008).

دير قديس

وتقع قرية دير قديس على بعد 19 كم إلى الشمال الغربي من مدينة رام الله، حيث بلغت رقعة مساحتها 8207 دونم(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 120)، فيها العديد من الخرب وأشهرها خربة الجردة، وخربة السيار، وخربة دير الجدي، وخربة الحبس وهي عبارة عن غرف منحوتة في الصخر ومدافن وبرك (ناصر: 2007)، عزل الجدار مساحة واسعة من أراضيها مما اثر بشكل سلبي على المواقع الأثرية.

بيت عور التحتا

وتقع إلى الغرب من مدينة رام الله تبعد عنها 16 كم، وتبلغ مساحة أراضيها 4619 دونماً(جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 165)، وتعتبر القرية ذات موقع أثري يحتوي على أساسات قديمة مرصوفة بالفيسفساء ، وفيها قطع معمارية وأنقاض كنيسه ، ومعصرة زيتون، وتقع في أراضيها خربة دير حسان ، وخربة الزيت وخربة حرفوش (زكي:2007)، صادر الجدار مساحة كبيرة أراضيها شملت الآثار.

قرية بيت سيرا

وتقع هذه القرية إلى الغرب من مدينة رام الله، وتبعد عنها حوالي 22كم، وتبلغ مساحتها الكلية حوالي 4700دونم (جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 172)، وفيها موقع أثري يحتوي على أساسات قديمة، ومغر وبركة مستديرة، ويقع جوارها ثلاث خرب قديمة هي: خربة الدريش وخربة مناع وخربة ديرية، حيث تم مصادرة ألاف الدونمات لصالح الجدار مما انعكس بشكل سلبي على الآثار فيها(مجلس قروي بيت سيرا: 2007).

قرية اللبن الغربي

وتقع في الجهة الشمالية الغربية من مدينة رام الله، وتبعد عنها 34كم، وتبلغ مساحتها الكلية 9820 دونم (جهاز الإحصاء المركزي: 2000، 35)، يحيط بها الجدار من كل الجهات وتم عزلها بالكامل.

قرية رنتيس

وتقع في الجهة الشمالية الغربية من مدينة رام الله، وتبعد عنها 37كم، مساحتها الكلية 11700 دونم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 200، 41)، تحتوي على عدة خرب أثرية منها دير علا وبرعيش خربة مسمار ودير دقلة والدوَر والراس، كما تحتوي على أساسات كنيسة ذات حنية وصهاريج وأرض مرصوفة بالفسيفساء ومدافن منقورة في الصخر، وبعض النقوش لآثار وصلبان، ومقام سعد وسعيد ومقام الأربعين يحيط بها الجدار من كل الجهات وتم عزلها بالكامل(الرنتيسي:2007).

3-9-8 محافظة القدس (غلاف القدس):

وتقع في الجهة الجنوبية للضفة الغربية،و يبلغ مساحتها الكلية حوالي 353680دونم (معهد الأبحاث التطبيقية:2005، 47)، وقد بلغ عدد سكانها 354417 نسمة وذلك في عام 2000 (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار: 2002، 276) وتعتبر من أقدم المدن

بالتاريخ وهي غنية بمواقعها الأثرية ففيها: الحرم الشريف ومسجد الصخرة والمسجد الأقصى وحائط البراق والجامع العمري وكنيسة القيامة بالإضافة إلى العديد من الكنائس والأديرة الأثرية وغيرها الكثير مما سيعزلها الجدار إلى غربه وتدمير ما يجده في مساره.

مسار الجدار في المحافظة

يحيط بها الجدار من الشمال إلى الجنوب مارا في وسطها حيث انه سيضم 82% من مساحة المستعمرات الإسرائيلية إلى الجهة الغربية من الجدار، منذ عام2003 تم تحديد مسار الجدار في منطقة القدس باستثناء القطاع الممتد جنوب عناتا حتى حافة مستوطنة معالي أدوميم شكل (3-18).

إن الجدار العازل قد أحاط بالقدس الشرقية، وقد تم إقامة هذا الجدار بأكمله، وعلى المسار الخاص بالمرحلة (أ)، والذي تشتمل على مقطعين في شمالي القدس وجنوبها، ويمتد المقطع الشمالي على طول حوالي عشرة كيلومترات، من معسكر عوفر غرباً ولغاية حاجز قلنديا شرقاً. أما المقطع الجنوبي فهو يضم حوالي عشرة كيلومترات من شارع الأنفاق غرباً ولغاية مدينة بيت ساحور جنوبي جبل أبو غنيم، وفي المراحل (ج) و- (د) من الجدار، تناولت ثلاثة مقاطع ثانوية، المقطع الأول يمتد على طول 17 كيلومتراً، من الطرف الشرقي لمدينة بيت ساحور جنوباً ولغاية الطرف الشرقي لبلدة العيزرية شمالاً، المقطع الثاني طوله 14 كيلومترً، ويمتد من الطرف الجنوبي لقرية عناتا وحتى حاجز قلنديا شمالاً، أما المقطع الثالث فقد تم بناؤه على امتداد 14 كيلومتراً ويحيط بخمس قرى من الناحية الشمالية الغربية للقدس وهي بير نبالا والجويدة والجيب و بيت حنينا البلد والنبي صموئيل، حيث إن معظم المقاطع في جدار القدس مبنية على شكل سور(خضر:2007).

وفي عام 2004 تم تعديل مسار الجدار بإضافة حوالي 40 كم حول مستوطنة معاليه أدوميم والمستوطنات المحاذية لها مثل كفار أدوميم وعنتوت ونوفي برات وكيدار، وسيتم فصل حي كفر عقب ومخيم شعفاط عن باقي أجزاء المدينة(خضر: 2007).

شكل (3-18): خارطة مسار الجدار في محافظة القدس

المصدر: stop the wall.com. 2007

كما سيؤدي بناء الجدار إلى ابتلاع الكثير من المناطق والمواقع التاريخية والأثرية الفلسطينية الأخرى، وسيقلل من أهمية مدينة القدس كمقصد سياحي نتيجة لعزلها عن باقي مدن الضفة الغربية، ومن أهم المواقع التي يهددها الجدار إما بالتدمير أو بالعزل.

بلدة الرام

وتقع بلدة الرام شمال شرق القدس، تبعد عنها 8 كم، ويبلغ عدد سكانها حوالي 58.000 نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء:2000، 38)، و يحيط الجدار الفاصل الذي تمت إقامته بالبلدة من ثلاث جهات الغرب ومن الجنوب و الشمالي الغربي، ويوجد في القرية موقع أثري يحتوي على بقايا قديمة من جدران ومحاجر، وفيها العديد من الخرب الأثرية.

قرية خلة النعمان

وتقع قرية خلة النعمان في الجهة الجنوبية الشرقية ضمن حدود بلدية القدس، وهي على بعد مئات الأمتار شمال بلدية بيت ساحور المجاورة لبيت لحم ويبلغ عدد سكانها 145 نسمة

(الجهاز المركزي للإحصاء:2000، 29)، وقد تم تجريف الموقع بسبب بناء الجدار مما أدى إلى تدمير كثير من المواقع الأثرية، مثل سلسلة من المقابر الأثرية والأرضيات والجدران، حيث يعود الموقع إلى فترات رومانية وبيزنطية كما عثر على آثار لفترات إسلامية مبكرة(دائرة الآثار: 2007).

قرية بيت حنينا

تقع في الشمال للقدس وتبعد عنها 7كم، تبلغ مساحتها 15839 دونم(الجهاز المركزي للإحصاء:2000، 38)، وتحتوي على العديد من الخرب مثل خربة تل الفول وهازر وخربة عديسة والرأس تحتوي على العديد من الآثار والصخور المنحوته (سليمان: 2007)، وتم عزلها بالكامل داخل الجدار وبالتالي عزل الآثار.

بيت اكسا

إلى الشمال الغربي من مدينة القدس، وتبعد عنها حوالي 9 كم، مساحتها 8473 دونم، يوجد في القرية آثار وكذلك خربة البرج وتقع شمال القرية وخربة اللوزة في غربها، بالإضافة إلى موقع أبو ليمون والشيخ مبارك(الجهاز المركزي للإحصاء:2000، 55)، تم ضمها للجدار وبالتالي تدمير وعزل الآثار.

قرية الجيب

وتقع شمال غرب القدس ويبعد عنها 15 كم، وتبلغ مساحتها حوالي 8205 دونم(الجهاز المركزي للإحصاء:2000، 43)، يوجد في القرية مواقع أثرية منها الغرف المحفورة في الصخر، وكنيسة، ومدافن، وموقع الجورة والراس ومقامات أثرية مثل مقام الشيخ حامد، وتم عزلها غرب الجدار.

قرية بيت سوريك

وتقع إلى الشمال الغربي من مدينة القدس، وتبعد عنها حوالي 12كم، يوجد في القرية ثلاث خرب هي خربة الحوش، خربة البوابة، وخربة الجبل.

قرية عناتا

تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة القدس وتبعد عنها4كم، مساحتها 30728 دونم(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:2000، 80)، تعتبر القرية ذات موقع أثري يحتوي على بقايا مواقع أثرية وأرضية فسيفساء، وقطع أعمدة وصهاريج، وسيتم عزلها كاملا.

قرية النبي صمويئل

وتقع إلى الشمال الغربي من مدينة القدس، وتبعد عنها 8كم(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:2000، 58)، بها مسجد النبي صمويل وقدتم تحويله إلى ثكنة عسكرية بالإضافة إلى هدم بيوت أثرية، وقد عزلت القرية تماما مع المواقع الأثرية.

قرية أبو ديس

وتقع على الأطراف الشرقية للقدس، وعلى مسافة حوالي كيلو مترين من المدينة القديمة، يبلغ عدد السكان 11672 نسمة حسب إحصاءات عام 2003، وقد بدء العمل في إقامة الجدار فيها في منتصف عام 2003، ويفصل الجدار أبو ديس عن القدس، ويفرق بين حوالي 35 أسرة يعيش أفرادها في الجانب الآخر منه، ومن أهم المواقع الأثرية فيها موقع صوانة صلاح إلى الشرق من بلدة أبو ديس وقامت دائرة الآثار الإسرائيلية بإجراء تقنيات عاجلة فيها لا تتفق مع الأساليب العلمية للعمل الأثري في هذا المكان وبالتالي تم تدميره بشكل كامل، كما وتحتوي على خربة الخرايب، وخربة أم الجمال(عمارين: 2007).

قرية العيزرية

وتقع في الجهة الشرقية من القدس وتبعد عنها 4 كم، وتبلغ مساحتها 11179 دونم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:2000، 84)، بها العديد من المواقع الأثرية كالمغر والأديرة التي اثر عليها الجدار بالضم أو التدمير.

قرية صور باهر

وتقع إلى الجنوب من مدينة القدس، وتبعد عنها 4كم، ويجاور قريتي صور باهر وأم طوبا مجموعة كبير من الخرب والمواقع الأثرية، تم عزله بالكامل مع الجدار.

قرية السواحرة الشرقية

تقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة القدس، وتبعد عنها 4 كم، وبلغ عدد السكان في عام 2007 حوالي 4,814 نسمة(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:2007، 91)، وتحوي عدد من المواقع للأثرية كموقع المنطار وجب الروم ومزار، وفصل الجدار أراضيها الغربية مما عزل المواقع عن مشهدها ، كما تم الكشف عن دير بيزنطي أثناء بناء مسار الجدار في القرية قامت السلطات الإسرائيلية بفكك الأرضيات الفسيفسائية ونقلها إلى مستودعات دائرة الآثار الإسرائيلية دون توثيق أو دراسة للموقع مما يؤدي إلى تدمير الآثار (المشهد الحضاري: 2004).

قرية رافات

وتقع في الجهة الشمالية لمدينة القدس، تبعد 15 كم عنها، ومساحتها 1574 دونم ، فيوجد معصرة زيتون قديمة في وسط القرية تحت مغارة ويوجد في الجهة الشرقية للقرية مغارة كبيرة وطويلة جدا تصل إلى المنطقة الوسطى للقرية، هذه المغارة موجودة تحت الأرض كما يوجد في القرية حي اثري، وبها خربة بئر الدير يحيط بها العديد من الخرب التي تحتوي على أساسات مبان متهدمة وصهاريج وبقايا برج ومعاصر وآبار (الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني:2000، 19)، التف حولها الجدار وفصلها عن مدينة القدس وأثناء بناء الجدار تم تدمير جزء منها وفصلها عن مشهدها الحضاري مع القدس.

قرية بدو

تقع في شمال غرب القدس، وتبعد عنها 9 كم، تبلغ مساحتها 5390 دونم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:2000، 55)، ويوجد في الجنوب الغربي من القرية خربة نجم وتحتوي على أنقاض وآثار تعود إلى القرن السابع قبل الميلاد، حيث قامت السلطات الإسرائيلية بعمليات بحث واسعة النطاق في قرية بدو في الأراضي التي تشهد عمليات تجريف وتدمير لصالح جدار الفصل العنصري(المجاهد: 2007).

قرية بيت اكسا

تقع في الجهة الشمالية الغربية من القدس، وتبعد عنها 9 كم، وتبلغ مساحتها 8473 دونم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:2000، 76)، يوجد في القرية آثار وخربة البرج وخربة اللوزة، وتم عزلها.

3-9-9 محافظة بيت لحم

وتقع في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية، وعلى بعد عشرة كيلو مترات إلى الجنوب من القدس، وتقع بيت جالا إلى الشمال الغربي منها وبيت ساحور شرقها، وتقدر مساحتها الكلية بـ 607850دونم(أريج: 2005، 28)، ويقدر عدد سكانها 21947 نسمة(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2000، 48).

مسار الجدار في المحافظة

بسبب ارتفاع عدد المستعمرات الإسرائيلية فيها والبالغ 22 مستعمرة، وقرب موقعها من القدس وحدود الضفة الغربية، فقد كان ضمن خطة عزل بيت لحم بناء الجدار ليضم كل

المستوطنات الإسرائيلية من جهة الجدار المقابلة لإسرائيل، وبناء على ذلك سيتم عزلها بالكامل، كما سيتم فصلها عن القرى القريبة.

وكانت بداية البناء للجدار في اذار200الشرقية.دخل الشمالي لمدينة بيت لحم من مسجد بلال بن رباح، كما تواصلت أعمال التجريف شمال مدينة بيت جالا لاستكمال بناء الجدار الذي سيمتد من منطقة مسجد بلال بن رباح شرقاً مروراً بمنطقة خلة حمامة وبئرعونة وكريمزن ورأس بيت جالا ثم كفار عتصيون وبيت اسكاريا في الغرب والجنوب الغربي، وفي أواخر شهر شباط 2006، شرعت السلطات الإسرائيلية بأعمال استكمال بناء آخر مقطع من الجدار شمال مدينة بيت لحم، وفي سنة 2008 تم بناء الجدار بين المدينتين والذي يمتد من الجزء الشمالي من مدينة بيت لحم بعمق 1.5 كم حتى داخل حدود البلدية في القدس الشرقية.

ويبدأ مسار الجدار من الجهة الشمالية باتجاه القدس من صور باهر وأم طوبا مارا بالخاص وأم القسيس، ومتجها شرقا بشكل متعرج ليعزل خربة النعمان، ويستمر حتى يصل مخيم عايدة، ومن ثم ينحدر قليلا باتجاه الدوحة ومن هنا يتفرع باتجاهين: شمالي على شكل متعرج حتى الو لجة ليعزل بذلك مستوطنة ارحوما وجيلو ومستوطنة جبعات همطوس، وآخر جنوبي بشكل متعرج ليخترق قرية الخضر وارطاس، ثم يسير بشكل متعرج شرقا حتى خلة اللوزة، ثم يعود ليسير باتجاه الجنوب قرب البثرة ووادي رحال ووادي النيص ومراح معلا ثم المنشية، وهنا يتجه غربا مقتربا من محافظة الخليل حتى يصل الجبعة وهي منطقة وسطية بين المحافظتين لكنها تابعة إداريا لمحافظة بيت لحم، وهنا يعزل عدد من التجمعات الفلسطينية بشكل كامل مثل قرية بتير وحوسان ضمن معزل واحد وقرية نحالين في معزل وحدها كما ويعزل خلة البلوطة وخلة عفانه، ليضمها كلها إلى تجمع مستوطنات غوش عتصيون الواقعة جنوبي بيت لحم مثل مستوطنة أفرات ومجدل عوز ومستوطنة ألون شيفوت والعازو ومستوطنة جبعوت ونفي دانيال وبيتار عيليت ومستوطنة هدار بيطار، وسيمتد في محافظة بيت لحم بطول 50 كم.

ولا يزال الجدار في بعض مواقع المحافظة قيد الإنشاء وفي طور التحضير والتخطيط للبناء من تجريف للأراضي ووضع العلامات لمساره مثل قرية الخضر، وبما أن المحافظة

ستكون معزولة بشكل كامل ومحاطة بالجدار كليا، فانه تم تدمير أو عزل كثير من المواقع الأثرية وخاصة أن المحافظة غنية بالمواقع الأثرية والسياحية. ومن المواقع والأماكن الأثرية والمقامات الدينية في محافظة بيت لحم التي ستتأثر من جدار العزل إما بالتدمير أو بالعزل:

مدينة بيت لحم

وتقع على مسافة 10كم جنوبي مدينة القدس، وتبلغ مساحتها ثمانية آلاف دونماً، عدد سكانها 21947 نسمة، وقد أقامت السلطات الإسرائيلية في لواء بيت لحم 12 مستوطنة، سبعة من هذه المستوطنات مساحتها لا تقل عن 5 آلاف دونم وأربعة مستوطنات مساحتها تزيد عن 25 ألف دونم(المركز الفلسطيني للاعلام: 2008)، سيمر بها الجدار في الجهة الشمالية والشرقية و فيها مما سيعزلها عن القرى المحيطة بها وعن وسطها التاريخي، وكذلك سيفصلها عن القدس حيث تشكلان أحد أبرز المقاصد السياحية الرئيسة في فلسطين، وسيتم بذلك إعاقة الحركة السياحة بينها وبين المدن الواقعة في الشمال والجنوب بخاصةً مدن: الناصرة، رام الله، نابلس، وجنين، بالإضافة إلى عزل منطقة أريحا والبحر الميت وتحتوي المدينة على العديد من المواقع الأثرية:

i. كنيسة المهد: بناها الإمبراطور قسطنطين الروماني فوق المغارة التي ولد فيها المسيح، هدمت هذه الكنيسة فأعاد بناءها الإمبراطور (جو ستنيان) بشكلها الحالي.

ii. قبة راحيل: ويروى أن النبي يعقوب عليه السلام جاء إلى المدينة وهو في طريقه إلى الخليل وماتت زوجته (راحيل) في مكان قريب من بيت لحم وهو بناء إسلامي أمر بإقامته والي القدس(المجلس الفلسطيني للاعمار: 2002، 66)، وتم عزل هذا الموقع تماما عن المدينة بجدار إسمنتي ارتفاعه ثمانية أمتار شكل(3-).

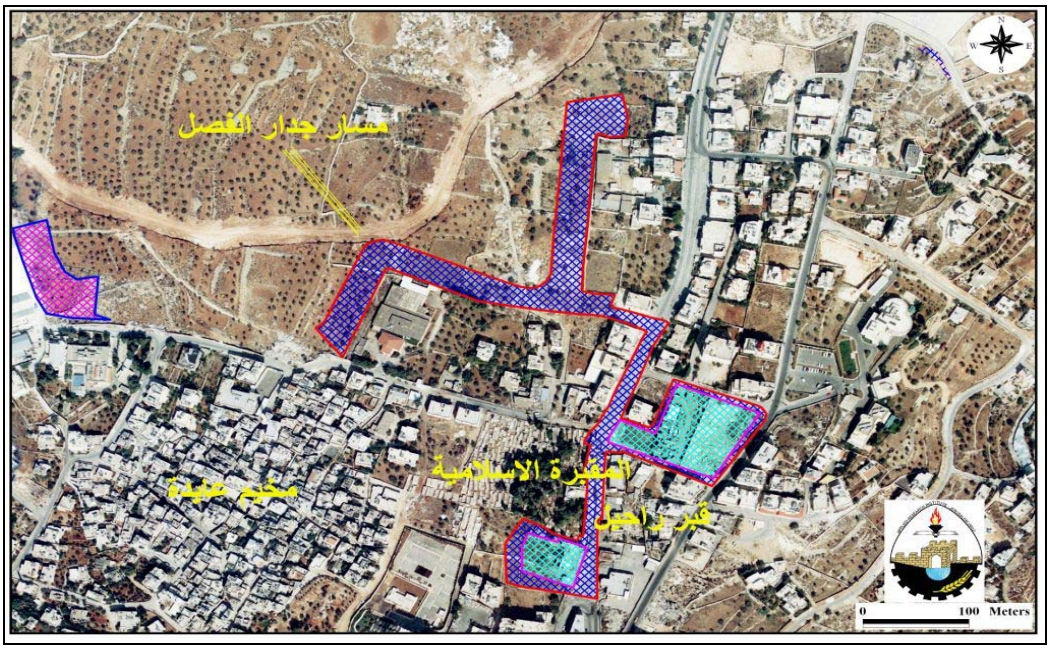

شكل (3-19): قبة راحيل في بيت لحم.

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية.

iii. مغارة الحليب: ويعتقد أن يوسف ومريم والطفل عيسى استراحوا في هذا المكان، ويعتقد أن نقطة حليب سقطت على الأرض وهي ترضه المسيح فحولت لون الصخر من الأحمر إلى الأبيض(المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي: 2000، 64).

iv. بئر الملك داود: ويقال أن هذا المكان الذي نجح فيه أتباع داود بتدمير خط دفاع أعدائه الفلسطينيين وجلب مياه الشرب من البئر.

قرية الولجة

تقع في الجهة الشمالية الغربية من مدينة بيت لحم، وتبلغ مساحتها الكلية 6850 دونم، وقد تم مصادرة الكثير من أراضيها لتقام عليها مستوطنة هار جيلو (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2000، 21) ويحيط بها الجدار من كل النواحي وهو الآن قيد الإنشاء وتحتوي القرية على كثير من الخرب الأثرية، وتم تدمير الخرب وقنوات المياه والمقاطع الصخرية في قرية الولجة وذلك لإقامة الجدار.

كما وتواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي أعمال التجريف في مواقع عين الجويزة وجبل الصيفي الواقع في المدخل الشرقي الرئيسي للقرية من جهة بيت جالا، حيث يتم التجريف في موقع جبل الصيفي بطول 1.5 كم وعرض 20 م2، ووزعت السلطات الإسرائيلية 11 فرقة علمية عسكرية على 100 دونم في موقع عين الجويزة لتجريف الأراضي والتنقيب عن الآثار(معهد أبحاث الأرض: 2007)

قرية الخضر

وتقع هذه القرية إلى الغرب من مدينة بيت لحم، وتبعد عنها حوالي 5 كم، ويصلها طريق محلي يربطها بالطريق الرئيسي القدس – الخليل طوله 1.4كم، وتبلغ مساحتها 20095 دونم(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2000، 62)، تم مصادرة حوالي 218 دونماً من أراضيها وأقامت عليها مستوطنة (كفار عصيون) ومستوطنة (دانئيل).

وتعتبر قرية الخضر من القرى التقليدية الجميلة في المحافظة حيث تحتوي على العديد من المواقع الأثرية مثل كنيسة أو دير القديس جريس(الخضر)، كما تحوي الكثير من المناطير أو قصور الفلاحين، وسيمر الجدار فيها من الجهة الشمالية الشرقية من أراضيها حيث وضعت قوات الاحتلال الإسرائيلي علامات لتجريف الأرض وقد تم البناء عليها وهي أيضا معلنة مناطق عسكرية مغلقة ولا يسمح بدخولها كما أن البناء فيها فانه شوه المنظر العام لها وسيعزل أراضيها التي تحتوي على الكثير من المواقع الأثرية والخرب وبالتالي تدميرها صورة (3–20).

شكل(3-20): قصر من قصور الفلاحين في قرية الخضر في محافظة بيت لحم.

المصدر الباحثة.

خربة عليا

تقع قرب شارع الخليل القديم وقد تم إغلاقه منذ بداية انتفاضه الأقصى ويعود تاريخهـــا للعصر البرونزي المتوسط والفترة الرومانية والفترة البيزنطية تحتوي على مقـــابر منحـــو تـــه بالصخر(الخطيب: 2007) تم عزلها وتدميرها صورة(3-21).

شكل (3-21): خربة عليا الأثرية المدمرة في بيت لحم.

المصدر: الباحثة.

قرية ارطاس

وتقع في الجهة الغربية من بيت مدينة بيت لحم، تبعد عنها 4 كم، وتقدر مساحتها 4304 دونم(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2000، 75)، يمر الجدار بها في الجهة الجنوبية الشرقية من أراضيها وهي فعليا معزولة ومنطقة مغلقة مما يؤدي إلى عزلها عن محيطها الحضاري.

ومن أهم المواقع الأثرية في القرية(المجلس الاقتصادي الفلسطيني:2002، 67):

i. برك سليمان: وهي عبارة عن ثلاث برك اصطناعية كبيرة محفورة في الصخر، وبنيت بشكل متدرج وترتفع كل واحدة عن الأخرى ستة أمتار مما يمكنها من دفع المياه حتى القدس، وتعود للفترة الرومانية، وتحيط بها الأشجار مما يجعلها منتزه طبيعي لكنها الآن تخلو من المياه بعد جففتها السلطة الفلسطينية نتيجة لكثرة حوادث الغرق التي حصلت فيها.

ii. قلعة مراد: وتقع مقابل البرك تماما، وهي بناء عثماني شيده السلطان مراد لتوفير الحماية للبرك عام 1552م، شكل(3-22).

شكل(3-22): قلعة مراد في بيت لحم.

المصدر الباحثة.

iii. معبد أقيم على أنقاض المسجد القديم الذي بني كمقام لسيدنا عمر بن الخطاب عندما زار القدس ومر بمدينة بيت لحم.

iv. وفيها دير إرطاس، الذي أقيم عام 1895م.

v. عيون ماء وقنوات مائية تم تجريفها.

قرية نحالين

وتقع في الجهة الغربية من مدينة بيت لحم وتبعد عنها 12كم، مساحتها الكلية 17269دونم(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2000، 86)، سيمر الجدار من أراضيها

ليحيطها بالكامل وسيعزلها عن باقي قرى المحافظة حيث تحتوي على موقع اثري وهو خربة الدير وسيتم عزله مع القرية وبالتالي تشويه مشهده الحضاري(دائرة آثار بيت لحم:2007).

قرية حوسان

وتقع قرية حوسان إلى الغرب من بيت لحم وتبعد عنها حوالي 9 كم، وتقدر مساحتها الكلية 7252 دونم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2000، 43)، وقد تم مصادرة عدد كبير من الدونمات لإقامة مستوطنة بيتار عيليت ومستوطنة بيتار، ويحيط بها عدد من المواقع الأثرية مثل خربة أم الشقف وخربة أم القلعة وموقع عين الهوية وتحيط بها خربة حمود، وخربة قديس، خربة الكنيسة، وخربة دير بغل، وسيحيط بها الجدار من كل الجهات مما سيؤدي إلى عزلها بشكل كامل.

قرية بتّير:

وتقع قرية بتير إلى الشمال الغربي من بيت لحم، وتبعد عنها حوالي 9 كم (المركز الفلسطيني للإعلام: 2008)، ويحيط بها الجدار من كل الجهات مما سيؤدي إلى عزلها بشكل كامل وبالتالي عزل وتدمير المواقع الأثرية والخرب فيها مثل خربة البخار وخربة حمدان وخربة أبو شوشة و خربة اليهود. وقد قامت دائرة الآثار الإسرائيلية بعمل حفريات إنقاذية للموقع وعثر على آثار تعود إلى ثورة اليهود، كما وعثر على جدران وبقايا أنقاض وأساسات وهناك احتمالية لتعديل المسار لاسيما أن الآثار المكتشفة تخص الإسرائيليون(دائرة الآثار بيت لحم: 2007)، كما يوجد فيها موقع أثري يحتوي على أساسات أبنية وبرك وأرضيات مرصوفة بالفسيفساء والعديد من الخرب الأثرية الأخرى.

خلة اللوزة

وتقع في الجهة الجنوبية من بيت لحم وتبعد عنه حوالي 4 كم(الجهاز المركزي للإحصاء:2000، 93)، وتحتل الخربة مساحة 17 دونماً، وتشتمل على بقايا أثرية وأبنية تعود للفترات الهلنستية والرومانية والفترة الإسلامية المبكرة، ضمها الجدار بالكامل(طه:2007).

قرية وادي فوكين

وتقع في الجهة الغربية من مدينة بيت لحم، وتحتوي على آثار أبنية قديمة ومغر وآبـــار محفورة بالصخر(المجلس الفلسطيني للاعمار:2002، 67) تم عزله مع الجدار.

خربة المخروم

وتقع في الجهة الغربية من مدينة بيت لحم وتبعد عنها حوالي 6 كم، تعود الخربة لفترات تاريخية مختلفة وتحتوي على معاصر عنب ونحت في الصخور، كما يوجـــد بهـــا بقايـــا ديـــر مستطيل الشكل، تضمنت أجزاء أرضيته لوحات فسيفسائية جميلة فيها كتابات يونانية (المجلـــس الفلسطيني للاعمار:2002، 69) شكل(3-23).

شكل (3-23): خربة المخروم المعزولة في بيت لحم.

المصدر: الباحثة.

قرية الجبعة

وتقع في الجهة الغربية من مدينة بيت لحم، فيها مباني أثرية قديمة، وهي من القرى التقليدية في فلسطين، وقد قامت دائرة الآثار الإسرائيلية بعمل حفريات وتنقيبات فيها، وتحيط بالقرية خربة الحمام ، وخربة سناسين وتحتويان على مواقع أثرية، عزلت وتم تشويه مشهدها الحضاري (دائرة الآثار بيت لحم: 2007).

خربة الخاص

تم تجريف الموقع بسبب بناء الجدار مما أدى إلى تدمير كثير من المواقع الأثرية، عثر على مدفن محفورة بالصخر وقطع فخارية وأكوام حجارة وأنقاض(دائرة الآثار بيت لحم: 2007).

خربة أبو سود

وتحتوي على حفر في الصخر وبقايا أرضيات، تم تجريفها لعمل ثكنة عسكرية لحراسة مسار الجدار.

وادي رحال

ويقع جنوب غرب مدينة بيت لحم، ويبعد عنها 8كم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2000، 113)، فيه خربة تحتوي على نحت في الصخر ومغر تم تجريفها.

3-9-10 محافظة الخليل

وتقع إلى الجنوب من القدس في الضفة الغربية وتبعد عنها حوالي 35 كم، وبلغ عدد سكان محافظة الخليل 524,510 نسمة (ويكيبيديا ، 2008)، وهي من اكبر محافظات فلسطين، حيث بلغت مساحتها قبل عام 48 حوالي 2148000 كيلو متر بقي منها بعد حرب 1948 م 1140 كيلو متر فقط(مكتب ملف الخليل: 2005، 3).

مسار الجدار في المحافظة

إن مخطط الجدار الفاصل الذي تعتزم سلطات الاحتلال إقامته في محافظة الخليل يبلـــغ نحو 49 % من أراضي المحافظة، ويقتضي مساره حول محافظة الخليـــل التوغـــل مســـافات متفاوتة إلى الشرق من حدود العام 67، تتراوح بين نصف كيلو مترا في مناطق أخرى يصـــل إلى 20 كم(السلطة الفلسطينية: 2004)، بمساحة 30 كم حيث يصادر22000 دونم من أراضي ما مجموعه 20 قرية من المحافظة(الشيوخي:2004)، حيث سيتكون من جزاءين، جدار داخلـــي في الخليل المدينة، وخارجي يبدأ من مستوطنة مجدل عوز بالقرب مـــن بيـــت أمـــر، مـــرورا بصوريف وخاراس ونوبا وترقوميا وبلدة اذنا ودير سامت والبرج وبيت عوا وعرب الرماضين، والسموع جنوبا، حتى منطقة أم الدرج شرق بلدة يطا، إلى أن يصل إلى أراضي بني نعيم شرقا، ليضم تجمع المستوطنات المسمى غوش عتصيون، وسيضم كل مستوطنات الخليل مثل متســـاد اسفر شرق بلدة سعير و كرمئيل و معون وسوسيا وشافي و متسادوت يهودا وتينـــا واشـــكلوت وغيرها، إلا 3 مستوطنات فلن يشملها مسار الجدار(السلطة الفلسطينية: 2004) شكل (3-24).

بدأ العمل في إقامة الجدار في جنوب الخليل عام 2004، ويضم مقطع الجدار الذي بدئ في بنائه نحو 40كم ابتداء من القرية الفلسطينية جبع وسيصل حتى الشومرية المجاورة لكيبوتس لاهف شمال النقب.

شكل (3-24): خارطة مسار الجدار في الخليل

المصدر: stop the wall.2007

المواقع المتأثرة من بناء الجدار وتحوي مواقع أثرية:

البلدة القديمة في الخليل

سيتم عزلها كاملا بما تحويه من مباني ومواقع أثرية مثل الحرم الإبراهيمي وتل الرميدة الذي يحوي آثار كنعانية وبرونزية وبيزنطية(حمدان:2008)

قرية الرماضين

وتقع في الجهة الجنوبية من الخليل وتبعد عنها 25 كم، يبلغ عدد سكانها 3500 نسمة(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2000، 287)، وتبلغ المساحة المتضررة من أراضي الرماضين بحوالي 750 دونماً، وتم هدم كهوف قديمة وبيوت أثرية وعقود بسبب بناء الجدار حيث عزلت خلفه(معهد الأبحاث التطبيقية: 2008).

قرية البرج

وتقع في الجنوب الغربي من الخليل، تبعد 20 كم عنها و تعرف أيضا باسم قلعة البرج، وتحوي موقع أثري وهو عبارة عن قلعة متهدمة من العصور الوسطى، وخندق محفور في الصخر ومغر وبركة وأساسات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2000، 243).

قرية صوريف

وتقع في الجهة الشمالية الغربية من الخليل، تبعد عنها 14 كم، وتبلغ مساحتها 32150 دونم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:2000، 27)، ويوجد في بلدة صوريف الكثير من المواقع الأثرية وتحتوي عدد من الخرب مثل خربة علين وخربة كرابين وخربة أبي الشوك وتحوي عدد من القبور والتي عثر فيها على بعض الأواني والأختام الفخارية وأدوات الزينة وبعض التماثيل المصنوعة من الفخار(إبراهيم: 2008).

قرية بيت اولا

وتقع إلى الشمال الغربي من مدينة الخليل، وتبعد عنها 10كم، وتحيط بالقرية مجموعة من الخرب التي تحتوي على مواقع أثرية: البرج وبيت نصيب الشرقية والغربية وقيلا وأم علاس وبيت كانون وطواس وزعقوقة والجورة وبيت لام وخروف وعطوس والصفا(جهاز الإحصاء الفلسطيني:2000، 60)، ونتيجة مصادرة الأراضي التابعة لها لصالح الجدار تم تدمير عدد من هذه الخرب(دائرة آثار الخليل: 2008) .

قرية إدنا

وتقع إلى الشمال الغربي من مدينة الخليل، وتبعد عنها 12كم، تقوم القرية مكان المدينة الكنعانية وتحيط بالقرية العديد من الخرب التي تحتوي على معالم أثرية لخرب قديمة تقع على أراضيها عدد ممن الخرب وهي خربة الخربة وخربة صالح و خربة البضة وخربة الغزال وخربة التل وخربة الراس وخربة أم الجماجم وخربة شريمة وخربة الغابة وخربة راس نوفل

وخربة بيت علان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:2000، 85)، وقد عزل الجدار جـزء منها أدى إلى تدميرها.

قرية قصه

الواقعة إلى الغرب من بلدة اذنا في محافظة الخليل، هذه البلدة تقع على بعد 15 كيلومترا إلى الغرب من مدينة الخليل، وتحوي عدد من المواقع الأثرية والكهوف المنحوتة بالصخر وتـم عزلها بالكامل بحيث تقع إلى غرب الجدار وبالتالي عزل الآثار فيها(أريج: 2008).

خربة غوين الفوقا

وتقع جنوب الخليل وتحوي كهوف أثرية تعود للفترة الرومانية، وسيتم عزلهـا لتكـون غرب الجدار شكل(3-25).

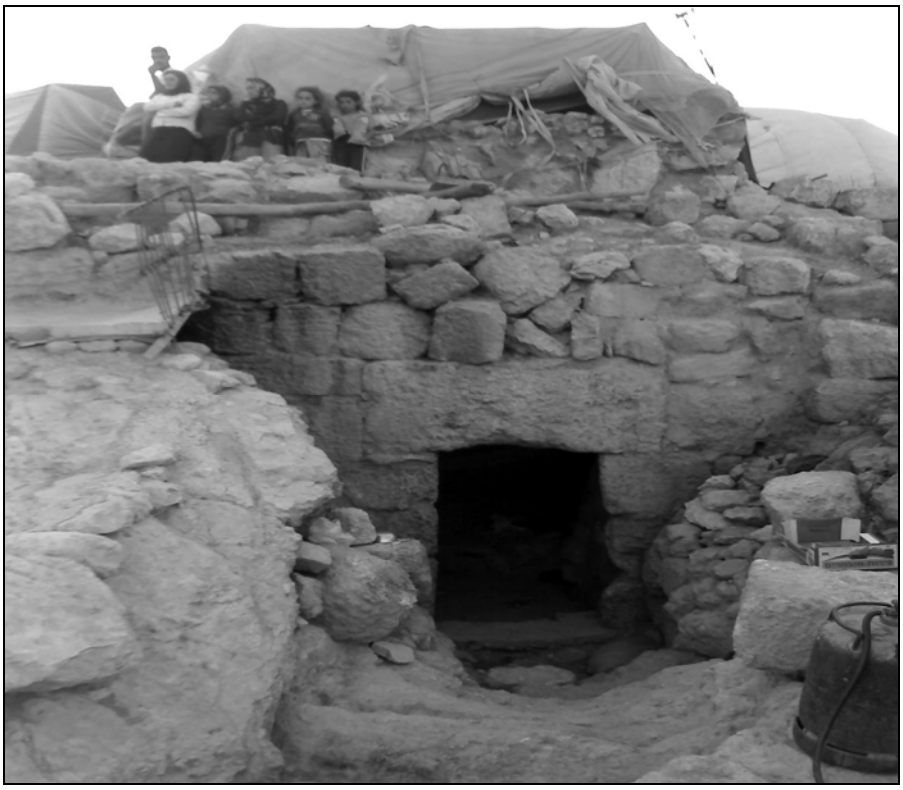

شكل (3-25): خربة غوين في محافظة الخليل.

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية.

خربة البويب

وتقع في الجهة الجنوبية من بني نعيم. بها جدران، صهريج وكهوف(بني نعيم:2008).

خربة صفا

وتقع شمال غرب الخليل وتبعد عنها 12 كم، وهي موقع أثري بجوار بيت أمر به أساسات وأعمده وصهاريج محفورة في الصخر ستعزل غربي الجدار.

خربة السيما

تقع إلى الشمال الغربي من دورا وهي عبارة عن موقع اثري، سيتم عزلها غربي الجدار.

قرية بيت مرسم

تقع إلى الجنوب الغربي من الخليل، تبعد عنها 20 كم، وهي عبارة عن موقع اثري به جدران متهدمة وأساسات مغر وأرضيات مرصوفة بالفسيفساء وبقاية كنيسة محولة إلى جامع (مقام النبي حنظل)، كما وتحتوي على تل أنقاض نقب جزء منه مع بقايا مدينة وسور خارجي، وبالقرب منها خربة جيمير حيث تحتوي على اثأر أنقاض معز منحوته، وأما خربة النصراني فهي للشمال من بيت مرسم بها أثار مهدمة ومعصرة زيتون، قسمها الجدار إلى قسمين مما أدى إلى عزلها وتدمير جزء كبير منها(دائرة آثار الخليل: 2008).

قرية بيت الروش التحتا

تقع في الجهة الجنوبية الغربية من الخليل، وتحوي موقع اثري يحتوي على جدران مهدمة(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:2000، 190)، سيتم عزلها كاملا عند الانتهاء من بناء الجدار.

قرية ترقوميا

تقع في الشمال الغربي من الخليل، وتبعد عنها 12 كم(الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلسطيني:2000، 67)، تعتبر بلدة أثرية وحولها الكثير من الخرب الأثرية مثل خربة الكفـــرين وخربة الطيبة وخربة بئر فار وخربة سيف وخربة الجرة والبطم وخربة الجمرورة التي قســـمها الجدار ودمر آثارها.

جدول (3-5): اثر مسار الجدار العازل في محافظات الضفة الغربية

المحافظة	عدد القرى المتضرر بشكل مباشر	عدد القرى المتضرر بشكل غير مباشر	المجموع
جنين	10	12	22
طوباس	6	1	7
نابلس	1	3	4
طولكرم	13	3	16
قلقيلية	11	8	19
سلفيت	7	3	10
رام الله	4	3	7
القدس	9	5	14
بيت لحم	14	2	16
الخليل	12	2	14

ومن خلال دراستنا للجدول السابق يلاحظ العدد الهائل من المـــدن والقـــرى والمواقـــع الأثرية التي سيمر بها حيث اثر وسيؤثر عليها بشكل كبير إما بالعزل غربي الجدار وفصلها عن مشهدها الحضاري أو بالتدمير المباشر الكلي من خلال مرور الجدار عليها وتدميرها دون عمل حفريات علمية أثرية مما يؤدي إلى ضياعها وتغيب دورها في التراث الحضاري، كما ونلاحظ اثر الجدار غير المباشر على المواقع الأثرية حيث أدى إلى عزل مساحات من أراضي القـــرى الفلسطينية وعزل المواقع الأثرية فيها وخاصة أن عدد كبير من الأراضي المصادرة لم يتم عمل مسوحات أثرية علمية لها ورصد المواقع الأثرية فيها مما يهددها بالدمار كما ويظهر الدور غير

المباشر للجدار في عزل المدن الفلسطينية عن بعضها البعض مما يعيق الحركة السياحية فيها وخاصة في مدينتي القدس وبيت لحم. ومن هنا يجب على أصحاب القرار من السياسيين الانتباه للآثار السلبية على تراثهم وهويتهم، ووضع هذا الموضوع على سلم اولوياتهم من خلال طرحه على طاولة المفاوضات والاحتكام إلى مختلف القوانين التي تحمى وتحافظ على الآثار والبقايا الحضارية لمختلف الشعوب سواء من خلال القوانين القديمة أو الحديثة وحتى تلك القوانين الإسرائيلية وكذلك الدولية والتي تدعونا جميعا الزى احترام الآثار وعدم تدميرها وهذا ما سنلاحظه بالفصل التالي من الدراسة.

الفصل الرابع

المواقع الأثرية و قوانين حماية الآثار والمعاهدات الدولية

الفصل الرابع

المواقع الأثرية و قوانين حماية الآثار والمعاهدات الدولية

4-1 مقدمة

تدخل حماية المواقع الأثرية في استراتيجيات الأمن القومي للشعوب، لذلك فإن المحافظة عليها كانت من أولويات كثير من دول العالم، كما وتدخل ضمن المصالح الأساسية لكثير من الدول وهي تتطلب حسن السياسية التشريعية بأن تحمى بنص أو تشريع خاص يتواءم مع التغيرات والإخطار المحيطة (حلاوة: 2003، 4).

كما إن حماية الممتلكات الثقافية والحضارية يتطلب السير في اتجاهين: الأول مادي ويشمل الترميم والصيانة المتواصلة والحماية والحفظ والتوثيق وإعداد الدراسات الاستكشافية والتحليلية وتأسيس المؤسسات أو المصالح المتخصصة في مجال الرعاية والحفظ والتوثيق، والسهر على حماية الممتلكات الثقافية وتوفير العناصر البشرية والفنية ودعمها بالأموال المطلوبة للقيام بدورها.

والاتجاه الثاني قانوني: ويتعلق بإصدار وتطوير التشريعات القانونية من أجل الحفاظ على تلك الممتلكات الثقافية، وإنشاء أجهزة أمنية وقضائية لتنفيذ ومتابعة تلك القوانين، والحرص على سلامة المواقع الأثرية والتاريخية ومنع الاعتداء عليها وسرقتها وتخريبها أو الاتجار بها.

وتنقسم قوانين حماية الممتلكات الثقافية إلى شقين محلي و دولي، ويستند الشق الأول المحلي على ما تصدره السلطة الحاكمة والمسيطرة في البلد، وأما الدولي فيستند على المعاهدات والمواثيق الدولية، وكلها تنص على اعتبار أن المواقع الأثرية ممتلكات ثقافية وإرث حضاري يتطلب الحماية والمحافظة عليه بشتى الطرق.

وظهرت عدة منظمات دولية تهتم بالآثار وصيانتها وترميها، فسنت قوانين ولوائح لهذا الغرض، وعقدت مؤتمرات وتوصيات للحفاظ عليها لأنها تراث لجميع الشعوب ولا تخص قطر

أو شعب واحد، إذ يعتبر اجتماع المجلس العالمي للمعماريين بمدريد سنة1904 بداية الاهتمام الدولي بهذا المجال، و قد أوصى بضرورة الحفاظ على المنشآت الأثرية بسبب قيمتها التاريخية والعلمية وترميمها حتى تستمر في أداء وظيفتها، وقد أوصى التقرير على تأسيس جمعية لترعى الحفاظ على المنشآت الأثرية والفنية بكل دولة وعمل سجل لها على المستويين المحلي والقومي (عطية وكفافي: 2003، 64-69).

وبرزت مسودة وثيقة أثينا لسنة 1931 وهي التي تم فيها وضع وتعريف الأسس الرئيسية لسياسة الحفاظ والترميم للمنشآت الأثرية والتعريف بسبل التعاون الدولي لحمايتها، إذ تعتبر هذه الوثيقة البداية الحقيقية لإنشاء الحركة الدولية في هذا المجال كما أنها حددت الأسس التي على أساسها تم صياغة وثيقة فينيسيا لسنة 1964، ثم تلته مواثيق عديدة مثل ميثاق مؤتمر ايطاليا 1948، ومؤتمر ميلانو عام 1957، ومؤتمر البندقية عام 1964، وميثاق ايطاليا عام 1972، وتصريح أمستردام 1975، ومؤتمر مونتريال في 1983 ووثيقة نارا في اليابان 1994، وغيرها الكثير(إبراهيم: 2005، 26).

وبما أن لمسالة الآثار القديمة أهمية خاصة في فلسطين، فكان من الطبيعي أن تسترعي تلك المسالة انتباه السلطات والحكومات التي كانت تدير شؤونها، فأعارتها الاهتمام الذي تستحقه ووضعت لها الأحكام القانونية لتنظيمها تنظيما يتلاءم مع المصالح العامة والخاصة.

ولكن كان لتلك القوانين عيوب كثيرة وفجوات قانونية أدت إلى ضياع عدد كبير من الآثار الفلسطينية وتدميرها كليا أو جزئيا، لا سيما أن الظروف السياسية لعبت دورا هاما في ذلك، كما وقد مرت تلك الأحكام بعدة مراحل، وتعاقبت على تنظيمها عدة قوانين منذ السيطرة العثمانية والاحتلال البريطاني مرورا بالحكم الأردني والحكم العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية المحتلة وانتهاء بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك تبعا لظروف ومصالح الدولة المسيطرة.

4-2 التطور التاريخي لقوانين الآثار في فلسطين:

لقد مرت فلسطين بعدد من المراحل سنت فيها قوانين مختلفة للآثار وهي:

4-2-1 قانون الآثار في الفترة العثمانية

كان التشريع في هذه الفترة خاضعا في المسائل المدنية إلى أحكام الفقه الإسلامي الذي لم يكن فيه تفريق بين أحكام ملكية الأرض وملكية ما تحتها، حيث أن ملكية سائر الآثار والمواد الأخرى المستقرة في باطن الأرض تعتبر من أجزائها وتدخل في حكمها فيملكها صاحب الأرض عملا بالقاعدة القائلة بان من ملك أرضا ملك ما فوقها وما تحتها، مما أدى إلى ضياع كثير من المواقع والقطع الأثرية(تيان: 1957، 88).

كما وان ظاهرة الإهداء التي كانت منتشرة في تلك الفترة لعبت دورا كبيرا في ضياعها حيث كان يقوم الولاة والسلاطين بإهداء ملوك أوروبا وأمرائها الكثير من هذه القطع الأثرية(سيد: 2005، 2).

وفي القرن التاسع عشر ونتيجة التطور الذي حدث وخاصة في مجال الصناعة والظروف الاقتصادية المتغيرة قامت الدولة العثمانية ببعض التجديد والإصلاحات في الأحكام الشرعية المتعلقة بحقوق الملكية، وأقدمت على تنظيم شامل للأراضي الأميرية بمقتضى قوانين مختلفة مثل قانون المناجم والمقالع والآثار القديمة حيث تضمنت أحكاما جديدة شاملة لمختلف أنواع الأراضي وحتى الأراضي الملك العادية الخاضعة أصلا للأحكام الشرعية، كما ونزعت حق تملك الآثار من حق الملكية الفردية وأقرته ملكا من الأملاك العامة وتملكه حصري للدولة، حيث تم سن قانون مفصل لحماية الآثار صدر في سنة 1869، وقانون آخر سنة 1884، وتكمن أهميته في تنظيم قضية الآثار وملكيتها، ووضح أساليب التنقيب الصحيحة وشروط التصدير وتجارة الآثار وغيرها، وذلك من اجل المساعدة قدر الإمكان في توفير الحماية لها (تيان: 1957، 89:91).

4-2-2 قانون الآثار في الفترة الانتدابية

أصدر المندوب السامي أمر في 1-12-1918 ألغى به القانون العثماني، والزم به نقل حيازة جميع ما تملكه الحكومة العثمانية من آثار إلى السلطات البريطانية(البكري: 1992، 10)، وفي عام 1920 تم إصدار قانون الآثار القديمة، ثم قام المندوب السامي بإلغائه، وأصدر في 31 كانون الأول سنة 1929 قانون الآثار القديمة رقم 51، وقد نشر في الباب الخامس من مجموعة قوانين فلسطين ولمحاولة فهمه جيدا يمكن تقسيمه إلى ثمانية أجزاء كل جزء يشمل على عدة مواد تعالج موضوع محدد (قانون الآثار القديمة: 1929، 1):

الجزء الأول: و يبحث في تفسير الاصطلاحات ويتكون من مادتين تبحث فيما يطلق على القانون ومسماه و تفسير مصطلح الأثر القديم من خلال ثلاث تعاريف شملت الأثر المنقول وغير المنقول وحدده قبل سنة 1700 ميلادية، والبقايا البشرية والحيوانية التي يرجع تاريخها إلى ما قبل سنة 600 ميلادية، وأي بناء يعلنه مدير الدائرة انه اثر بعد عام 1700م، وشمل أيضا تفسير لفظ المجلس أي مجلس الآثار القديمة الاستشاري والتاجر الذي يتعاطى بشراء الآثار وبيعها والدائرة والمدير للدائرة والموقع التاريخي بتعاريف واضحة لا لبس فيها.

الجزء الثاني: و يبحث في اكتشاف الآثار القديمة وامتلاكها والتعويض عنها و اكتشافها بدون ترخيص وما هي واجبات مكتشفها بالإبلاغ عنها بأسرع وقت ممكن إلى موظفي دائرة الآثار كما بين أحقية امتلاك الآثار لأي جهة إذ تم تحديدها في شخص المندوب السامي وجرد مكتشفها من أي حق أو منفعة فيها، وناقش موضوع تعويض الشخص الذي عثر على الآثار التي تملكها المندوب السامي وذلك من خلال النقطة الأولى والثانية إذ يجب دفع قيمتها وتعين بالاتفاق بين المدير والشخص الذي عثر على الأثر، والنقطة الثالثة ناقشت متى لا يكون المندوب مكلفا بالتعويض وذلك إذا اكتشف الأثر خلافا لأحكام هذا القانون.

الجزء الثالث: ويتكون من خمس نقاط حيث تناول موضوع الحفريات وشروط تراخيصها وعالج موضوع الأشخاص الذين يجوز لهم الحصول على رخصة التنقيب عن الآثار بامتلاكهم المال

الكافي للحصول على نتيجة مرضية، والأشخاص الذين تعطي مؤسسات علمية ضمانا على كفاءتهم العلمية، ووضع شروط منح رخصة التنقيب عن الآثار كاتخاذ جميع التدابير المعقولة لوقاية الآثار المكتشفة وإعطاء المدير فرصة قسمة الآثار وتملكها للمندوب السامي أو التنازل عنها، كما يجب على حامل الرخصة تقديم مخططات بالحفريات وبيان بالمكتشفات ونشر تقارير الحفريات خلال موعد أقصاه سنتين، و حدد وقت جواز إلغاء العمل بالرخصة أو إيقافها من قبل المدير إذا اخل بأي شرط من شروط الترخيص، كما وبين هذا الجزء أحكام قانون استملاك الأراضي المبينة في رخصة التنقيب قصرا من قبل المندوب السامي وخاصة إذا كانت ملكا خاصا، وبحث في قسمة الآثار المكتشفة بين المندوب السامي وينوب عنه مدير دائرة الآثار وحامل الرخصة بإعطائه حصة عادلة منها أو تعويض المنقب عن الآثار إذا تعذر إجراء القسمة.

الجزء الرابع: يبحث في تصدير الآثار القديمة وشروطها وموانعها من خلال المادة الثالثة عشر وحتى السادسة عشر حيث نص على قضية منع تصدير الآثار بدون رخصة، وشروط الإعفاء من رسوم الترخيص للآثار المشتراة أو التي تنازل عنها المدير لحامل رخصة التنقيب أو التي ثبت أنها مستعملة أو ملك لهيئة دينية أو كنسية، كما و شترط وجوب إيداع الأثر لدى المدير قبل تصديره، كما وأعطى لدائرة الجمارك حق طلب الرخصة في أي وقت، وحق المدير في منع تصدير الآثار.

الجزء الخامس: ويضم هذا الجزء خمس مواد تناول المباني والمواقع التاريخية وحددها في جداول، وأوجب نشرها في جريدة الوقائع الفلسطينية وتوزيع نسخ من الجداول على المكاتب ومراكز البوليس، وبين الأفعال التي يحظر ارتكابها بشان المواقع والمباني التاريخية كعدم جواز الحفر في أي موقع في الجدول بدون ترخيص أو تشيد أي بناء عليها أو غرس الأشجار فيها أو تكويم التراب والنفايات، كما ناقش موضوع العناية بالأبنية والمواقع التاريخية وخاصة إذا كانت ملك فردي خاص من ترميمها أو شراؤها ومن قبل الدائرة أو تأجيرها، وأوجب تسجيل المواقع التاريخية غير المسجلة في سجلات الأراضي كملك خاص وجواز تسجيله في أي وقت باسم

المندوب السامي، وأعطى الحق لموظف الدائرة معاينة الموقع التاريخي ودراسته وصيانته(قانون الآثار القديمة: 1929).

الجزء السادس: ويضم تسع نقاط حيث ناقش موضوع العقوبات لمخالفي القانون وملحقي الضرر بالمواقع الأثرية كالتنقيب أو هدم وإتلاف أي اثر أو تاجر بها وصدرها من غير ترخيص، وكانت العقوبات تتراوح مابين الحبس لمدة شهر وحتى اثني عشر شهرا أو بغرامة قدرها عشرون جنيها وحتى مائتي جنيه أو العقوبتين معا.

الجزء السابع: وقد انحصر في المادة الثالثة والعشرون وحتى المادة التاسعة والعشرون حيث تناول أحكام عمومية تمس الآثار والمواقع الأثرية وتنظيمها والحفاظ عليها، و موضوع تأليف المجلس الاستشاري وأعضاؤه وعلاقتهم بالمدير، وطرح حق معاينة الآثار القديمة من قبل أي موظف من موظفي دائرة الآثار وتقديم التسهيلات لهم، وموضوع تجار الآثار ووجوب حصولهم على ترخيص لتجارتهم بها صادرة من مكتب المندوب السامي، كما ناقش جواز بيع أو استبدال الآثار القديمة التي تملكها الحكومة من قبل المندوب السامي إذا رأى أنها غير ضرورية لمتحف الآثار الفلسطيني، كما طرح موضوع حق الحكومة في إعارة الآثار القديمة للجمعيات العلمية والمعاهد أو المتاحف ووضح شروط الإعارة لوقاية الآثار وحمايتها وإرجاعها إلى الجهة التي أعيرت منها، كما بين هذا الجزء حق المندوب السامي في حظر استيراد الآثار القديمة من تلك البلاد التي تحظر استيراد الآثار من فلسطين وإعادتها، وأعطى الحق للمدير في تخويل صلاحيته لأي موظف من موظفي الدائرة(قانون الآثار القديمة: 1929).

الجزء الثامن: وهو الجزء الأخير في هذا القانون تناول موضوع الأنظمة التي يضعها المندوب السامي حيث يشمل هذا الجزء مادة وحيدة وأخيرة وهي المادة الثلاثون حيث ناقشت حق المندوب السامي بوضع أنظمة مختلفة كنظام الاستثناء لأي صنف من أصناف الآثار من أحكام هذا القانون كما ويحق له وضع نظام المجلس الاستشاري وشرح كيفية تأليفه وأعضاؤه ومدة العضوية وغيرها، كما ويحق له وضع شروط منح الرخصة للتنقيب عن الآثار القديمة وشروط الاتجار بها وتصديرها، كما يحق له وضع الأنظمة لتنفيذ هذا القانون بشكل عام.

وقد تم تعديل هذا القانون عدة مرات من خلال الجهات المسئولة وكانت بالغالب المندوب السامي، ففي عام 1930 كان التعديل بخصوص المجلس الاستشاري للآثـــار القديمـــة وشـــمل شروط العضوية به وعدد الأعضاء ومهامهم(قانون الآثار القديمة: 1930).

وقد تم تعديل القانون في عام 1934 وكان فيه التعديل بخصوص حق إعلان مدير دائرة الآثار أية مواقع على أنها أثرية، و تعديلات بموضوع قسمة الآثار القديمة و تجارتها.

كما تم تعديل القانون في عام 1937 وفيه تم تعديل رسوم تصدير الآثار، و حق المدير في منع تصديرها، و تحديد المواقع الأثرية، و التعديل الأخير في الأنظمة التي يضعها المندوب السامي(قانون الآثار القديمة:1937). كما تم تعديل القانون في عام 1943 في المـــادة الســـابعة عشرة وكانت بخصوص تحديد المواقع الأثرية. و في عام 1946 تم فيه تعديل المـــادة الثالثـــة عشرة وكانت بخصوص الإعفاء من رسوم الترخيص، والمادة السادســـة والعشـــرون كانـــت بخصوص إجازة بيع الآثار المملوكة للحكومة، والمادة السابعة والعشرون كانت فـــي موضـــوع إعادة أو استبدال الحكومة للآثار القديمة.

لكن هذه التعديلات ليست جوهرية ولا تصب في مصلحة فلسطين وآثارها، حيث كـــان هذا القانون ضعيف جدا ويسمح بالمقاسمة بين البعثات الأجنبية والسلطات البريطانية وبمقتضـــى هذا القانون أيضا كان المندوب السامي أو المدير هو المسؤول والمسيطر مما اثر سلبا عليها لأنه غير محاسب من أي جهة ويتصرف حسب ما يشاء فمثلا إذا كانت الآثار إسلامية كان يعتبرهـــا ملكا للحكومة البريطانية وإذا كانت غير إسلامية كان يتفق مع المؤسسة اليهوديـــة أو المســـيحية لتأخذ على عاتقها صيانتها وحفظها(البكري: 1992، 10)، كما وأعطاه القانون حق التنازل عن الآثار، بالإضافة إلى أن موضوع الاتجار بالآثار كان مسموح به حسب أحكام هذا القانون ممـــا اضر كثيرا بها وأدى إلى ضياع جزء كبير منها وحتى خروجها من فلســـطين، حيـــث أن هـــذا القانون يحمي التهريب والمهربين، ويمنحهم حماية شرعية بالقانون، وأجاز ذلك لتجـــار الآثـــار حيازة مئات الآلاف من القطع الأثرية وبالتالي كان الباب مفتوحاً علي مصراعيه للتهريب وبيـــع الآثار في الخارج، كما كان التهاون في تطبيق العقوبات به على الرغم من ضعفها وساهم بشكل

كبير في ضياعها، في هذه الفترة كان الفلسطينيين مغيبين عن الساحة السياسية ولم يكن لهم دور فاعل في حماية الآثار.

4-2-3 قانون الآثار أثناء الحكم الأردني للضفة الغربية

استعاضت الحكومة الأردنية عن قانون الآثار القديمة لعام 1929 مع تعديلاتـــه بقـــانون الآثار القديمة لسنة 1953، ثم ألغته بموجب قانون الآثار الذي اقره مجلس الوزراء الأردني رقم 51 الصادر بتاريخ 27\6\1966(قانون الآثار الأردني: 1966، 1)، ويتفق مع قـــانون الآثـــار القديمة الذي أصدرته الحكومة الانتدابية لكن أضاف عليه مجلـــس الـــوزراء الأردنـــي بعـــض التعديلات السطحية البسيطة مثل استبدال لفظة المندوب السامي بلفظة الوزير وهو رئيس مجلس سلطة السياحة والآثار ومجلة الوقائع الفلسطينية بالجريدة الرسمية، كما أضيفت تعـــديلات فـــي المواد التي تتعلق بالحفريات الأثرية وخاصة في موضوع الكفالات وشروط الترخيص وأجـــور العمال والتقارير المتعلقة بالحفرية، كما كانت تعديلات بخصوص الاتجار بالآثار، وتمت إضافة موضوع إصدار الرخص لإنشاء الأبنية في المواقع الأثرية وكانت ضمن المواد مـــن الحاديـــة والأربعون وحتى الخامسة والأربعون، وأضيفت مادة الإلغاءات وهي المادة التاسعة والأربعون: حيث يلغي هذا القانون جميع ما سبقه من القوانين والقرارات. ويلاحظ أن المشكلة تكمـــن فـــي مواد القانون وخاصة المادة47 فقرة ب إذ أن العقوبة للتنقيب تتراوح ما بين 20الى 50دينار، إذ أن قانون العقوبات لا يتناسب مع الوقت الحاضر فالعقوبة حين تم وضعها في الســـتينات أي 20 دينار كانت ذا قيمة أما اليوم فهي قليلة جدا وغير رادعة وهناك حوادث كثيرة تؤكد على ذلـــك فكثيرا من اللصوص يعودون للسرقة بعد حبسهم والإفراج عنهم.

كما ويلاحظ أن هذه التعديلات في القانون الأردني سطحية ولم تكـــن فاعلـــة لإصـــلاح تغيرات أو عيوب القوانين السابقة حيث أن قضية الآثار لم تكن من أولويات تلك الفترة مما اثـــر بشكل سلبي على الآثار الفلسطينية وساهم بشكل كبير في ضياع أو تدمير جزء كبير منها.

4-2-4 قانون الآثار في فترة الاحتلال الإسرائيلي(الأوامر العسكرية الإسرائيلية).

كانت أحكام هذا القانون مطابقة لقانون الآثار القديمة رقم 51 لسنة 1966 مع بعض التعديلات، وكان يتكون من ستة فصول رئيسية وعدد من المواد(قانون الآثار القديمة يهودا والسامرة : 1966):

الفصل الأول: كان تمهيد وتعاريف لبعض المصطلحات مثل الأمر والقانون والمنطقة العسكرية والقائد العسكري.

الفصل الثاني: كان بخصوص التراخيص للحفريات الأثرية وواجبات طالب الرخصة كالحصول على موافقة صاحب الأرض والتنسيق مع من نقب سابقا في نفس الموقع والتنسيق مع الحاكم المدني والقائد العسكري وضمان سلامة المشتركين بالحفرية وغيرها كما أوجب على المنقب إصدار المنشورات العلمية بشان التنقيب ونتائجه وشمل هذا القسم أيضا قوانين قسمة الآثار القديمة بين المنقب والدائرة وتسجيل التقسيم والاعتراض على القسمة(قانون الآثار القديمة يهودا والسامرة : 1966).

الفصل الثالث: وتناول موضوع الآثار القديمة وشروط إعارتها والطلبات المعتمدة لاستعارتها ومضمون الطلب والواجبات المترتبة على المستعير كأن يحافظ على سلامة الآثار ويصونها من الضرر أو السرقة والهلاك أو الكسر.

الفصل الرابع: وكان عن موضوع تصدير الآثار القديمة وإخراجها من المنطقة وذلك بتقديم طلب إلى رئيس الإدارة المدنية وهو بدوره يصدر رخصة للتصدير إذا وافق على الطلب.

الفصل الخامس: تناول عدة مواضيع تخص الاتجار بالآثار القديمة وتراخيصها والسجلات الخاصة بالتاجر وتناول موضوع النسخ والمقلدات للآثار الأصلية وشروط تقديم تقارير عنها، ووجوب وصف الأثر وتقديم صورة له، ويدون في السجلات هوية بائع الأثر ومشتريه.

الفصل السادس: وتناول أمور متفرقة عن الإلغاءات للقوانين القديمة وبدء سريان هذا القانون وتسميته.

ويلاحظ مما سبق أن السلطات الإسرائيلية قامت بإلغاء بعض بنود قانون الآثار القديمة وإصدار سلسلة من الأوامر العسكرية تحمل الأرقام 119 الصادر بتاريخ 1967/9/19 وهو الأهم لأنه ينقل جميع الصلاحيات التي كانت تخص مدير الآثار إلى الشخص المعين من قبل قائد السلطات الإسرائيلي وكان بالعادة قائد المنطقة أو رئيس الإدارة المدنية وكان غالبا ضابط عسكري، حيث يقوم هو بإشغال كل الوظائف والصلاحيات التي خصتها القوانين سابقا بالوزير أو بالحكومة أو بالمدير، أي انه إلغاء تام للقانون الأردني بينما الأوامر العسكرية اللاحقة له لا تعدو أن تكون ترتيبان إدارية حول الترخيص بالتنقيب وبيع الآثار ونقلها بوصفها سلعا تجارية وليست من الممتلكات الثقافية للشعب الفلسطيني.

وهناك الأمر 246 بتاريخ 1968/4/21 والخاص بشأن مراقبي الآثار القديمة وتخويل الموظف الإسرائيلي صلاحيات الاعتقال وتوقيف وتفتيش الأشخاص، حيث يعكس مدى خطورة التعديلات التي أجرتها السلطات الإسرائيلية. أما الأمر 1166 الذي صدر في عام 1986 فقد أصدره رئيس الإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة كما كان يطلق عليه في تلك الفترة وهو أمر بشان قانون الآثار القديمة(يهودا والسامرة) (رقم1166) وتضمن بنوده:

1) زيادة الحد الأقصى للعقوبة من سنتين إلى ثلاث سنوات وزيادة الغرامات والرسوم.

2) تغريم كل شخص يتواجد بالقرب من الموقع الأثري ومعه أدوات الحفر أو جهاز كشف المعادن. وإعلان الضابط العسكري أي موقع اثري أمر واقع ومؤكد.

3) تخويل رئيسا للإدارة المدنية إقامة مجلس استشاري للآثار ووضع نظام له من حيث تشكيله وصلاحياته ومهامه.

4) ألغى تعين الأعضاء العرب واستبدلهم بأعضاء إسرائيليين.

وهناك الأمر العسكري 985 الذي صدر عام 1982 وكان بخصوص الرسوم على طلبات فحص الأراضي قبل التقدم بطلبات إنشاء الأبنية وبلغت خمسة عشرة دينار عن كل دونم. وغيرها الكثير من الأوامر العسكرية كالامر 707 و 762 و 837 و939 و 985 و 1027 بخصوص تجارة الآثار وتصديرها وغيرها.

والمتفحص لهذا القانون يلاحظ مدى التفريط المقصود الذي يبيحه هذا القانون لتسريب الآثار الفلسطينية وعدم حمايتها، فالقانون وتعديلاته ينظران إلى الآثار كمواد جامدة لا تحمل أبعادا حضارية لتمثل السجل التاريخي المتواصل للشعب الفلسطيني، و نلاحظ أيضا انه اثر بشكل أسوء على الآثار الفلسطينية لأنها آخر الاهتمامات الإسرائيلية، مما أدى إلى تخريب كلي أو جزئي للمواقع الأثرية حيث كان يتم الحفر بالجرافات للمواقع ودون إتباع طرق التنقيب العلمية وخاصة التي تخص الفترات غير الإسرائيلية وفي محاولات للوصول لأي اثر إسرائيلي على حساب الآثار الفلسطينية مثل الحفريات التي تمت في القدس، كما وشجعت هذه التعديلات على إجراء التنقيبات العشوائية ونهب الآثار وتسريبها إلى داخل إسرائيل و إلى أنحاء العالم عن طريق التجارة بها فقانون الآثار الإسرائيلي المطبق حاليا يسمح بالاتجار بالتحف الأثرية، ويبررون ذلك بأن منع التجارة بالآثار في إسرائيل تتعارض مع القانون الأساسي للمحافظة على حرية التجارة والعمل، كما ومن شأنه أيضاً أن يجعل التجارة بالآثار تتم في بالغ السرية مما يؤدي إلى صعوبة أكبر بمعالجة الظاهرة (Israel antiquities authority: 2008)، إلا أن الوضع القائم اليوم يسمح للتجار المرخصين قانونيا بشراء التحف الأثرية من سارقي الآثار, مما يشجع استمرار عمليات السرقة وإلحاق الضرر بالمواقع الأثرية و اكبر برهان على ذلك أن موشيه دايان وزير الدفاع الأسبق كان من الضالعين في هذه التنقيبات غير المشروعة والتجارة بها بشكل واضح للعيان من خلال ما كان يملك من الآثار وغيره الكثير من القادة الإسرائيليين من مختلف المستويات.

كما قامت السلطات الإسرائيلية باستخدام قانون الآثار كأداة للاستيلاء على الكثير من المواقع الأثرية وتحويلها إلى مستوطنات مثل استيلاؤهم على تل الرميدة بالخليل بحجة انه

منطقة أثرية ومن ثم تم تحويله إلى مستوطنة، وموقع تل النصبة جنوبي رام الله تم تحويله إلى معسكرات شبابية إسرائيلية وغيرها الكثير(البكري: 1992، 15).

4-2-5 قانون الآثار الفلسطيني

قامت دائرة الآثار الفلسطينية بالتعاون مع وزارة السياحة بوضع مشروع لقانون الآثار الفلسطينية وذلك في 17-10-1995 لكنه لم ينشر في الصحيفة الرسمية، ومازال حتى الآن مجرد مسودة لم يوافق عليه وقد قسم إلى سبع فصول تنحصر في ثمانية وخمسون مادة:

الفصل الأول: يشمل تسمية القانون وتعريف للألفاظ الواردة فيه كالوزير والدائرة والمدير والمجلس، كما عرف الأثر وحدده بتاريخ مئة سنة من الوقت الحاضر والمواقع الأثرية والبيئة المحيطة بها، كما عرف لفظة التاجر بالآثار وموسم التنقيب، كما بحث موضوع مجلس الآثار الاستشاري بأعضائه والهدف من إنشاؤه واختصاصاته، وحدد مهام دائرة الآثار ومسؤولياتها، كما تضمن هذا القسم ملكية الآثار غير المنقولة وحصرها في الدولة.

الفصل الثاني: يبحث في الآثار غير المنقولة وما يتعلق بها من أحكام كملكيتها وحرم المنطقة الأثرية وحددها من 50-500م وصيانتها وتراخيصها.

الفصل الثالث: تناول موضوع الآثار المنقولة وواجبات مكتشفيها والحائزين عليها.

الفصل الرابع: تناول موضوع تصدير الآثار وجوب الحصول على رخصة من دائرة الآثار.

الفصل الخامس: بحث في شروط التنقيب عن الآثار وحدد حق القيام بذلك لدائرة الآثار أو الجمعيات العلمية والهيئات والبعثات الأثرية بشرط الحصول على ترخيص والتقيد بتعليمات هذا القانون ووقف التنقيب عند المخالفة، ووجوب نشر النتائج العلمية للتنقيبات، وحدد حق ملكية المكتشفات بالدولة.

الفصل السادس: وهو بخصوص ترخيص المتاحف الأثرية وإدارتها وحصر هذا الحق بدائرة الآثار.

الفصل السابع: وتناول موضوع تجارة الآثار إذ منع الاتجار بها والغي جميع الرخص، ووضع مكافآت مالية لأي شخص يعثر على آثار بطريق الصدفة أو قدم معلومات لمخالفي القانون، كما ألغى هذا الجزء أي قانون يتعارض مع أحكام هذا القانون على أن تبقى القوانين السابقة سارية المفعول إلى أن يتم اعتماد هذا القانون من قبل مجلس الوزراء.

ويلاحظ أن المشروع الجديد للقانون يهدف إلي سد وتلافي الثغرات الموجودة في القوانين السابقة وضمان حماية المواقع الأثرية الفلسطينية من العبث إضافة إلي استصدار مواد جديدة تكفل الحفاظ علي تراث فلسطين الحضاري والثقافي بصورة أعم وأشمل.

ويركز القانون الجديد علي مواد أساسية حيث تم تغير تاريخ عمر الأثر وحصره بمائة سنة من الوقت الحاضر، وألغي ما يسمي بالحيازة وهي المتعلقة بحيازة الأفراد أو الجماعات للآثار كما وألغى تجارة الآثار وملكيتها وحصرها بحق الدولة.

وكذلك شدد العقوبة على المعتدين على الآثار والمخالفين للقانون بحيث تصل إلي السجن عدة سنوات وغرامة مادية، وأضاف القانون مواد جديدة ليكون رادع لكل من يحاول الاعتداء عليها وفي المقابل وضع مكافآت مالية تشجيعية للمحافظين على الآثار، لكن المشكلة ليست في تشديد العقوبات بل المشكلة في عدم تطبيق تلك القوانين ولم تكن فاعلة بشكل يحميها من العبث والنهب والتدمير، فتعتبر مسالة الآثار حتى الآن آخر اهتمامات السياسيين، وحتى الجهات القضائية المنوط بها تطبيق تلك القوانين على المخالفين وفي كثير من الأمثلة كان هناك تهاون في تطبيقها، مما أدى إلى تدمير كثير من الآثار و ضياع معالمها.

كما نص القانون على أن تراعى مواقع الآثار وحرمها عند وضع المخططات للمدن والقرى من قبل الحكم المحلي والتخطيط العمراني. ويظل القانون الفلسطيني حبيس الأدراج إلى أن يتم إقراره بشكل رسمي مما يضع الآثار الفلسطينية في خطر مستمر حيث يجب اعتماده لمحاولة إصلاح وحماية ما بقي من الآثار، ويحتاج الأمر إلى تضافر الجهود ليتم العمل بمواد القانون والوصول به إلى حيز التنفيذ.

ومن هنا ومما لاشك فيه أن قانون الآثار القديمة رقم 51 الصادر سنة 1929 وهو المطبق حاليا قد تقادم كثيرا ويجب تغيره تلافيا لمزيد من الضياع لأثارنا الفلسطينية. كما أن القوانين التي طبقت على الآثار الفلسطينية سابقا لم تكن فاعلة وبها عيوب وثغرات كثيرة سمحت للكثيرين بالعبث بالآثار وضياعها وفي بعض الأحيان أمنت لهم الحماية بدلا من معاقبتهم.

4-3 القوانين والمعاهدات الدولية للحفاظ على الآثار وحمايتها

بالرغم من أن التوسع الحقيقي في مجال التعاون الدولي للحفاظ على الآثار كان بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن البداية يمكن تتبعها من بداية القرن العشرين. بدأت هذه الاهتمامات في صورة مؤتمرات وتوصيات لتعريف الأسس التي تؤدي إلى الحفاظ على المنشآت الأثرية وترميمها على المستوى الدولي.

ومع إنشاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بعد الحرب العالمية الثانية برز تطور التعاون الدولي في مجالات الحفاظ على التراث الحضاري بصورة واسعة.

وقامت منظمة اليونسكو بحملات أخرى أخذت أشكال مؤتمرات عالمية وتوصيات وحملات دولية للمساهمة في إنقاذ منشآت أثرية ذات قيمة بارزة على المستوى العالمي ومهددة بالزوال وكذلك إنشاء منظمات تابعة لها تعمل لدعم نشاط الحفاظ على التراث الحضاري.

وتبنت الدول الأعضاء بمنظمة اليونسكو العديد من المؤتمرات لتنظيم مختلف الجوانب الخاصة بمجالات الحفاظ على الآثار العالمية مثل مؤتمر هيج 1954 الخاص بالحفاظ على التراث الحضاري في حالة حدوث حرب، ومؤتمر عام 1970 الخاص بسبل منع استيراد وتصدير ونقل ملكية التراث الحضاري بطرق غير مشروعة، ومؤتمر عام 1972 لحماية التراث الحضاري والتراث الطبيعي وغيرها، وأنتجت هذه المؤتمرات العديد من التوصيات مثل الأسس الدولية الفعالة للتطبيق بخصوص الحفائر الأثرية 1956، والتوصيات بأنسب الوسائل لإتاحة زيارة المتاحف في 1960، وتوصيات حماية جمال وخواص الطبيعة والمواقع في 1962، واتفاقية سبل منع استيراد وتصدير ونقل ملكية التراث الحضاري بطرق غير مشروعة

لسنة 1964، واتفاقية الحماية على المستوى الدولي للتراث الحضاري والطبيعي, لعـــام 1972 وغيرها(UNESCO: 2008).

كما أنشأت هيئة الأمم المتحدة منظمات متخصصة تابعة لها كاليونسكو لتطبيق أنشـــطة الحفاظ على التراث العالمي، والمركز الدولي للحفاظ وترميم التـــراث الحضـــاري ICCROM ودوره المساهمة في أعمال الحفاظ والترميم للتراث الحضاري على الصعيد الـــــــدولي، وقـــد تمكن المركز من تكوين شبكة فعالة من الاتصالات على الصعيد الدولي في مجال الحفاظ على التراث الحضاري نتيجة للبرامج التدريبية للأخصائيين الذين يحتلون حاليا مراكز قيادية في هذا المجال سواء من ناحية الحفاظ أو الترميم أو الإدارة للآثار والمدن الأثرية ومواقـــع الحفريـــات والمتاحف في مختلف بلدان العالم، كما أنشـــا المجلـــس الـــدولي للمبـــاني والمواقـــع الأثريـــة ICOMOS، والمجلس الدولي للمتاحف الدوليICOM (UNESCO: 2008).

كما تم سن تشريعات و قوانين دولية كفلت حماية المواقع الأثرية على اعتبارها ممتلكات ثقافية وارث حضاري من الضروري المحافظة عليه وحمايتها بشتى الوســـائل، وذلـــك بســـبب أهميتها الثقافية والحضارية وأنها مرتبطة بالهوية الوطنية والقومية للشعوب المختلفة لهـــذا لـــم تهملها القوانين والتشريعات الدولية.

أما إسرائيل فقد دأبت بانتهاك حرمة الآثار الفلسطينية ضاربة بعرض الحائط الشـــرعية الدولية لحقوق الإنسان وكل المواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية بخصوص التراث الأثري.

وخالفت الحفريات وعمليات التنقيب والتدمير التي نفـــذتها الســـلطات الإســـرائيلية فـــي فلسطين القانون الدولي، ففي المادة 56 من معاهدة قوانين وأعراف الحرب التـــي وقعـــت فـــي لاهاي بتاريخ 1899/7/29 هناك نص واضح على عدم تدمير النصـــب و المبـــاني التاريخيـــة والأعمال الفنية(مركز المعلومات الفلسطيني: 2002)، أما اتفاقية لاهاي لسنة 1904 فـــاعتبرت الأماكن الدينية المقدسة ضمن الممتلكات الثقافية التي يجب حمايتها لما لها من قيمة فنية تاريخية ودينية للإنسانية جمعاء، وهناك أيضا اتفاقية لاهاي 1907 نصت على بنود تحمـــي الممتلكـــات

الثقافية الخاصة والعامة، كما واعتبرت المادة 52 من الاتفاقية أن ضم الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال يعد محرما ومخالفا للأعراف والمواثيق الدولية (المركز الصحافي الدولي: 2003، 2).

وقد انتهكت إسرائيل اتفاقية لاهاي 1954 لحماية الممتلكات الثقافية إثناء النزاع المسلح حيث ورد في المادة الرابعة وجوب احترام الممتلكات الثقافية وعدم استعمالها لأغراض قد تعرضها للتدمير أو التلف في حالة النزاع المسلح كما وتعتبر بعيدة كل البعد عن ما ورد في المادة السابعة من غرس روح الاحترام للممتلكات الثقافية لجميع الشعوب(الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم: 1954). كما وتحظر هذه الاتفاقية في المادة 64 على القوات المحتلة إحداث أية تشريعات أو تعديلات على القوانين التي كانت قائمة عشية الاحتلال، وقد ضربت إسرائيل هذا الحظر بعرض الحائط ومارست تعديلات على قوانين الآثار التي كانت قائمة.

وخرقت إسرائيل قانون حماية المواقع الأثرية والتنقيب عليها الذي صدر في نيودلهي في 1956/12/5 وأوصى أن على جميع الدول يجب أن تضع في تشريعاتها و قوانينها ما تراه مناسبا لتحقيق التوصيات التي صدرت، وقد تركزت تلك التوصيات على ضرورة احترام المواقع الأثرية وعدم العمل على العبث بها و تدميرها بل ضرورة المحافظة عليها بشتى الوسائل(UNESCO: 1956).

كما أوصت المادة 33 من توصيات نيودلهي بشأن منع الحفريات في الأراضي المحتلة لعام 1965 إبان المؤتمر العام السادس لليونسكو في حالة النزاع المسلح بمنع الدولة العضو التي تحتل أرض دولة أخرى من مباشرة الحفريات الأثرية في الأراضي المحتلة(UNESCO: 1965).

وأصدر اليونسكو قرارات في عام 1969 داعيا إسرائيل بالمحافظة على الأملاك الثقافية(UNESCO: 1969)، وفي العام 1970 صرح اليونسكو عن قلقه الشديد لانتهاكات إسرائيل للميثاق المتعلق بالمحافظة على الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح ودعاها إلى

الاحتفاظ الدقيق بكل المواقع والمباني والأملاك الحضارية الأخرى، كما أدان في نفس العام حريق المسجد الأقصى(UNESCO: 1970). وفي عام 1971 دعا اليونسكو إسرائيل إلى المحافظة على الممتلكات الثقافية خصوصاً على الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية(UNESCO: 1971). أما قرار اليونسكو كعام 1973 فقد طالب إسرائيل بأن تحترم بدقة معالم القدس التاريخية، ودعا إلى صون تراث الإنسانية وإحيائه(UNESCO: 1973). وفي عام 1974 أدان اليونسكو إسرائيل لموقفها المناقض لأهدافه بشأن حماية الممتلكات الثقافية(UNESCO: 1974). ثم كرر المؤتمر العام لليونسكو في دورته لعام 1978 إدانته لإسرائيل وأكد على حق كل شعب في أن لا يحرم من الشواهد الهامة على ماضيه باسم البحث عن آثار ثقافية(UNESCO: 1978).

ويعد قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي من بناء الجدار العازل وتوسيع وإنشاء مستوطنات إسرائيلية جديدة انتهاكا لنصوص القانون الدولي و كل المعاهدات الدولية وخاصة الاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي التي أقرت في المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة عشرة في 16 تشرين الثاني لسنة 1972. كما أن مجلس الأمن أصدر قرار بتاريخ 1968/05/21 أن الاستيلاء على الأراضي بواسطة الغزو العسكري عمل غير مشروع، مطالباً إسرائيل بأن تمتنع عن القيام بأي عمل ضد الآثار الفلسطينية.

وخرقت إسرائيل أيضا اتفاقية آداب المهنة الصادرة عن المجلس الدولي للمتاحف. حيث قدمت إسرائيل قائمة لليونسكو بمواقع التراث العالمي في إسرائيل، و أن الأسماء الواردة فيها تجنبت المسميات التاريخية المعروفة والمستعملة في سجل المواقع والمباني التاريخية قبل سنة 1949واعتمدت أسماء جديدة بما يخالف شروط الاتفاقيات الدولية(الحضري: 2007، 1).

كما أصدرت قانون "أملاك الغائبين" في 14 حزيران سنة 1950م و بموجب هذا القانون فقد أزيلت ملكية المسلمين للقسم الأكبر من الأوقاف، كما نزعت ملكية الكثير من الفلسطينيين ويعتبر هذا أيضا مخالف للقانون الدولي.

أما سياسة الاستيطان فكانت ترسخ الفصل العنصري المرفوض دوليا والذي نصت اتفاقية لاهاي لعام1978م عليه بشأن، قمع وعقاب جريمة الفصل العنصري(UNESCO:1978).

كما نص النظام للمحكمة الجنائية الدولية في روما على تجريم سياسة الاستيطان الصهيوني واعتباره جريمة من الجرائم، وكما يخالف الاتفاقيات الموقعة بين منظمة لتحرير الفلسطينية والإسرائيليين في 28 أيلول 1995، والتي تنص على منع أي من الأطراف من اتخاذ أي خطوة تغير من وضع الضفة الغربية وقطاع غزة منطقة موحدة يحافظ على سيادتها خلال الفترة الانتقالية من تلك الاتفاقات(أبو راس: 2004، 3).

إن قيام الإسرائيليين ببناء الجدار العازل قد تخطى كافة الصلاحيات الممنوحة له بموجب القانون الدولي، حيث يعتبر الجدار غير قانوني، بموجب قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي والتي قضت المحكمة في قرارها الصادر بتاريخ 9-7-2004 وبواقع أربعة عشر صوتا مقابل صوت واحد، أن جدار العزل، الذي تقيمه إسرائيل فوق الأراضي الفلسطينية مخالف للقانون الدولي, وطالبت إسرائيل بوقف البناء فيه وهدم ما تم بناؤه(محكمة العدل الدولية: 2004)، كما وطالبت المحكمة كل الدول أن لا تعترف بالوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار، ودعت الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي باتخاذ أية إجراءات لإنهاء الوضع غير القانوني للجدار.

ويخالف بناء الجدار أيضا لاتفاقية جنيف الرابعة 1949 التي منعت القوات المحتلة من مصادرة أو تدمير أي من الممتلكات الثقافية العامة أو المملوكة لأشخاص أو مؤسسات في الأراضي المحتلة, ومنعت أن تقوم بأي تغيير على الممتلكات بالأراضي المحتلة لأي غرض كان حيث يظهر هذا جليا في المادة 47 من الاتفاقية، ويمثل الجدار الفاصل جزءا من برنامج الاستيطان الإسرائيلي والتي تتعارض معها لان قيام السلطات الإسرائيلية ببناء هذا الجدار يستلزم مصادرة وتدمير أراضي كثيرة لمواطنين مدنيين وبذلك يعتبر هذا عقابا جماعيا محرما لاسيما أنها تحوي الكثير من لمواقع الأثرية حيث يحرمهم من التمتع بها وزيارتها وترميمها.

وقد تحدى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون, قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بعدم قانونية هذا الجدار، وأمر بمواصلة بناؤه. كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بغالبية 150 صوتاً مقابل ستة، دعا إسرائيل إلى إزالة الجدار، وجاء القرار استناداً إلى حكم محكمة العدل الدولية قبل بضعة أسابيع(تاونسند: 2004)، وتخطت إسرائيل كافة السلطات الشرعية التي يمنحها القانون الدولي الإنساني للمحتل ببنائها لهذا الجدار باعتباره غير قانوني، وفشلت الحكومة الإسرائيلية في تبرير تدمير ومصادرة الأراضي والممتلكات في الأراضي المحتلة.

4-4: الخلاصة

ومن خلال دراسة مختلف قوانين حماية الاثار ينضح أن هذا الجدار يمثل كارثة تحيق بالمواقع الأثرية، لذلك فإن على المجتمع الدولي وخاصة المنظمات والمؤسسات الحقوقية نحمل مسؤوليته بان تسارع للضغط على الحكومة الإسرائيلية لإلزامها بإيقاف العمل في جدارها واتخاذ إجراءات جادة لإجبارها على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية، كما ويجب إيجاد وسيلة قانونية لتفعيل القوانين الدولية القرارات لحماية المواقع الأثرية والتاريخية الفلسطينية.

بشكل عام نلاحظ إن الاتفاقيات الدولية تلزم إسرائيل كقوة محتلة بحماية التراث الثقافي وتدين أية عمليات ضد الآثار باعتبارها جريمة حرب، إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تلتزم بأي بند من البنود السابقة بل قامت بعد احتلالها للقدس بفترة وجيزة بنقل مخطوطات البحر الميت من متحف فلسطين إلى داخل إسرائيل وادعت أنها تحتفظ بها بصفة مؤقتة.

كما عمدت السلطات الإسرائيلية إلى الاستيلاء على الحرم الإبراهيمي وتحويله لثكنة عسكرية يسمح للفلسطينيين في فترات محددة بالصلاة بالإضافة إلى اليهود، كما قامت بتغيير الطابع التاريخي الديني والحضاري لمدينة الخليل، إضافة إلى انتهاكات عديدة للآثار والممتلكات الثقافية من سرقة ونهب وتدمير أو تغيير معالم حضارية وتاريخية أو نقل العديد من الاكتشافات الأثرية من أراضي الضفة الغربية إلى داخل إسرائيل. والغريب في المسألة أن الإسرائيليين لا

يرفضون القانون الدولي بل إنهم يريدون أن يأخذوا من القانون الدولي ما يناسب مصالحهم وأهدافهم الاستراتيجية. والحقيقة أيضا أن المشكلة هنا لا تتصل بالممارسات الإسرائيلية وحدها وإنما هي في الثغرات وأوجه القصور الموجودة في القانون الدولي ذاته.

بشكل عام أن مقتضيات القانون المحلي والدولي لم ترتقي إلى المستوى المطلوب ولم تتمكن حتى الآن من وضع ضوابط صارمة و لحماية المواقع الأثرية والتراثية تحت الاحتلال وخاصة الإسرائيلي، حيث لا يزال يعاني من قصور القواعد القانونية الموجهة لحماية الأماكن الدينية المقدسة، وقد كان لهذا القصور آثاره الوخيمة على الآثار الفلسطينية. والإسرائيليين في النهاية هم المستفيد الأول من كل ما يعاني منه القانون المحلي والدولي من ثغرات.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة

إن التطرق إلى موضوع عوامل تدمير المواقع الأثرية ودراستها تشير إلى كثرة عددها وتنوعها وهي وبحاجة إلى جهد كبير ومكثف للحد من أخطارها وتأثيرها والتي أدت إلى ضياع جزء كبير منها وتهدد الجزء الآخر المتبقي منها، وحاولت الدراسة التركيز على بعض العوامل ومعرفة مدى تأثيرها وذلك من خلال الدراسة الميدانية الموثقة بالصور والحقائق التي تثبتها.

وركزت الدراسة على الجدار العازل الذي لا تزال إسرائيل مستمرة حتى الآن في بناءه حيث سبب أثره الكبير والواضح في تدمير المواقع الأثرية وفي ضوء الدراسة التحليلية والتي تمت في الفصول السابقة يمكن الخروج بعدد من النتائج حيث يمكن سردها على النحو التالي:

1) الضفة الغربية غنية بالمواقع الأثرية وقد تم عمل مسوحات أثرية بدءا من الفترة البريطانية وحتى اليوم إلا أنها غير كافية أو شاملة لكل المناطق.

2) لا يوجد دراسات كافية حول المواقع الأثرية والتراثية تبين أهميتها الحضارية سواء باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية، كما لا يوجد دليل رسمي للمواقع الأثرية.

3) يعتبر الاحتلال الإسرائيلي من أهم عوامل تهديد المواقع الأثرية في الضفة الغربية وذلك من خلال القيود والإجراءات التي يفرضها على الأراضي الفلسطينية، وقد تركزت أعمالهم على الكشف على المواقع الأثرية دون استعمال أساليب علمية دقيقة أهمها التسجيل و التوثيق ودراسة التسلسل الطبقي وغيرها مما أدى إلى تدمير الكثير من الطبقات الحضارية، وانعكس سلبا على متابعة التسلسل الزمني الدقيق للكثير من المواقع الأثرية. كما قاما الإسرائيليون بتغير مسميات العشرات من القرى و المواقع الأثرية الفلسطينية وإبدالها بمسميات عبرية أو

تحويلها إلى ثكنات عسكرية ومؤسسات إسرائيلية، أو ضم المواقع الأثرية عن طريق المستوطنات الإسرائيلية.

4) إن الجدار العازل يؤثر سلبا بشكل مباشر على مواقع الأثرية الفلسطينية وله الدور الأكبر والأسرع في تهديد وتدمير عدد كبير منها سواء أثناء بناؤه أو حتى ضمه لها، ويؤدي هذا الجدار إلى الاستيلاء على كثير من الموقع الأثرية التي تعود إلى فترات زمنية مختلفة منها الكنعانية و الرومانية و البيزنطية والإسلامية، كما أن الكثير من الأراضي المصادرة تحتوي على مواقع اثرية، كما ويهدد القرى التقليدية الفلسطينية والمدن التاريخية، من خلال عزلها عن وسطها الحضاري، ويتطلب الوصول إلى المواقع الأثرية الحصول على تصاريح خاصة و عبور بوابات محددة، مما يؤثر على الحركة السياحية.

5) إن أعمال التنقيب غير المشروعة التي يقوم بها لصوص الآثار تلحق أضرارا بالآثار المنقولة وغير المنقولة فتعرضها إلى التشويه و التدمير، ولا سيما أنها تفقد قيمتها العلمية والثقافية.

6) عدم وجود درجة كافية من الوعي الأثري في تكوين الحضارة وتعميق العزة الوطنية، فهناك علاقة مباشرة مابين غياب الوعي الأثري للمواطنين والمؤسسات والزيادة في تدمير الآثار، حيث يقوم المواطنين بالبناء دون الحصول على ترخيص دائرة الآثار، كما وتقع بعض المواقع الأثرية في أراضٍ خاصة مما يعرضها للخطر، ويعد الترميم بالطرق التقليدية من الأمور المهمة في المحافظة على الآثار ويجب عدم إدخال مواد إنشائية حديثة تعمل على التشويه والإساءة إلى أصالة المبنى الأثري.

7) تعد العوامل المادية المتمثلة بارتفاع قيمة الأراضي المقام عليها الأثر، في المواقع الخاضعة لإعادة التنظيم من العوامل التي تعرضه للخطر، وقد سارعت عمليات التنظيم إلى تغيير هدف وطبيعة الاستعمال للمباني الذي تراوح من الهدم والتهجير في بعض الحالات إلى إعادة الاستعمال على المستوى التجاري بدون الاهتمام بالترميم وإعادة البناء.

8) يعتبر النشاط العمراني والسكاني المستمر سبباً في اختفاء الآثار والمباني القديمة أو تدمير أجزاء منها، ويعد التطور والتوسع العمراني العشوائي وغير المخطط سواء داخل حدود البلديات والمجالس القروية وخارجها مدمرا، كما أن المباني التي تقام بجوار المناطق الأثرية لا تراعي الحرم الأثري أو التنسيق الحضاري.

9) يحمل الأعلام الفلسطيني بعض المسؤولية في تدمير المواقع الأثرية أيضا لأنه لا يعطي الآثار الأهمية التي يستحقها من حيث إظهار أهمية الآثار و دراسة مضمونها، وتعتبر الحملات الإعلانية من العوامل التي تساعد على زيادة الوعي الأثري.

10) يُشجع ضعف المراقبة أحياناً كثيراً من المؤسسات أو الأفراد على القيام بأعمال تؤدي إلى هدم المباني التاريخية راغبة في تجديدها أو إزالتها لتقيم مكانها بناءً جديداً نتيجة للجهل بالقيمة التاريخية للبناء أو عن عمد في بعض الأحيان.

11) ضعف الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدائرة الآثار والسياحة والمؤسسات المعنية بالآثار كما لا توجد آلية واضحة للعمل مابين الجهات العاملة هذا المجال.

12) تعتبر العوامل الطبيعة من العوامل المهمة التي تؤدي إلى تهديد المواقع الأثرية وتدميرها كارتفاع درجات الحرارة أو انخفاضها وشدة الرياح وغيرها.

13) وجود قصور في التشريعات الخاصة بحماية الآثار كما أنها تهتم بالأثر نفسه دون الاهتمام بالمنطقة المحيطة أي المشهد الحضاري، كما ويساعد جهل المؤسسات الخاصة والعامة بهذا القانون في سوء وضعف التطبيق يعتبر عاملا رئيسيا في تهديد وتدمير المباني.

14) عدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحفاظ على المعالم الأثرية.

5-2 التوصيات

بناءا على النتائج التي خلصت إليها الدراسة برزت عدد من التوصيات خلال الدراسة والتي يمكن أن تسهم في تطوير هذه الدراسة والغايات المرجوة منهاومن هذه التوصيات ما يلي:

1) توفير قاعدة بيانات واضحة عن المواقع من خلال إجراء مسح أثري شامل للمواقع الأثرية وعمل مخططات أولية لها وتوثيقها وتصويرها، وينبغي القيام بعمل قوائم جرد للآثار و الاحتفاظ بها تنقح باستمرار.

2) إعداد دليل رسمي شامل للمواقع الأثرية في فلسطين واعتباره وثيقة رسمية تلتزم بها المؤسسات المختلفة وذلك لتلافي عمليات التدمير الناتجة عن سوء التنسيق على أن تقوم دائرة الآثار العامة برفد الدليل بالحفريات والمواقع الجديدة بشكل دوري، وإصدار مجلة للآثار و ووضع أطلس جغرافي تفصيلي للمواقع، وإصدار دراسات ونشرات حول المواقع الأثرية والتاريخية باللغة العربية وترجمتها إلى لغات أجنبية أخرى، وتشجيع البحث العلمي في مجال الحماية وإنشاء مراكز تدريب وطنية وإقليمية للمحافظة والحماية.

3) بلورة استراتيجية للعمل الأثري في فلسطين وتنظيمه على أساس تكاملي، والتعاون بين الجهات المختصة من الآثار والتخطيط العمراني لإيجاد الحلول المناسبة لحماية الآثار بما يتلاءم مع التخطيط العمراني، ومراعاة الارتفاعات والأحجام والكتل المعمارية وكذلك الشكل واللون في مناطق المشروعات الجديدة المجاورة للمواقع الأثرية بهدف الانسجام معها.

4) الاستفادة من المباني الأثرية بإعادة استخدامها في أغراض اجتماعية مع المحافظة على تخطيط الموقع لان هذه التغيرات تفقدها اصالتها، واستعمال مواد البناء الأصلية في ترميم المنشات حيث لا بد من تحقيق انسجام بين الحماية وبين التغييرات التي تتطلبها التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بالاستعانة بالتخطيط المناسب، ويجب وضع الخطط لإحياء المدن التاريخية وذلك بتفعيل البني التحتية فيها كتمديدات الماء والكهرباء والهاتف وإصلاح الطرق والأزقة وبهذه الطريقة يصبح الموقع الأثري منتج لا مستهلك للموارد المادية.

5) تشكيل مجلس أعلى للسياحة يضم ممثلين عن الخبرات والكفاءات والمسؤولين ذوي العلاقة بالآثار، بعيداً عن المصالح الشخصية والمؤسساتية الضيقة، ومن مهامه الإشراف على حماية المواقع الأثرية وتطويرها ضمن خطة سياحية شاملة مع تطوير الخدمات والصيانة لهذه المواقع بشكل دائم، ويجب تحديد أنواع المهن التي يجوز ترخيصها ضمن المواقع التراثية وذلك بالإضافة للاستعمال المقرر لها حسب المخططات التنظيمية للمواقع التراثية شريطة عدم المساس بالقيمة التراثية لها، ولا بد من وضع توصيات خاصة بحركة المرور داخل المناطق الأثرية.

6) رفد وزارة السياحة والآثار بخبراء في مجال صناعة السياحة، وإرسال بعثات تدريبية ودراسية، لإعداد الخبراء والكوادر في هذا المجال، وإقامة دورات تأهيلية للأدلاء السياحيين، وزيادة عدد أفراد شرطة السياحة والآثار وتزويدهم بسيارات ودراجات للقيام بجولات ميدانية منتظمة للمواقع الأثرية والسياحية خاصة أن معظم التعديات على المواقع الأثرية تحدث بعد الدوام الرسمي، ويجب توفير التجهيزات الأساسية لضمان سير العمل كاستكمال الخدمات الأساسية المتعلقة بالاتصالات والانترنت والجوانب الضرورية الأخرى.

7) نشر الوعي الأثري بين أبناء الشعب الفلسطيني وذلك من خلال إدخال بعض المناهج والمقررات الدراسية الإجبارية والاختيارية المتعلقة بالآثار في الجامعات والمراحل التعليمية المختلفة، ويجب أن يتم تأهيل المعلمين للقيام بمهام شرح وجيز عن المواقع الأثرية المختلفة والمتاحف، ومن الممكن تشجيع قيام نواد خاصة بالآثار والمباني التقليدية ضمن البرامج اللامنهجية للمدارس، من الضروري أيضا وضع نواة لإقامة مراكز ومؤسسات حكومية أهلية تساعد على توعية المواطنين وشاغلي الأبنية الأثرية والتراثية وإشراكهم في اللجان والمؤسسات الحكومية والأهلية وتطوير بعض المؤسسات القائمة وذلك من خلال خوض حملة تثقيفية متواصلة تستهدف كافة قطاعات المجتمع وخاصة المشاركة الفعالة للشباب العاملين في المشروعات التي يتم تنفيذها بواسطة الخبراء من أجل إعداد جيل قادر على تولي المسئولية على أسس علمية.

8) الاتصال بالجهات الفاعلة في هذا المجال كالمجالس المحلية وسلطات الحكم المحلي أو سلطات الحكم المركزي مثل الوزارات المختلفة وشرح أبعاد قضية الآثار وفائدتها ويجب إنشاء لجنة من المختصين كالمهندسين المعماريين ومهندسي تخطيط المدن وعلماء الآثار والمؤرخين والمفتشين وغيرهم من الأخصائيين للتنسيق فيما بينها.

9) القيام بحملة إعلامية شاملة توضح أهمية صناعة السياحة في تطوير وازدهار المستقبل الفلسطيني، وتخصيص بعض البرامج الإذاعية والتلفزيونية حول الآثار الموجودة في فلسطين والتركيز على ضرورة المحافظة عليه.

10) من الضرورة إنشاء المتاحف لحماية الآثار التي تم اكتشافها من أجل دراستها و عرضها في المتاحف، بما فيها المتاحف المقامة في مواقع الآثار ومتاحف الجامعات وغيرها وإبراز الأخطار التي تتعرض لها الآثار.

11) ينبغي إنشاء صندوق يرصد له من مخصصات موازنة الوزارة والإيرادات المتأتية من تنمية أمواله والغرامات المتأتية من مخالفة أحكام القانون والمساعدات والهبات والمنح التي ترد إليه، ويتعين توظيف هذه الموازنات وفقاً للأوليات كتوفير المبالغ اللازمة لشراء أي من المواقع الأثرية أو ترميمها أو إعادة أعمارها أو حتى تعويض مالكي المواقع الأثرية وتقديم القروض والمساعدات المالية لهم لتشجيع مالكي المواقع التراثية على أعمال الترميم وإعادة الاعمار.

12) التشديد على تطبيق اللوائح والقوانين على المتسببين في تدمير المواقع الأثرية والعبث بها ويجب أن تحل مشاكل التهديد المتعلقة بالأماكن الأثرية بالتشريع على المستوى الوطني وإعطاء حماية صارمة للمواقع الأثرية، وكذلك إعطاء اهتمام للمناطق المحيطة بها، التوصية باتخاذ كل الإجراءات القانونية وتعديلها وجعلها فاعلة، كما يجب إعادة النظر في القانون الحالي، إذ انه لا يوجد رادع حقيقي فيه، ويجب أن يكون القانون صارم بما يتعلق بالآثار والتنقيب عنها وإنزال عقوبات صارمة بحق كل من يلحق عن عمد أو عن إهمال أضرارا

بالآثار ووضع مكافآت تشجيعية للمناصرين وذلك للحد من الآثار السلبية لهذه العوامل، وتشكيل لجنة من الأثريين المختصين لوضع الارتدادات القانونية للمواقع الأثرية وتعميمها على وزارة الحكم المحلي ودائرة الأراضي والبلديات.

13) العمل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحفاظ على الموجودات والمعالم الأثرية والتاريخية للدولة المحتلة، وإحياء القانون الدولي مهمة أساسية على الصعيد الدولي لتفعيل القرارات التي تلزم إسرائيل من خلال وضع خطة إعلامية متكاملة للتوجه إلى الرأي العام العالمي، مدعومة بقوة القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية سيفتح آفاقاً جديدة أمام حماية.

14) اتخاذ جميع التدابير القانونية والعلمية والتقنية والإدارية والمالية لحماية الآثار والمحافظة عليها وذلك حسب اختلاف طبيعة الآثار وأحجامها وموقعها وباختلاف طبيعة الأخطار التي تتعرض لها، وينبغي أن تكون الأساليب ذات طابع وقائي وإصلاحي.

15) إعطاء الاهتمام الكافي للمواقع الأثرية من قبل السلطة الفلسطينية وإبراز انعكاساتها وسلبياتها على المواطنين الفلسطينيين وهويتهم، وطرح هذا الموضوع بفاعلية في المفاوضات مع الاسرائيلين والمجتمع الدولي.

يلاحظ مما سبق أن جميع التوصيات تهدف المقدمة إلى رفع مستوى هذه مواقع الأثرية والمحافظة عليها وحمايتها وزيادة فعاليتها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم، معاوية: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الثاني، بيروت، 1990 .

أبو طالب، محمود: **آثار الأردن وفلسطين**، وزارة الثقافة والشباب، عمان، 1978.

اتحاد الشباب الفلسطيني، **تأثير الجدار**، رام الله، 2005

الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم: **الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشان حماية التراث الثقافي**، باريس، 1985.

البكري، علاء: **الوضع القانوني للمقدسات والآثار في المناطق المحتلة**، القدس، 1992.

تفكجي، خليل: **المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية**، جمعية الدراسات العربية، المركز الجغرافي الفلسطيني 1994.

تيان، إميل: **محاضرات في أحكام المياه والمناجم والمقالع والآثار**، مطبعة الرسالة، 1957.

جبر، يحيى: **الأعلام الجغرافية بين الطمس والتحريف**، منشورات وزارة الإعلام، رام الله 2003.

الجعفري، كمال وآخرون: **يافا في مواجهة المخطط اليهودي الجديد**، دار الشرار للنشر، القدس، 1992.

جمعية الدراسات العربية: **مراجعة قطاع الثقافة والموروث الحضاري**، القدس، 2002.

حلاوة: رأفت: **الحماية الجنائية للآثار في ضوء قانون حماية الآثار رقم 117 لسنة 1983**، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2003.

حمادنة، حسين: **آثار فلسطين**، دار منيه للنشر، دمشق، 1983.

حمودة, أحمد: **موسوعة المدن الفلسطينية**، الطبعة الأولى، دمشق، دار الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1990.

الخالدي، وليد: **كي لا ننسى**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1998.

دائرة الثقافة, منظمة التحرير :**موسوعة المدن الفلسطينية**، الطبعة الأولى, دمشق, 1996.

الدباغ، مصطفى: **بلادنا فلسطين**، الجزء الثاني الديار المقدسة، دار الطليعة، بيروت، 1988.

دوماني، بشارة: **إعادة اكتشاف فلسطين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998 .

الريحاوي، عبد القادر: **المباني التاريخية وحمايتها و طرق صيانتها، المديرية العامة للآثار والمتاحف**، 1972.

شاهين، عبد المعز، **طرق صيانة و ترميم الآثار والمقتنيات الفنية**، الهيئة المصرية العامة للنشر، القاهرة، 1975.

شعث، شوقي: **خطط استلاب تراثنا الفلسطيني ومؤسساته**،2008

الصاوي، احمد: **مطاردة التاريخ**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، 2002.

عارف, العارف: **المفصل في تاريخ القدس**، القدس، 1961.

عبد ربه، حسن: **الجدار جريمة العصر**، بيت لحم، 2004.

عطية، احمد و كفافي، عبد الحميد: **حماية وصيانة التراث الأثري**، دار الفجر، 2003.

عطية، احمد: **قانون حماية الآثار المواثيق الدولية والقانون المصري، الدار العالمية للنشر**، 2005.

العلمي، احمد: **الحفريات الإسرائيلية حول الحرم القدسي، المؤسسة الفلسطينية للثقافة والنشر**، القدس، 1999.

غلمي، محمد: **تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1997.

غنيم، خالد: **علم الآثار وصيانة الأدوات والمواقع الأثرية وترميمها**، بيسان للنشر، 2000.

غوانمة، يوسف: **أضرحة الصحابة في غور الأردن**, منشورات مركز الدراسات، عمان، 1986.

قسم إحياء التراث الإسلامي: المسجد الإبراهيمي, القدس 1985.

لولح، علاء الدين: **الحفاظ على التراث المعماري**، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1989.

المؤسسة الفلسطينية لدراسة المشهد الحضاري: **أثر الجدار العازل على التاريخ والمشهد الحضاري**، رام الله، 2004.

المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي: **دليل فلسطين الثقافي**، رام الله، 2000.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية و الإعمار: **الموارد الثقافية في فلسطين**، الطبعة الأولى، القدس، 2002.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار: **المعالم الأثرية في فلسطين**، القدس، 2002.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار:**الموارد الثقافية في فلسطين**، رام الله 2002.

مجموعة مؤلفين: **كنوز القدس**، عمان، 1983.

محكمة العدل الدولية: **الإجراءات إفتاء الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية**، رام الله، 2004

مركز الدراسات العبرية في الجامعة الأردنية: **كل مكان وأثر في فلسطين**، ترجمة عيد حجـــاج، عمان، 1972.

مركز المعمار الشعبي، **مناطير قصور المزارع في ريف فلسطين**، رام الله، 2003.

مصالحة، محمود: **المسجد الأقصى المبارك وهيكل بني إسرائيل**، القدس 1997.

مصطفى، صالح لمعي:**الترميم المعماري للتراث الحضاري**، القاهرة، 1986.

معهد الأبحاث التطبيقية: **أثر النشاطات العمرانية المختلفة على استخدام الأرض والمجتمعـــات الفلسطينية في الغربية**، القدس، 2005.

معهد الأبحاث التطبيقية، اثر **النشاطات العمرانية المختلفة على استخدام الأرض والمجتمعـــات الفلسطينية في الضفة الغربية**، بيت لحم، 2005.

المعهد العالي للآثار الإسلامية: **مقالات أثرية بالمناسبة العشرية**، اللجنة الوطنيـــة الفلســـطينية للتربية والثقافة والعلوم، رام الله، 2004.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: **صيانة التراث الثقافي**، تونس، 1990

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: **صيانة التراث الحضاري**، تونس، 1990.

الموسوعة الفلسطينية, **الدراسات التاريخية**, مجلد2, الطبعة الأولى, 1995.

هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، دمشق، 1984.

وزارة التعاون والتخطيط: **معالم التراث الحضاري والثقافي المهددة بالضفة الغربية**، 1999.

وزارة السياحة والآثار:**في ربوع فلسطين**، 2001

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية (انترنت):

Amensty International**, Israel and the Occupied Palestinian Territories Enduring occupation. Palestinians under siege in the West Bank**, 2007

Applied Research Instituted, **Monitoring Israel Colonization Activates In The Palestinian Territories**, 2007.

Applied Research Instituted, **Monitoring Israel Colonization Activates In The Palestinian Territories**, 2006.

ar.wikipedia.org

Arij , **According to the Israeli Ministry of Defense The Israeli Army increases the Segregation Wall Length and thus the Segregated Zone area in the West Bank**,2007.

Baruch, Yuval; **the Israel Department of Antiquities**, 2006.

Chamberlain, Kevin; **Stealing Palestinian History**, 2007.

Conder and Kitchener, **Survey of Western And Eastern Palestine Survey of Palestine**, 2008.

Dagan, Yehuda; **Archaeological Survey of Israel**, 2005.

Frish, **the Separation Wall Will Shoot At Terrorists by Itself**, 2007

Gelfond, Lauren; **Illicit Antiquities in Israel and Palestine**, 2004.

Golan, **the Intifada and the Antiquities Looters**, 2007

Hamdan, Taha: **A Decade of Archaeology**, 2006.

International Museums, **Fighting the Illicit Traffic**,2007

Israel Antiquities Authority, **Archaeological Excavations**, 2000

Israel Antiquities Authority, **Archaeological Excavations**, 2007.

Israel Antiquities Authority, **Recommends the Prison to Be Transferred To a New Location**, 2007

Israel Antiquities Authority, **the Illicit Antiquities**, 2007,

Kames , **the Politics of Palestinian Archaeology**, 2007.

PNA, **the Occupied Jerusalem**, 1998.27

Reich, **Archaeology in Israel**, 2007.

Teibel, Amy: **Dayan Is Accused In Antiquities Plunder**, 2007.

The Illicit Antiquities Research Center, **Why Loot** ,2006

The Illicit Antiquities Research Centre, **In the News,** 2007.

The International Museums, **Fighting the Illicit Traffic of Cultural Property**, 2005

The Israel Antiquities Authority, **Recommends the Prison to Be Transferred To a New Location**, 2007

UNESCO: 1956, 1969, 1970, 1971, 1973

ثالثاً: الصحف والمجلات

صحيفة القدس: 29/11770 أيار 2002.

صحيفة القدس: 16/11940ايار 2002 .

صحيفة القدس: 14/12145 حزيران، 2003.

صحيفة القدس: 12187/ 26 تموز 2003.

صحيفة القدس: 21/12193 آب 2003.

صحيفة القدس: 2/12194 آب 2003.

صحيفة القدس: 16/12269 تشرين أول 2003.

صحيفة القدس: 1/12285 تشرين ثاني 2003.

صحيفة القدس: 2/12286 تشرين ثاني 2003.

صحيفة القدس: 20/12304 تشرين ثاني 2003.

صحيفة القدس: 12313/ 1 كانون أول 2003.

صحيفة القدس: العدد 7/12291 تشرين ثاني 2003.

صحيفة القدس، 11917/ 23 تشرين أول 2002.

صحيفة القدس، 14/12145 حزيران 2003.

صحيفة القدس، 12256/ 3 تشرين أول، 2002.

صحيفة القدس، 13/12325 كانون أول، 2003.

صحيفة القدس، 21/12762 أيار 2003.

الوقائع الفلسطينية، فلسطين، 1940.

رابعا: المواقع الإليكترونية:

إبراهيم: يوسف، **الجدار الفاصل في الفكر الصهيوني**، 2008.

إبراهيم، علي: **صوريف**، 2008.

أبو بكر، بكر: **الجدار الفاصل، الدوافع والآثار**، 2008.

أبو خلف، مروان: **الاعتداء على المقدسات وطمس المعالم الإسلامية في فلسطين**،

أبو رأس، منير: **الأبعاد القانونية لبناء الجدار**، 2004.

الأسعد، محمد:**الحرب السرية على جبهة علم الآثار الفلسطيني**، 2004.

اسكندر ،فادي: **الأوضاع القانونية لفلسطينيي** ، 2006

إشتية، محمد، **القدس إمكانية التنمية الاقتصادية في ظل الحصار**، 2005.

الأمم المتحدة، الجمعية العمومية: **تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967**، 2006.

الايسيسكو، **نابلس بعد الاجتياح**، 2002.

بلدية طوباس: **مدينة طوباس وأنياب جدار الفصل العنصري**، 2007.

تفكجي، خليل: **القدس مفتاح السلام والحرية**، 2005.

التميمي ،عبد الرحمن: **شؤون تنموية: الجدار العنصري – آمن أم غير ذلك**، 2003.

جرادات و برغوث، محمد وجمال: **المؤسسة العربية لدراسة المشهد الحضاري**، 2004.

جمعية القدس، **فلنقاوم الجدار حتى ينهار**، 2006.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات النقل والاتصالات في الأراضي**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الدراسة الاستقصائية** كانون الأول/2003.

الحاج، أحمد، **الجدار الفاصل بطول 600 كم وعرض 80 متراً يصادر الأراضي**، 2007.

حمدان: **عوامل الدمار**، 2007.

خضر: عماد: **الجدار يرسم حدود القدس**، 2007.

الديك، صايل: **الجدار و أثره على الحياة التراثية**، 2004.

الريماوي، عبدا لسلام: **الشروع في تدمير المباني التاريخية لشق طريق استيطانية في واد**

الزعاترة، ياسر: **جدار الفصل الإسرائيلي الدلالات والآثار المتوقعة**، 2008.

زعيتر، أكرم: **شهادة حول حماية الطبيعة والموارد الطبيعية في القدس العربية**، 2006.

زكي: حكمت: **بيت عور التحتا**، 2007.

سعد، عماد: **الحرب على البيئة**، 2006.

السلطة الفلسطينية: **مخطط جدار الفصل العنصري يبتلع 49% من أراضي الخليل**، 2007.

سليمان، رامزي: **بيت حنينا**، 2007.

سواحل، وجدي: **الجدار الفاصل الإسرائيلي... في الفكر الصهيوني**، 2008.

سيد، أيمن: **استعادة ممتلكاتنا الثقافية في الخارج، هل هي ممكنة**، 2005.

سيريل، تاونسند: **إسرائيل والموقف الأوروبي من الجدار**، 2004.

شاهين، زكريا: **البعد الخفي لجدار الفصل العنصري**، 2008.

الشريف، هيثم، **سرقة الآثار**، 2002.

الشوبكي، بلال ، **الجدار الفاصل الدوافع والآثار**، 2008.

طعمة، عبد الحميد: **قفين وما حولها**، 2008.

طولكرم ضحيّة الجدار العنصري، 2008.

عبد الحي، نسرين: **القديسة بربارة**، 2005.

عطية، منتصر: **كفر اللبد**، 2004.

عقل، سوزان: **الجدار الفاصل**، 2006.

عمار، خالد: **أريحا الأقدم والأثمن تاريخياً واثرياً**، 2007.

عمارة، ذيب **المستعمرات الإسرائيلية القائمة على الآثار الفلسطينية**، 2000.

عمرو، أكرم: **المستوطنات الإسرائيلية وعملية الفصل المقترحة**، 2006.

عودة، *يونس:* **ترسيخاً لمفهوم إيديولوجي قديم الضفة الغربية.أرض المستوطنات**، 2007.

العيسة، أسامة: **إسرائيل تسطو على فسيفساء**، 2007.

العيسة، محمد: **إسرائيل تسطو على الآثار**، 2006.

الغادي، غادي: **جدار لسجن الفلسطينيين**، 2007.

غنيم، أحمد، **القدس والحركة الصهيونية**، 2005.

فطافطه، عبد المجيد: **بلدة ترقوميا**، 2007.

قلقيلية: **المواقع السياحية والأثرية**، 2008.

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية: **مقاومة الاستيطان**، 2006

مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، **تاريخ مقبرة مأمن الله بالقدس**، 2005.

مجلة الحرس الوطني: **الجدار الفاصل**، 2004.

محاولات إسرائيل لسرقة التاريخ الفلسطيني، 2007.

مرار: ناصر: **قرية بدرس**، 2007.

المركز الجغرافي الفلسطيني، **المستوطنات الإسرائيلية**، 2006.

مركز الشرق العربي، **الجدار الفاصل**، 2007.

المركز الصحافي الدولي: **الآثار الفلسطينية: سياسة غير معلنة ينتهجها الاحتلال في**

المركز الصحافي الدولي، **المقدسات والآثار الإسلامية**، 2005.

المركز الفلسطيني للإعلام: **فلسطين ارض وتاريخ**: 2008

المركز الفلسطيني للإعلام، **القدس المحتلة**، 1997.

المركز الفلسطيني للمعلومات والتوثيق، **المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من الجدار**، 2005.

مركز المعلومات الفلسطيني: **أثر الحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي على قطاع**

مركز المعلومات الفلسطيني، **الإجراءات الإسرائيلية**، 2006.

مركز المعلومات الفلسطيني، **الممارسات الإسرائيلية ضد القطاع السياحي**، 2002.

مركز المعلومات الفلسطيني، **قراءة في خارطة توزيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة**

مركز المعلومات الفلسطيني، مدينة نابلس، 2006

مركز المعلومات الفلسطيني، **مدينة نابلس**، 2006.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، **واقع جدار الضم والتوسع**، 2008.

معهد أبحاث الأرض: **بيت لحم والجدر**، 2004

مكتب ملف الخليل: **التهويد والاستيطان في مدينة الخليل**، 2005

منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان: **انتهاك حقوق الإنسان نتيجة لإقامة الجدار**، 2007.

ناصر: مجدي: **دير قديس**، 2007.

نجم، رائف، **الحفريات الأثرية بالقدس**، 2008.

نزار الوحيدي: **الجدار الفاصل و أثره على الموارد المائية والواقع الفلسطيني، 2007**

نور الله، **الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية**، 2007.

الهيئة العامة للاستعلامات، **الآثار الإسلامية**، 2007.

وفا، الشارع الاستيطاني(45) "**تسيج للحياة**" **تحيكه أدوات الفصل العنصري والتطهير العرقي**، 2007.

وفا، **ملف الآثار**، 2007.

وكالة PNN: **الجدار**، 2008.

وكالة الأخبار الإسلامية نبأ: **الجدار الصهيوني.. كارثة وشيكة تحيق بالشعب الفلسطيني**، 2007.

يقين، تحسين: **السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، 2007.

خامساً: المسح الميداني والمقابلات:

إبراهيم الحافي، مدير عام السياحة والآثار في المحافظات الوسطى، 22\4\2006.

طارق شهاب، طولكرم، 10\4\2007.

طه حمدان دائرة الآثار رام الله 14\3\ 2007.

مأمون الكايد ، رئيس بلدية سبسطية، 23 \5\2007.

مجالس قروية:2007

مقابلات مع طلاب قسم الآثار، جامعة النجاح الوطنية.

ملحق(1)

الطرق الالتفافية المنشأة في الضفة الغربية خلال الفترة 1994- 1999

المسار		رقم الطريق	الطـــول (كم)	العـــرض (م)	المســـــــاحة (1000م2)
من	إلى				
مدينة جنين	قباطية	-	7.5	30.0	225.0
مدينة طولكرم	عنبتا	557	14.0	80.0	1,120.0
دير شرف	كفر قدوم	60	3.5	50.0	175.0
دير شرف	كفر قدوم	60	5.5	50.0	275.0
دير شرف	عيبال	60	8.0	30.0	240.0
دير الحطب	بيت فوريك	60	24.0	30.0	720.0
طريق أريحا الالتفافية	البحر الميت	90	-	-	5,000.0
بيت إيل	دوليف	-	-	-	-
رام الله	بيتونيا	-	8.7	30.0	261.0
مخماس	بسجوت	-	7.5	25.0	187.5
تطوير طريق رقم 60		60	11.0	100.0	1,100.0
طلمون	نحنئيل	-	5.0	50.0	250.0
تل العاصور	وخاف هشا حر	-	-	-	-
تصوفيم	وخاف يائير	-	-	-	-
طريق رام الله الالتفافي الشمالي (عابود)		465	6.0	50.0	300.0
رأس كركر	دير قديس	556	4.0	50.0	200.0
بيتونيا	القدس	-	2.4	-	-
عيون الحرامية	عوفرا	60	-	-	-
طريق عين عريك الالتفافي		456	8.0	50.0	400.0
بيت إيل	طريق رقم 60	-	4.3	35.0	150.5
طريق الولجة الالتفافي		-	3.1	-	-
طريق بيت لحم الالتفافي		60	2.0	53.0	106.0
طريق حلحول الالتفافي		60	11.5	60.0	690.0
هاجاي	كريات أربع	-	5.7	25.0	142.5
بيت لحم	الخضر	60	0.2	80.0	51.2
المتجاوز قرية عابود		60	6.0	50.0	300.0
المتجاوز أراضي الخضر		-	1.8	50.0	90.0

الطريق الالتفافي للوصول إلى شارع رقم 60 من أراضي البيرة		–	1.8	10.0	18.2
مقطع ارغمان	شـــــيموت ميحولا	90	26.0	80.0	416.0
سلواد	عين يبرود	60	5.0	60.0	300.0
عين أيوب	نعاليه	556	7.0	60.0	420.0
عصيرة الشمالية	نابلس	–	4.5	35.0	157.5
بيت أمر	حلحول	60	16.3	80.0	1,300.0
المزرعة الغربية	الجانية	–	1.8	–	–
بيتونيا	عين عريك	–	4.0	–	–
الخضر	القدس	365	3.8	35.0	133.0
الخضر	نحالين	60	–	–	168.0
حلحول	بيت كاحل	–	1.8	50.0	90.0
بتين	سلواد	–	11.0	100.0	1,100.0
الخضر	بيتار	60	3.7	80.0	296.0
عناتا	مشـــــور أدوميم	45	6.9	–	1,564.0
سلفيت		477	–	–	1,989.2
حوارة– ياسوف– يتما		60	–	–	–
الظاهرية	دورا	60	18.2	–	3,237.0
رنتيس	اللبن	465	–	–	–
جنصافوط– مسحة– كفر لاقف		18–117	–	–	150.0
شمال أريحا– العوجا		90	–	–	–
جبع	مخماس	60	–	–	1,038.0
المنحدرات الشرقية الجنوبية بجبل المشارف فـــي القدس		16	–	–	52.0
تينه	اشكلوت	317	11.5	80.0	920.0
عناتا		45	–	–	550.0
دوما– مجدل بني فاضل		5	–	–	
عين عريك– دير ابزيغ		456	–	–	150.0
الرام– جبع– حزما		45	–	–	1076.0
شعفاط– لفتا		4	–	–	1,530.0
أبو ديس		820 –3982	–	–	690.0
جبع– الفندوقومية– سيلة الظهر– العطرة– ديـــر شرف		60	–	–	2,850.0
يتما	ياسوف	60	–	–	496.0
دير ابزيغ– الجانية– كفر نعمة		–			362.0

رابود- سكة الظاهرية		60	720.0
متجاوز السموع- الظاهرية		-	90.0
طريق الطوق		-	1,070.0
متجاوز سعير		35	1,180.0
الرام- حزما- جبع		45	1,076.0
كريات أربع	متساد اسفر	-	1,180.0
متجاوز السموع		60	67.0
باقة الشرقية	علار	61	1,300.0
أم الريحان	يعبد	596	478.0
حوارة- بيتا- ياسوف- زعترة		60	-
تعنك	العرقة	596	2,030.0
التفافي يعبد		60	735.0
سنجل- ترمسعيا- المزرعة الشرقية		60	924.0
بيت ساحور- الحجيلة- بيت لحم		398	350.0
راس كركر	كفر نعمة	445	-
بيت ساحور	زعترة	398	1,200.0
مجدل بني فاضل		5	-
جلود	المغبر	467	1,300.0
خربثا- راس كركر- كفر نعمة		445	-
كفل حارس- اسكاكا- سلفيت		477	1,989.2
تقوع- التعامرة- خربة الدير		356	-
كرزة	دير العسل التحتا	38	1,900.0

المصدر: جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – إحصاءات النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية، 2000.

ملحق(2)

قائمة بالأسماء الأصلية للمدن والبلدات والقرى الفلسطينية التي قامت اسرائيل باحتلالها او استعمارها واطلقت عليها مسميات عبرية .

مسلسل	اسم البلدة / الأصلي	اسم القضاء	الاسم بعد التغير "العبري"
1	أبو حمام	–	تل زيف
2	أبو ديس	القدس	بحوريم
3	أبو سلام	بئر السبع	كيرم شالوم
4	أبو سمار	بئر السبع	شمرياه
5	أبو شوشة	الرملة	مستوطنة جيرز
6	أبو صنديح	القدس	جفعات سيليد
7	أبو فرج	بيسان	تل كفار كرنايم
8	خربة ابو القحوف	–	مستوطنة كفار مناحيم
9	الأثل	بئر السبع	مستوطنة بيت ايشل
10	اجزم	حيفا	مستوطنة كيرم مهرال
11	الجليل	قليقيلة	مسوطنة اجليل
12	اخزيب	الجليل	مستوطنة ليمان
13	أدمة	غور الأردن	جفعات أدموت
14	أرسوف	يافا	تل ارشاف
15	أريحا	أريحا	يريحو
16	الأشرفية	بيسان	كيبوتس رشافيم
17	اشوع	القدس	مستوطنة اشتاؤل
18	اقبالا	القدس	عين حيمد
19	اعبلين	الجيل الجنوبي الغربي	ابليم
20	اكسال	الجليل السفلي	كسيلوت
21	أم جونة	–	مستوطنة دجانيا
22	أم خالد	طولكرم	نتانيا
23	أم دومانة	بئر السبع	ديمونة
24	قلعة أم زغل	البحر الميت	متساد جوزال
25	أم سرحان	جنوب بيسان	نير
26	أم الشقف	القدس	مستوطنة شقيف
27	أم العدس	القدس	مستوطنة جبعات يشعياهو
28	أم العمد	الجليل السفلي	مستوطنة الوني
29	أم الفرج	الجليل الغربي	مستوطنة بن عامي
30	باب الواد	القدس	شاعر هاجاي
31	بئر أيوب	القدس	عين روجيل
32	بئر الزميلي	بئر السبع	وادي هلموت
33	بئر الشقوم	موقع في هضبة الجولان	بني يهودا
34	بئر صوفة	بئر السبع	كيبوتس حتسريم
35	بئر الطابية	يقع في أراضي قرية	مستوطنة بئر طوبيا

		الفلسطينية	
36	بئر ضل الموت	20 كم شمال ايلة	بئر اوروا
37	بئر عسلوج	بئر السبع	بئر مشآفيم
38	بئر المكسور	الجليل	بونشبار
39	بئر المليحة	وادي عربة	بئر منوحاه
40	بئر بورين	غرب طولكرم	مستوطنة بئير وتايم
41	بئر يعقوب	غرب الرملة	مستوطنة تلمي مناشيه"حوطر"
42	بتير	بيت لحم	بيتار
43	بربرة	عسقلان	مستوطنة مبكيعيم
44	البرج	طولكرم	مستوطنة بروجتا
45	البرج	حيفا	مستوطنة بنيامينا
46	برعم	الناصرة	مستوطنة برعام
47	بشيت	السهل الساحلي الأوسط	مستوطنات ميشار وكفار أبيب وسديما
48	البصة	الجليل الغربي	بيتست
49	البطيمات	جسر الزرقاء	كيبوتس رحابيم
50	البعنة	الجليل الغربي	مستوطنة بيت عنات
51	البقيعة	صحراء القدس غرب البحر الميت	بقعات هوركانيه
52	بني شعث	غزة	محررة كسوفيم
53	بيت جبرين		مستوطنة بيت نير
54	بيت جيز	طولكرم	كيبوتس هارئيل
55	بيت دجن	الرملة	مستوطنة داجان
56	بيت دراس	أسدود عسقلان	مستوطنة مسيلات عوز"جبعاتي"
57	بيت سوسين	المروج	مستوطنة تاعوز
58	بيت عسفة	عسقلان	مستوطنة يدنتال
59	بيت عور(التحتا والفوقا)	غرب رام الله	بيت حورون تحتون،عليون
60	بيت ليد	نابلس	مستوطنة شبوت
61	بيت محسير	القدس	مستوطنة بيت مئير
62	بيت نبالا	سهل اللد	مستوطنة بيت نحمياه
63	بيت نقوبا	القدس	بين نكوفا
64	بيدر الكوكب	نابلس	جوريس
65	بيرين	بئر السبع	بئير تيم "عزوز"
66	بيسان	بيسان – الغور	بيت شآن
67	تربيحا	الجليل الأعلى	سوميرة
68	التل	رام الله	هاعاي
69	تل الأدهم	–	كريات آتا
70	تل أبو بابين	الجليل الأعلى	تل شاعر
71	تل أبو الخنزير	الجولان	هآر شيفون
72	تل أبو خنزبرة	غرب بحيرة الحولة	جفعات ها أم

73	تل أبو سلطان	السهل الساحلي الأوسط	تل ماحوز
74	تل أبو هريرة	بئر السبع الشمالي الغربي	تل هرور
75	تل أبو النداء	الجولان	هار ابيتال
76	التل الأخضر	شمال شرق الحولة	تل آنفا
77	التل الأحمر	شمال الجولان	ها أدوم
78	تل أم كلخة	بئر السبع	تل كليخ
79	تل البارون	الجولان	جفعات بزاك
80	تل الباشا	بيسان	تال بيحا
81	تل البدوية	شفا عمرو	تل حناتون
82	تل البرتة	شرق بيسان	تل هوجه
83	تل البير الغربي	عكا	تل بيرة
84	تل بيت مرسم	جنوب غرب الخليل	تال بيت مراش
85	تل الترمس	قرب القسطينة	مستوطنة عروجوت
86	تل التماسيح	جسر الزرقاء	تل تنينيم
87	تل الجديدة	قرب بيت جبرين	تل جوديد
88	تل جريسة	–	جفعات نابليون
89	تل جمة	بئر السبع	مستعمرة ريعيم
90	تل حصاص	الجليل الأعلى	حيتساتس
91	تل الحيدر	شمال أسدود	تل مور
92	تل خويلفة	السبع	تل حاليف
93	تل الدوير	الغور	تال دوبير
94	تل الرادار	القدس	جفعات هادار
95	تل الردغة	غور بيسان	تل شاليم
96	تل الرسم	السهل الساحلي الجنوبي	تل مفلاسيم
97	تل الرويسي	الجليل الأعلى	تل روش
98	تل الريح	شرق صفد	تل مشاف
99	تل الريش	جنوب يافا	حولون
100	تل السرور	40كيلو شرق الخضيرة	تال زرور
101	تل السقاتي	بئر السبع	تل شوقت
102	تل السمدين	غور الأردن	تل شافط
103	تل السوق	–	تل زان هامزراحي
104	تل السومرية	شاطئ الجليل	جفعات
105	تلة شاهين	جنوب القدس	جبعات هابروتسيم
106	تل الشريعة	بئر السبع	تل شيرع
107	تل الشقف	10 جنوب الفالوجة	تل شيقف
108	تل الشيخة	جبل في الجولان	هار حرمونيت
109	تل الشيخ داود	شرق بيسان	تل عرطال
110	تل الشيخ صامد	غور بيسان	تل تسيمد
111	تل الشيخ العرياني	السهل الأوسط	تل عيراني

112	تل الشيخ محمد	شرق بيسان	تل سهرون
113	تل صندحنة	بيت جبرين	تل مارياشه
114	تل عاشور	القدس	بعل حتسور
115	تل العبيدية	الغور	بيت زيرع
116	تل العدس	شمال العفولة	تل عدشيم
117	تل العزازيات	الجولان	جبعات عزاز
118	تل الغرام	الجولان	هار نبتل
119	تل الفخار	شرق عكا	جفعات نابليون
120	تل الفر	مرج ابن عامر	تل سلافيم
121	تل الفراني	شرق عسقلان	تل بوران
122	تل الفرس	الجولان	هار بيرس
123	التلة الفرنسية	القدس	جبعات شبيرا
124	التل الفول	القدس	جفعات شاؤول
125	تل القاعة	بئر السبع	تال شاروحين
126	تل قرعة	شمال عتليت	تل مجاديم
127	تل القصب	الجليل الأعلى	تل ياعف
128	تل قصقص	–	الونيم
129	تل القطيفة	غزة	مستوطنة قطيف "محررة"
130	تل القنطور	يافا	تل ميخال
131	تل القنيطرة	بئر السبع	تل قيشت
132	تل الكدادي	نهر العوجا	متساديركون
133	تل كفر قرنين	جنوب بيسان	كيبوتس طيرات تسفى
134	تل المالحة	غور بيسان	تل اشتوري
135	تل مبروك	السهل الساحلي	بيت حنانيا
136	تل المبروم	الجليل الأعلى الشرقي	تل باروم
137	تل مسيل الغزل	بيسان	كفار روبين
138	تل المشنقة	السهل الجنوبي	تل برور
139	تل الملات	–	تل جبتورن
140	تل الملح	بئر السبع	تل ملحته
141	تل المليحه	بئر السبع	تل ملحاة
142	تل المنشية	شرق بيسان	تل نيشا
143	تل موسى	شرق بيسان	تل كتان
144	تل ميماس	الجليل الأعلى الغربي	بيت هاعميك
145	تل الناشف		حنيئل
146	تل النصبة	رام الله	تل متسباه
147	تل هوح		دوروت
148	تل وادي الزيت	السهل الساحلي الجنوبي	تل عيريت
149	تل وقية	الجليل الغربي	جفعات هامشوريان
150	تلول الشيخ صالح	شرق بيسان	تل يسخار

151	تل يوسف	بيسان	تل هار يوسيفون
152	تنورية	الجولان	كبيوتس جيشور
153	الجاعونة	الجليل الأعلى	مستوطنة روش بينه
154	جبات الزيت	8كم شرق بانياس	نقيه اطيف
155	جباتا	مرج ابن عامر	كيبوتس جبات
156	جب يوسف	الجليل الأعلى	كيبوتس عميعاد
157	جبال الشراة\ السراة		آدوم
158	جبال نابلس	نابلس	هاري شومرون
159	جبال الناصرة	الناصرة	هاري نتسرات \هار كدوميم
160	جبع	القدس	جبعات يعاريم
161	جبل الجرمق	صفد	هار ميرون
162	جبل حيدر	–	هار هاري
163	جبل الخروف	بئر السبع	هار هاحاريف
164	جبل الذكرى	–	هار هازكرون
165	جبل الريح	القدس	هار هارواح
166	جبل الزيتون	القدس	هار هازيتيم
167	جبل سماق	حدود لبنان	هار أجاص
168	جبل شجرة البكر	بئر السبع	مستوطنة سديه بوكر
169	جبل شعاب سويده	–	هار يوريش
170	جبل الشيخ مرزوق	–	هار جيوراه
171	جبل الضاحى	شرق العفولة/ مرج ابن عامر	هار هاموريه
172	جبل الطور	نابلس	هار جريزيم
173	جبل فقوعة	شرق جنين	هار جلبوع
174	جبل القسطل	القدس	هار عفرون
175	جبل كمون	الجليل الأسفل	هار كمون
176	جبل عديد	بئر السبع	هاكركوم
177	جبل عسكر	شمال نابلس	هار عيبال
178	جبل العين	شمال غرب الناصرة	جفعات رابي
179	جبل محوية	–	هار محيا
180	جبل المسرة	–	هار اوشر
181	جبل المكبر	القدس	هار تسوفيم
182	جبل المويلح	–	هار تسين\هارون
183	الجوخدار	الجولان	جعفات اورحة
184	الجرف الأحمر	–	هاكنيون هاادوم
185	الجش	–	جش حلاف
186	جسر أسدود	غزة	جيشر جنداس
187	جسر دامية	نابلس	جيشر أدام
188	جسر الملك حسين	–	جيشر ألنبي

189	الجسير	السهل الأوسط	جشرون
190	جعارة	حيفا	جفعات نوح
191	الجمامة	غرب بئر السبع	كيبوتس روحامة
192	جنيسر	البحر الميت	ناحل اربيل
193	جوعرة	حيفا	جفعات نوح
194	جولس	عسقلان	مستوطنة هوداياه
195	جيب الفالوجة	غزة	كريات جات
196	جيدا	بين حيفا والناصرة	رامات يشاي
197	الجد	جنوب عسقلان	مستوطنة جيتاه
198	حارس	نابلس	اروس
199	الدحيثة	الرملة	مستوطنة حديد
200	حرش الأربعين	حيفا	حورشات هاأربعيم
201	حرش العشرة	الجليل الأعلى	حورشات طل
202	حرش الكلية	الجليل الأسفل	حورشاه يعلاه
203	غابة حزما	القدس	بيت عزمافيت
204	الحصب	بئر السبع	حتسيبه
205	حطين	طبرية	مستوطنة كفار حيطيم
206	حلقيات	غزة	حيليتس
207	حوارة	جنوب نابلس	حورون
208	حورية	شرق غور الحولة	كيبوتس جونين
209	الحولة	شمال فلسطين	كيبوتس حولاته
210	حي البقعة	القدس	جؤليم
211	حي القطمون	القدس	جونين
212	حي المصراة	القدس	موراشاه
213	حي اليمينة	القدس	نحلات تسفي
214	الخالصة	طبريا	مستوطنة كريات شمونه
215	الخان الأحمر	أريحا	ميشود ادوميم
216	خان الجوخدار	بئر السبع	حانوت اروحا
217	خبيزة	السهل الجنوبي	ابن يتسماق
218	خراب الخلصة	بئر السبع	حلوتسات
219	خراب ابو الحقوف	الرملة	كيبوتس كفار مناحم
220	خربة خزيف	قرب الناقورة	كيبوتس جسر هازيف
221	خربة الاعمدة	الجليل الأسفل	عوزيئيل
222	خربة أم جبيل	شمال جبل طابور	تل ازنون تبور
223	خربة أم كلخة	قرب كفار سابا	مستوطنة يسودوت
224	خربة تل البريج	–	تل بورجا
225	خربة تل البير الغربي	10 شرق عكا	كيبوتس يسعور
226	خربة تل زكريا	قرب بيت جبرين	تل عزيقة
227	خربة تل الروبي	الخليل	تل الروش

228	خربة خرسين	شمال الضفة	مستوطنة حرميش
229	خربة التليل	الجليل الأعلى	تال حراشيم
230	خربة حورية	القدس	كفار دون
231	خربة الطيبة	الخليل	عفران
232	خربة حوشة	طبريا	كوش
233	خربة أم كشرم	السهل الساحلي	كيشور
234	خربة كسيفيه	بئر السبع	كاسيف
235	خربة دير شبيب	الرملة	شوفاف
236	خربة ام الشقف	حيفا	خربة شوكيف
237	خربة الشلالة	حيفا	يعروت هاكرميل
238	خربة أبو سمارة	بئر السبع	شمرياه
239	خربة الشرقية	الكرمل	شاراك
240	خربتي بريكة وصويوين	حيفا	صوريم
241	خربة بيوض	بئر السبع	تسيا
242	خربة السلامة	الجليل الأسفل	صلمون
243	خربة العين	حيفا	كيدم
244	خربة كمال	الجليل الأسفل	قومل
245	خربة القريتين	الخليل	تل كرايوت
246	خربة قرتة	حيفا	تل مجاديم
247	خربة رأس أبو مرة	–	ابحيود
248	خربة أم الرحامين	بئر السبع	رامون
249	خربة رحبة	بئر السبع	اردیحه
250	خربة العريمة	بئر السبع	تل كفروت
251	خربة عرعرة	بئر السبع	عروعر
252	خربة فطيس	بئر السبع	باطيش
253	خربة الفلاح	بيت جبريل	بيلح
254	خربة بقيقعة	جنين	بقوعيت
255	خربة فرير	حيفا	تل بارود
256	خربة صبيح	–	تنوبوت
257	خربة الصوانة	الجليل الأعلى	صونام
258	خربة صوفين	قلقيلية	تسوفيم
259	خربة الصورة	بيت جبريل	تسوره
260	خربة العجلية	عكا	خربة كوخيم
261	خربة العباسية	الجليل الشمالي الغربي	عوبش
262	خربة غزة	بئر السبع	عوزة
263	خربة العيادية	عكا	عوتساه
264	خربة عين الحية	الغور	عكين
265	خربة دير علاء	الرملة	عل
266	خربة الطيبة	الرملة	عفردات

267	خربة الغرة	شفا عمرو	تل عيرا
268	خربة حوران	القدس	متساد مخليل
269	خربة زيتون الراحة	–	خربة جول
270	خربة ذكر	–	زخري
271	خربة الخاسن	–	حاشيف
272	خربة عداسة	القدس	حدشا
273	خربة العزيز	جنوب الخليل	كفار عزيز
274	خربة كفار عانة	–	كفار عانوت
275	خربة أم اللبد	طولكرم	ليبد
276	خربة لوبيا	حيفا	لوبيم
277	خربة أم بطيح	بئر السبع	بوتاه
278	خربة أم جرار	بئر السبع	جراديت
279	خربة البيرة	الرملة	باركيت
280	خربة الحمام	–	نرباتا
281	خربة الخالدية	الجليل السفلي	يفتاح ايل
282	خربة اسبيع	–	يرحع
283	خربة اليرموك	الخليل	تل يرموت
284	خربة عتير	الخليل	ياتير
285	خربة دردر	قلقيلية	مستوطنة تسورنتان
286	خربة بوديدة	–	مستوطنة هاعير هاأبواده
287	خربة زايد	مرج ابن عامر	مستوطنة رام اون
288	خربة الزوبلة	بئر السبع	كيبوتس شوفال
289	خربة السيتري	الرملة	جبعات داني
290	خربة شركس	–	مستوطنة كرلور
291	خربة الشيخ رحاب	جنوب بيسان	مستوطنة رحوب
292	خربة الشيخ مدكور	بيت جبريل	عدولم
293	خربة صبيح	السهل الساحلي	مستوطنة تنوفوت
294	خربة طلحة	الجليل الأعلى	تال حاي
295	خربة عين حور	الجليل الأعلى	تل ايدر
296	خربة عبيد	بيت لحم	مستوطنة روش تسوريم
297	خربة العريمة	طبريا	تل كنيروت
298	خربة العنب	القدس	كريات عنبيم
299	خربة غازية	جنين	مستوطنة سديه يتسحاق
300	خربة قوس	الجليل الأعلى	مستعمرة فقعين
301	خربة المشيرفة	بئر السبع	متسبيه شبطا
302	خربة النبرتين	صفد	خربة نبورايه
303	خربة الشيخ سند حاوي	بئر السبع	سدان
304	خربة سوفة	–	حصيريم
305	خربا سيريا	الجليل	سيريم

306	خربا سعيدة	القدس	سعاديم
307	خربة صروح الفوقا	الجليل الأعلى	سيرح عليت
308	خربة راس عياد	الجليل الأعلى	عيبد
309	خربة براتا	بئر السبع	مأرابيم
310	خربة مجدل باع	الخليل	مجدال بعه
311	خربة المينا	جنوب الضفة	مينم
312	خربة المغير	الخضيرة	تل زئيبيم
313	خربة معصوب	عكا	متسوبه
314	خربة المقخر	–	مشلاط مأحاز
315	خربة المقنع	الرملة	تل مقنيه
316	خربة موسى	–	مستوطنة جلؤن
317	خربة وادي الحمام	طبريا	فراديم
318	الخضيرة	الخضيرة	حديرة
319	خلدا	القدس	حولدا
320	خليج حيفا	حيفا	مفراتس حيفا
321	الخليل	الخليل	حبرون/ايشل ابرهام
322	الخيرية	شرق يافا	مستوطنة مسوفيم
323	دار الجمرك	بين سورية وفلسطين	بيت هالمخيس
324	دار الحكومة(السرايا)	صفد	مركاز ولفنسون
325	دانيل	الرملة	دانيئل
326	دردرة	حدود الجولان	مستوطنة شمورة
327	دمدم	الرملة	مستوطنة كفار مناحيم
328	دورا	الخليل	مستوطنة ادورا
329	دير ابان	القدس	مستوطنة محسيا
330	دير طريف	4كم شرق اللد	عوريف
331	دير المحيسن	القدس	بيقوع
332	دير علاء	–	عل
333	دير عمرو	القدس	مشفى باسم ايتانيم
334	دير القاضي	الخليل	مستوطنة كوش
335	دير المحرقة	حيفا	قرين كرميل
336	دير نحاس	بيت جبرين	مستوطنة نحوشا
337	دير الهوى	القدس	مستوطنة هار يعلاه
338	رأس أبو حميد	الرملة	تل جتيم
339	رأس أبو مرة	–	ابيمور
340	الرأس الأحمر	صفد	كيرم بني زمراه
341	رأس اسكندر	أم الفحم	هار الكسندر
342	رأس حبلين	–	حبلانيم
343	رأس بيت جالا	بيت جالا	مستوطنة هار جيله
344	رأس الزويرة	القدس	روش زوهر

345	رأس الشعف	سلسلة جبلية شرق عين الزوان	ريخس بشانيت
346	رأس العين	جنوب قلقيلية	مستوطنة روش هاعين
347	رأس المشارف	القدس	هار تسوفيم "سكوبس"
348	رأس الناقورة	حدود لبنان	كفار روش هانكراه
349	رأس بئر السبع	بئر السبع	معاليه عقربيم
350	رجم البحر	جزيرة شمال البحر الميت	معجانيت هاميلح
351	رجم بيت جيز	الرملة	هارئيل
352	رجم العطاونة	بئر السبع	جبعات ايتون
353	رجم قندول	–	متساد افلال
354	رجم الهوى	الجولان	بيت شميش
355	الرسم	3كم شرق بيت جبرين	أحلي
356	رناتية	السهل الأوسط	ريناتيا
357	رنتية	الرملة	مستوطنة نوفيخ
358	الروحبية	بئر السبع الشمالي	رحوبوت
359	زرعين	العفولة	مستوطنة يزراعيل
360	الزقاقة	–	ألوني تل بتوح
361	زكريا	الخليل	مستوطنة زخاريا
362	زلفة	الخضيرة	مستوطنة الياخين
363	الزنجرية	الجليل الأعلى	مستوطنة ايلفيت
364	زنوع	القدس	مستوطنة زانوح
365	زوليفة	7 كم شرق دوامنة	هار روتيم
367	السافرية	الرملة	مستوطنتي "تسفريه""كفار حباد"
368	ساقية	الرملة	أور يهودا
369	سبيل أبو نبوت	غزة	بنا
370	سجور	الجليل السفلى	مستوطنة شزور
371	سخنة		عمال
372	سدرة البستان	طبريا	عين كوتسر
373	السرايا	–	بلومجومت
374	سريس	القدس	شورش
375	السطرية	السهل الساحلي الأوسط	ستريا
376	سعسع	الجليل الأعلى	مستوطنة سفسوفة
377	سقوفية	الخليل	مستوطنة جفعات يؤاب
378	سلبيت	اللطرون	كيبوتس شعلبيم
379	سلمة	يافا	كفار شاليم
380	سلوان	القدس	كفار هاسيلواح
381	سمح	بحيرة طبريا	صيمح
382	السموع	الخليل	اشتموع
383	السموعى	الجليل الأعلى	مستوطنة كفار شماي

384	سنبرية	الحدود اللبنانية	كبيوتس معيان باروخ
385	السنديانة	قرب قيسارية	مستوطنة عميكام
386	سهل بيت صيدا	طبريا	بارك هايردين
387	سهل الحولة	الغور	عيمك حولا
388	سهل حيفا	حيفا	عيمك زفولون
389	سهل الخضيرة	الخضيرة	عيمك هدار_ عم
390	سهل عارة	بئر السبع	بقعات عيرون
391	سهل عرابة	نابلس	عيمك دوتان
392	سهل قرية رمانة	الجليل السفلى	بقعات ريمون
393	سهل اللطرون	القدس	عيمك ايالون
394	سهل مخنة	طولكرم	عيمك هامخميتات
395	السوافير	غزة	مستوطنتي "شافير""عين تسوريم"
396	سوسية	طبريا	سوسيتا
397	سيلون	طولكرم	مستوطنة شيله
398	الشجرة	الجليل الأسفل	ايلانيا
399	شطا	غرب بيسان	كيبوتس هاشيطة
400	شلال وادي عيون	قرب حدود لبنان	هاتنور
401	شلتا	القدس	مستوطنة شيلات
402	الشيخ نوارن	بئر السبع	مستوطنة ماجين
403	الشيخ محمد	غور الحولة	جبعات يردينون
404	الشيخ محمود الجزري	–	جيزر
405	الشيخ مونس	يافا	جزء من تل ابيب
406	صلحة/صالحة	الحدود اللبنانية	كيبوتس يرؤن
407	صرفند	الكرمل	مستوطنة صروفه
408	صرفند العمار	الرملة	قاعدة عسكرية "صريفين"
409	صرفد الخراب	غزة	نس تسيونا
410	صوبا	القدس	بلمونت
411	صوفين	قلقيلية	مستوطنة تسوفيم
412	الضفة الغربية	–	"يهودا وشمرون" اسمان توراتيان
413	الطالبية	القدس	قوقمبون
414	طبخة" الطابغة"	بحيرة طبريا	عين شيبع
415	الطبيقة "تل اثري"	جبال الخليل	بيت سور
416	طلعة الدم"الخان الأحمر"	القدس	معاليه ادوميم
417	الطنطورة	حيفا	مستوطنتي"نحشوليم""دور"
418	الطور"جبل البركة"	نابلس	هار جريزيم
419	الطوفانية	الجليل الأعلى	طيفين
420	الطيرة	الرملة	طيرات يهودا
421	طيرة الكرمل	حيفا	طيرات كرمل
422	طيرة حيفا	حيفا	ها حوتريم

423	الظاهرية	الخليل	مستوطنة زوهر
424	ظهرة التل	–	كبري
425	ظهرة الحميمة	–	نهاريا
426	ظهرة المزرعة		نهاريا
427	العابا	مرج ابن عامر	مشمار هاعيمك
428	عاقر	الرملة	كريات عقرون
429	العبيدية	القدس	دير تيؤودوسيوس
430	العدنانية		تسرمان
431	عراق الحمرة	نابلس	مستوطنة حجرة
432	عراق سويدان	السهل الساحلي الجنوبي	متسودات يوآب
433	العروب	الخليل	مستوطنة عيروبين
434	عزوز	بئر السبع	بئير وتايم
435	عسقلان	غزة	اشكلون
436	علار	جبال القدس	مستوطنة مطاع
437	عمارة عز الدين	قرب حجة جدر	كيبوتس مبوحمه
438	عمقا	الجليل الغربي	عمكة
439	عمواس	القدس	أماوس
440	عوجا الحفير	بئر السبع	مستوطنة نتسيانه
441	عين الترابة	البحر الميت	عيانوت سمر
442	عين توت	القدس	بيت زيت
443	عين الجديده	–	ادره
444	عين حارود	صفد	جفعات كومي
445	عين حوض	حيفا	عين هود
446	عين الحوض	3كم شرق القدس	عين شميش
447	عين الزيتون	الجليل الأعلى	مستوطنة عين زيتيم
448	عين السلطان	اريحا	عين اليسع
449	عين سمسم	الجولان	مستوطنة قدمات تسفي
450	عين الشهابية	بئر السبع	عين زيك
451	عين العقارب	جبل بئر السبع	عين عقربيم
452	عين غذيان	وادي عربا	عين يطباته
453	عين غزال	جنوب جبل الكرمل	مستوطنة عوفر
454	عين الفشخة	شمال غرب البحر الميت	عيانوت تسوكيم
455	عين القاضي	قرب مجدو	عين هاشوفيت
456	عين القطر	غرب ايلة	عين نطافيم
457	عين نعمان	طريق حيفا عكا	جزء من مستوطنة كريات بياليك
458	عين الويبة	جنوب مخفر الحصب	عين يهب
459	عين الوردات	السهل الساحلي الداخلي	عين فيرد
460	عين برقة	جبل بئر السبع	عين يركعام
461	الغابة	–	مستوطنة مشمار هاعيمك

462	غابة الخضيرة	الخضيرة	بريخات ياعر
463	غور الأردن	غور الأردن	عيمك "بقعات"هايردين
464	غور البطيحة	شمال شرق بحيرة طبريا	بقعات بيت صيادا
465	غور بيسان	بيسان	عيمك بينتشان
466	غور أبو شوشة	طبريا	كيبوتس جبعات ايلان
467	الفالوجة	غزة	محرفا فلوجوت
468	فايق	جنوب الجولان	مستوطنتي "رامات مجيشيم"و"تي عوت جولان"
469	فرعتا	طريق نابلس قلقيلية	عبدون وبنياهو
470	فسوطة	–	مفشاطة
471	فصايل	في الغور قرب اريحا	فتسيئل
472	فلسطين	فلسطين	ايرتس إسرائيل
473	الفولة	الناصرة	كيبوتس مرحافيا
474	قاعة القريق	–	هاميشار
475	قاع بئر السبع	غرب ايلات	عفيفون
476	قاقون	طولكرم	يكون
477	القباب	الرملة	مستوطنة مشمار ايالون
478	القبو	جنوب الضفة الغربية	قوبي
479	قبيا	القدس	جبيا
480	القبيبة	السهل الساحلي الاوسط	مستوطنة كفار ها نيجد عام
481	قدس	قرب الحدود اللبنانية	تل قيدش
482	كفر قدوم	طريق نابلس قلقيلية	مستوطنة قدوميم
483	القرنين	جبلان شرق قلقيلية	مستوطنة قرني شمرون
484	قرية حجة	طولكرم	شلويت حاجة
485	قرية شبيب	–	جزء من مدينة هرتسيليا
486	القسطل	القدس	مستوطنة معوز تسيون
487	القسطينة	غزة	كريات ملاخي
488	قصر أم باعك	الشاطئ الغربي للبحر الميت	متساد بوقيق
489	قصر الجهنية	بئر السبع	متساد تامار
490	قصر الزويرا	جنوب غرب البحر الميت	متساد زوهر
491	قصر السر	بئر السبع	متساد شورير
492	قصر عين خاروف	وادي عربة	متساد راحيل
493	القصرين	شمال غرب الجولان	كيبوتس كتسرين
494	غزة	–	رتسوعات عزه
495	قطرة	السهل الداخلي جنوبا	مستوطنة جديرة
496	قلعة جبرين	–	يحيعم
497	قلعة الحصن	الخليل	سوسيتا
498	قلعة راس العين	القدس	افيك

499	قلعة الصبيبة	شمال بانياس	متسودات نمرود
500	قلعة القرنين	الجليل الأعلى	مونفور
501	قلعة بن معن	–	اربيل
502	قلونيا	القدس	مستوطنة موتسا تحتيت
503	الكابري	الجليل الأعلى	كيبوتس كبري
504	كدنة	4كم شمال بيت جبرين	مستوطنة عي كيدون
505	كراتية	قرب عسقلان	مستوطنة عي كرتيه
506	الكرخ	الشاطئ الجنوبي لبحيرة طبرية	بيت بيرح
507	كركور	حيفا	مستوطنتي كركور وبرديس حنا
508	كرم الخليل	حي في القدس	كيرم ابراهام
509	كرنب	بئر السبع	مماشيت
510	كفر خروب	جنوب الجولان	كيبوتس كفار حاروب
511	كفر عانة	جنوب شرق يافا	اور يهودا
512	كفر عطا	قرية بين حيفا وعكا	كريات آتا
513	كفر عنان	الجليل	كفار حنانيا
514	كفر لام"كفر لات"	حيفا	مستوطنة هابونيم
515	كوكب الهوى	بيسان	مستوطنة كوخاف هايردين
516	كوكبة	غزة	مستوطنة كوخاف ميخائيل
517	الكولة	الرملة	مستوطنة جبعات كواح
518	اللجون	جنين	كفر عونتاي
519	اللسان	البحر الميت	هالاشون
520	لفتا	القدس	مي نفتوح
521	لوبية	الجليل السفلي	كيبوتس لابي
522	الماحور	–	جفعات كيلع
523	المالحة	القدس	منحات
524	مأمن الله "مقبرة"	القدس	ماميلا
525	مجدل الصادق	الرملة	مستوطنة نحشونيم
526	مجدل غزة	غزة	مستوطنة مجدال
527	مجد الكروم	عكا	بيت كيرم
528	المحرقة	جبال الجليل	كيرن كرميل
529	محطة دير الشيخ	طريق القدس تل ابيب	بار جيورة
530	محطة القطار	وادي الصرار بين القدس واللد	ناحل سوريك
531	مخماس	10 كم شرق رام الله	مستوطنة مخماش
532	المدية	الرملة	مستوطنة متتاهو
533	مرج ابن عامر	حيفا	هميك يزاعيل
534	مرج البلوطة	القدس	عميك هايلاه
535	مرج جبل الكرمل	حيفا	عميك مهرال

536	مرج اللطرون	القدس	عميك ايلون
537	مرج المراح	حيفا	جبعات عداه
538	مزرعة نعمة	شمال غور الحولة	كيبوتس كفار بلوم
539	المزيرع	السهل الأوسط	مستوطنة مازور
540	المستعمرة الألمانية	من أحياء القدس	عميك روفيم
541	مسلم	غزة	مستوطنة مشولم"جن هادروم"
542	المسمية	السهل الساحلي	مستوطنتي"تلمى يحئل"و"ينون"
543	المشهد	الجليل الاسفل	جت حيفر
544	معصوب	الجليل الغربي	كيبوتس متسوبه
545	معسكر علار	سكة القدس تل ابيب	مستوطنة بارجيوره
546	معسكر القسطينة	غزة	كفار اميم
547	معلول	الجليل	معلوت ترشيحة
548	مغارة أبو أصبع	حيفا	اتسباع
549	مغارة الزطية	طبريا	جلجولت
550	مغارة الزعتر	حيفا	اورنيت
551	مقام ابراهيم الخليل	جبل الشيخ	هار بتاريم
552	مقام الشيخ محمد"تل الصافي"	القدس	تل صافت
553	المقنع	السهل الأوسط الجنوبي	تل مكينة
554	ملبس	10كم شرق يافا	بتاح تكفا
555	ملحمية	غور الأردن	مناحميا
556	المنصورة	السهل الداخلي	مستوطنة كاديمه
557	مير"مزرعة الكسار"	–	حفات كسار
558	الميراد	القدس	هوركانيه
559	ميسر	نابلس	كيبوتس متسر
560	ميناء روبين	يافا	يبنه يم
561	مينة أبو زابورة	10كم شمال نتانيا	مدرسة مبوؤت يم
562	ناب	جنوب الجولان	مستوطنة نوب
563	نابلس	نابلس	شخيم
564	الناصرة	الناصرة	نتسرات
565	النبي صموئيل	القدس	هار هاسمحاه
566	نجد	غزة	معبر ايريز
567	نجمة الصباح	الجليل الغربي	ايلت هاشاحر
568	نخابر البعل	واد جنوب البحر الميت	ناحل براتسيم
569	النعانة	السهل الداخلي	كيبوتس ناعن
570	نعيم	مرج ابن عامر	نين
571	النعيمة	غرب الحولة	نعماه
572	بئر السبع	بئر السبع	هانيجف
573	نمرة	بيسان	رامات تسفى
574	النهر	عكا	نهاريا

575	نهر بانياس	–	ناحل حرمون"ناحل بانياس"
576	نهر الحاصباني	–	ناحل سنير
577	نهر الزرقاء"وادي التماسيح"	قرب جسر الزرقاء	ناحل تنينيم
578	نهر الطنطورة	حيفا	ناحل داليه
579	نهر العوجا	يافا	يركون
580	نوريس	جنين	نوريت
581	هربية	غزة	كيبوتس يد مردخاي
582	هوشة	حيفا	اوشة
583	هونين	قرب الحدود اللبنانية	مستوطنة مرجاليوت
584	وادي البصة	الجليل الغربي	ناحل بيتست
585	وادي البيرة	الجليل السفلي	ناحل تابور
586	وادي الجاعونة	الجليل الأعلى	ناحل روش بينه
587	وادي الجرافي	غزة	ناحل باران
588	وادي جهنم	القدس	ناحل بن هينوم
589	وادي الحسا	بئر السبع	ناحل شكمه
590	وادي حصاصة	الخليل	ناحل حصصون
591	وادي حنظل	الجولان	ناحل حمدان
592	وادي حنين	الرملة	ناحل تسيونه
593	وادي الحوارث	طوكرم	عيمك حيفر"ناحل اسكندر"
594	وادي الخضيرة 1	بئر السبع	ناحل حتسيره
595	وادي الخضيرة 2	يبدأ من شمال نابلس إلى الخضيرة	هاكتان
596	وادي الدرجة	البحر الميت	ناحل درجاه
597	وادي دبورة	الشمال الشرقي لجنين	ناحل جلبون
598	وادي الدوالي	بحيرة طبريا	ناحل داليوت
599	وادي دير بلوط	جنوب نابلس	ناحل شيلة
600	وادي الرعاة	جبل بئر السبع	ناحل هارعاوه
601	وادي روبين		
602	وادي زكريا	ينحدر من جبال القدس	ناحل هائيله
603	وادي السبع	بئر السبع	ناحل بئير شيفع
604	وادي السمك		ناحل سميخ
605	وادي الشرك	الجليل الأعلى	ناحل شاراخ
606	وادي الشريعة"وادي جرار"	بئر السبع	ناحل جرار
607	وادي شقمة"وادي الحسا"	السهل الأوسط	تل حاسي
608	وادي الشلالة	يبدأ من جبل بئر السبع	ناحل عين بسور
609	وادي الشمرية	الكرمل	ناحل ياجور
610	وادي شنير"نهر الحاصباني"	–	ناحل حاصباني
611	وادي الصرار	جنوب القدس	ناحل سوريك
612	ناحل صفا		ناحل يهودا

613	وادي صوفر	وادي عربة	ناحل صوفار
614	وادي عارة	بئر السبع	ناحل عيرون
615	وادي العسل	جبل الشيخ	ناحل سيئون
616	وادي العال	جنوب هضبة الجولان	ناحل ال- عال
617	وادي غزة	-	
618	وادي الفارعة	شرق نابلس	ناحل كريت
619	وادي الفالق	السهل الساحلي	تل بوليج
620	وادي الفقراء	-	ناحل تسين
621	وادي قانة	جنوب شرق قلقيلية	مستوطنة الكنا
622	وادي كركرة	عكا	
623	وادي المجنونة	الجليل الغربي	ناحل يحيعم
624	وادي محرس	بئر السبع	ناحل مشمار
625	وادي المصرارة	جنوب غرب رام الله	ناحل ايلون
626	وادي المصري	خليج العقبة	ناحل شلومو
627	وادي المغارة	حيفا	ناحل معروت هاكرميل
628	وادي النار	-	ناحل قدرون
629	وادي الهوى	-	ناحل شوشيم
630	وكر حزبون	-	مستوطنة الكيرن كيميت
631	الولجة	القدس	مستوطنة عميندااب
632	يازور	يافا	ازور
633	ياصيد	نابلس	يصت
634	الياقوصة	جنوب هضبة الجولان	كيبوتس ميتسار
635	ياقوق	الجليل الأسفل	كيبوتس حوكوك
636	يالو	-	أيالوت
637	يطباتة	-	حي بار

المصدر: جبر، يحيى ، الأعلام الجغرافية بين الطمس والتحريف .

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Factors of Threats to Archaeological Sites in the West Bank (An analytical Study on the Separation Wall)

By
Ikram Wahbi Mobada Abu Alhyja

Supervisor
Dr. Haithem Al-Ratrout

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Urban and Regional Planning, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2008

Factors of Threats to Archaeological Sites in the West Bank
(An analytical Study on the Separation Wall)

By
Ikram Wahbi Mobada Abu Alhyja
Supervisor
Dr. Haithem Al-Ratrout

Abstract

The destruction of archaeological sites lead to a big loss at the local and regional levels, and any interruption to the past will have a negative impact on the present and the future. The preservation and protection of archaeological sites consists an economic, cultural and heritage impact for the nations.

This thesis aims mainly to review the factors threatening the destruction of archaeological sites with an attempt to find the methods that reduce the threat and preserve what is left of the Palestinian remains. In addition, it includes an analytical study of the direct and indirect of the separation wall on the archaeological sites in the West Bank.

The methodology of the thesis is based on the descriptive and analytical approaches, through the study and analysis of maps, photographs, charts and data in the areas where the separation wall is passing through and the impact of this wall on archaeological sites in these areas based on the information available to the relevant sources, as well as the results of the survey and field visits done by the researcher.

The findings suggest that the actions by the Israeli authorities are considered the most important factors threatening the destruction of

archaeological sites in the West Bank, and the construction of the separation wall was the cause of the destruction and the removal of a large number of these sites. Also, the results of the study showed that building activities consist another cause of the disappearance of many archaeological sites, in addition to the great damage caused by illegal excavation works carried out by the robbers. Moreover, the results of the study has indicated the lack of archaeological awareness among most of the Palestinian citizens.

The study recommended the need for intensified efforts by concerned Palestinian authorities and institutions, especially the Ministry of Tourism and Antiquities, to face the wall and its negative effects on archaeological sites on one hand and to put the protection and preservation of archaeological sites within their priorities on the other hand, because of the political, economic, and cultural importance of these sites, which affect the identity of the Palestinians and their right in their own land.

The study also recommended the need to focus on the role of the media and public awareness, as well as the importance of developing curricula that have an active role in building a generation aware of the importance of archaeological sites and their preservation.

Finally, the study emphasized the significance of providing all the legal, scientific, technical and administrative measures and means that help in the protection of archaeological sites and preserve them.